أثر الابتداء بحروف المعاني والوقف عليها في بلاغة المعنى القرآني واتساعه

د. محمد بن محمد بن عبد العليم الدسوقي
أستاذ البلاغة والنقد المساعد بكلية اللغة العربية
بجامعة الأزهر بالقاهرة *

تخرج من كلية اللغة العربية جامعة الأزهر فرع أسيوط سنة ١٩٨٢م بمصر.

- نال شهادة الماجستير من جامعة الأزهر بالقاهرة بأطروحته " المشاكلة، دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم " عام ١٩٨٨م ، ثم نال منها شهادة الدكتوراه بأطروحته: " التصوير البياني في فتح الباري لابن حجر " عام ١٩٩٦م.
- له العديد من البحوث والمشاركات العلمية، منها: " تحفة الإخوان في صفات الرحمن " ، " من بلاغة الوقف في القرآن الكريم "، " التضمين في الأفعال بين النحاة وأهل البيان".

الملخص

يرصد هذا البحث ظاهرة غَناء أسلوب القرآن في إفادة المعاني، حيث تتعدد تيك المعاني مع وحدة النظم الذي يأتي هكذا على حاله دون ما زيادة ولا نقصان ، حيث يرمق قاري آي الذكر الحكيم كيف تتنوع المعاني بمجرد البدء ببعض حروف المعاني وتختلف بمجرد الوقف عليها، على الرغم من عدم تغير السياق ومجيئه كما هو دون أن يتبدل منه حرف واحد أو يتغير .. ولسنا هنا في هذا العرض الموجز بصدد ذكر النماذج التي تدل على ذلك وتفيده، فهذا ما تكفل به البحث، لكن ما وجب التنويه إليه أنه ومن خلال سرد الأمثلة التي احتوتها هذه الدراسة استبان بشكل واضح وجليّ – وتلك من أهم نتائج البحث – مدى أهمية وضرورة أن تتم دراسة معاني الحروف وثيقة الصلة بالوقف والابتداء في ضوء التعرض لأوجه البلاغة ونكاتها التي لا تتزاحم، وألا يكون تناولها بمنأى عن بيان الأسرار التي يكتنفها كل من الوقف أو الابتداء على حروف المعاني، أعني على عكس ما لوحظ في العديد من الدراسات التي عنيت بالكشف عن معاني حروف الجر وما تفيده من معاني الابتداء والاستعلاء والمجاوزة والظرفية .. إلى غير ذلك، أو بالكشف عما يسوغ الابتداء به من هذه الحروف أو الوقف عليها وما لا يسوغ .. إذ بهذا الربط الذي ننشده وتنادي به فكرة البحث يتحقق – بصدق – فقه تلاحم الكلام في النسق الكريم، ويُتعرف على أوجه بلاغته ودلائل فصاحته، ويتم بالتالي التدبر المأمور به في محكم التنزيل.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونسترضيه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وبعد:

فحين نعت العرب القرآن بالشعر، لم يكن يرومون من وراء ذلك أن يعقدوا أوجهاً للتشابه فيما بينهما، وإنما كان ذلك منهم إقراراً بسمو بيانه واتساع لغته وجمال إيقاعه وكثرة مائه وتحدر نظمه، لأن هذه هي صفات الشعر لديهم .. كما كان وصفهم إياه بالسحر دليلاً على قوة تأثيره في نفوسهم وعلى شدة إحساسهم بثراء معانيه وعجزهم من ثمّ عن محاكاته .. ثمّ – وليس آخراً – كان هذا وذاك منهم فيما بعد، كيما يتسنى لهم أن يغالطوا غيرهم كما غالطوا أنفسهم وليوحوا إلى أوليائهم وإلى الدهماء بما يغرس بذور الشك في نفوسهم فلا يؤمنون.

وإن من أعظم ما يلفت الانتباه في أسلوب تنزيل رب العالمين وأبرز ما يميزه، الغَنَاءَ في الأداء والسخاءَ في إفادة المعاني .. ولست هنا بصدد سرد شتى الوسائل والأسباب التي تكشف عن هذه الخصيصة ولا حتى الإحاطة بواحدة منها، إذ تلك– فضلاً عن كونها أموراً لم تحط بها حتى يوم الناس هذا، الدراسات المطولة ولا الكتب الجمة ولا البحوث المتعددة – هي أمور يعجز عن الإلمام بها الفحول من جهابذة العلم، كما يعيا عن بلوغ منتهاها والوصول إلى أغوارها عباقرة الفنون على تنوعها واختلاف مشارب أربابها .. وإلا فكم من الدراسات والبحوث والكتب تأسست على تناول ظاهرة تعدد القراءات

مثلاً وصلاح وجوهها للدلالة على غير ما معنى و لم توفها حقها؟ .. وكم هي تلك التي تناولت ظاهرة الحروف المقطعة بما أضفاه ترتيبها الأنيق وتصنيفها العجيب، وما أثارته تيك الفريدة من رغبة العلماء الراسخين وشغف أعلام التفسير المخلصين في البحث عنها والتنقيب عن أسرارها والغوص في معانيها، على الرغم من تكاثر الأنظار في مغزاها وتخالف الآراء في مدلولاتها، بل وعلى الرغم من ذهاب السواد الأعظم لأهل العلم إلى أنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه؟ .. وكم منها اختص وعني بالنظر في معاني غير ما ذكرنا من حروف فراحت ترقب عن كثب ما يفيده هذا الحرف في القرآن أو ذاك من جليل الألفاظ ودقيق المعاني، بل وتحقق القول في دلالاتها ومقاماتها، كالقول بأن (إنما) تفيد إثبات الشيء للشيء ونفيه عن غيره وأنها متضمنة معنى النفي والاستثناء الذي هو إثبات ونفي وأنها تخالفه، وفرقٌ بين أن يتضمن الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء الشيء، وأن قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[فاطر: ٢٣]، ليس كقوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾[هود: ١٢] ، وأن هذا له سياق يجري فيه، وذلك له سياق يقتضيه ؟ .. وكم منها عكف على مشتبه النظم يقارن ويوازن بين ما تشابه منه ابتغاء التدبر وابتغاء الوقوف على محامله ودلائله؟ .. وكم منها .. وكم منها .. وكم منها؟.

وتأتي هذه الدراسة البلاغية في ضوء هذا الفقه من تلاحم الكلام في النسق الكريم، تُؤمِّل نفسها بجبر ما نقص من دراسات تتعلق بمعاني الحروف وثيقة الصلة بالوقوف والابتداء، بعد أن لاحظت نضوب الدراسات لهذا النوع من البحوث، مع كثرة ما تناولته من حديث عن كل منهما على حدة، فمن

كتب رصدت دلالات أحرف المعاني وحسب في أجود الكلام وأبلغه، إلى أخرى عنيت فقط بأمور الوقف والابتداء .. كذا دون ربط بين هذا وذاك، ودون ربط كذلك بين تيك الأمور قاطبة وأوجه البلاغة ونكاتها التي لا تتزاحم .. تأتي هذه الدراسة التي تُعني بربط بعض أحرف المعاني في التنزيل بما سمي لدى أهل الأداء القرآني بوقوف المراقبة، لتكون فاتحة خير أمام المزيد من تتبع هذه الظاهرة ومعالجة هذا اللون من الأداء القرآني المعجز، بعد أن لاحظت قصر الأمر في نظيراتها على تتبع أسرار ما وضح من ذلك من أنواع الوقوف الأخرى من نحو الوقف اللازم أو الجائز أو الممنوع وما شابه.

كما تهدف تلك الدراسة من جانب آخر إلى رصد ظاهرة تعدد المعاني مع وحدة النظم، إذ تتنوع تلك المعاني بمجرد البدء وتختلف بمجرد الوقف، على الرغم من عدم تغير السياق ومجيئه كما هو دون أن يتبدل منه حرف واحد أو يتغير، فأنت تراك وأنت تقف مثلاً على قول الله تعالى:﴿ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، تراقب الوقف على كاف الجر مع مدخولها في قوله بعد: ﴿ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ﴾[البقرة : ٢٨٢]، ويكون الأمر بحيث لو وقفت على الموضع لانبهم المعنى واختل النظم لكون الوقف على لفظ الجلالة بعد الوقف الأول لا يؤدي كبير فائدة، ولا تجد للضمير في ﴿عَلَّمَهُ ﴾ مرجعاً، لأن الجملة بعد الوقف الأول كأنها منفردة في فراغ وحدها، والضمائر لا بد أن تعود على مرجع، وعليه فلا مناص من اتصالها بما قبلها أو بما بعدها، كما لا مناص من وجود متعلق للجار والمجرور، وهو كائن إما في الفعل قبله ﴿يَكْتُبَ ﴾ أو بعده ﴿فَلْيَكْتُبْ ﴾ وفي كلٍّ من الدلالة وإكساب المعنى –وهذا

هو بيت القصيد- ما ليس في نظيره، إذ لو وصلت ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ بما قبلها كان المعنى: ولا يمتنع أحد من الكتاب أن يكتب كتاب الدين على طريقة ما علمه الله من كتابة الوثائق أو كما بينه له تعالى بالعدل، أو لا يأب أن ينفع الناس بكتابته كما نفعه الله بتعليم الكتابة، وإنما جاء الأمر بها بعد النهي عن إبائها تأكيداً لها .. وعلى أن جملة ﴿كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ مبدوء بها تكون الكاف متعلقة بما بعدها وهو الأمر في قوله: ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ ، وعليه فالنهي عن الامتناع منها مطلق، قيد بعد بالأمر بها، والمعنى حينذاك: فلأجل ما علمه الله فليكتب.

فهل ثمة ثراء أبلغ في الدلالة على المعنى بأكثر من وجه كهذا ؟ وهل هناك من اتساع في التعبير عن المعنى بأكثر من صورة والتأكيد على المراد بغير ما طريقة أبلغ مما أبصرنا؟ لكن ما يجب التنبه له هو أن هذه الإيماضات ما كان لها أن تتأتى عند الاقتصار على ما ذكره علماء الوقوف من أن الواقف على أحد هذين الموضعين عليه أن يراقب الوقف على الموضع الآخر بحيث إذا وقف على موضع لا يحق له أن يقف على الآخر، حتى يتصل الكلام ويأخذ بعضه بحجز بعض .. لأن ذلك غير كاف ما لم يتم الوقف على سر ذلك ويبدو الوجه البياني فيه، فبذلك .. وبذلك وحده يتضح كيف يلتحم النسج وتلتئم المعاني ، ولا يسوغ معرفة ذلك – بالطبع – إلا من خلال الوقوف على بلاغة النص ووجوه إعرابه سيما وأن دراسة قوانين الفصل والوصل في البلاغة العربية تفتح لنا الباب واسعاً لمعالجة هذه الظاهرة القرآنية وما جاء على شاكلتها.

وأعلم يقيناً أن هذه الدراسة لا تستطيع بمفردها أن تصل إلى غاية المراد بل ولا حتى ما يقارب هذه الغاية، وإنما حسبها أنها تسعى بجـــد ودأب في أن تسد خلة، وفي أن ترفع حرجاً، وفي أن تشكل بداية لدراسات تكون أوسع .. كما أنها مقتنعة بأن اقتحام المخاطرة والسير في الطرق غير المعبدة باب عظيم النفع بقدر ما هو عظيم الخطر، وما ذلك إلا لأن خطأ السابق فيه يهدف إلى صواب اللاحق .. وعلى أي حال فهذا كسب جديد للبلاغة العربية لا بد أن يأخذ حظه كاملاً ولاسيما أن كل ما كتب ولا يزال وسيظل، إنما هو خدم لما جاء به كتاب الله الخالد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا خلفه تنـــزيل من حكيم حميد.

هذا وقد اقتضت خطة هذا البحث أن تأتي في مقدمة وأربعة مباحث تناول أولها الحديث عن دلالة (بلى) في كلام أهل اللغة، ثم عن أثر الوقف على هذا الحرف أو البدء به في إثراء المعنى واتساعه .. وجاء ثانيها ليتناول بـــنفس الطريقة والمنهج حرف الرد والردع (كلا)، بعد الوقوف على دلالتها وما قاله أهل العلم في شأنها .. أما المبحث الثالث فكان عن حرف الكاف مع مدخوله ليستبين كيف أن الوقوف عليهما من خلال آي الذكر الحكيم دال على معنى، وكيف يفيد البدء بهما معنى آخر .. وجاء المبحث الرابع والأخير ليتناول مدى إساغة البدء أو الوقف على (الباء) و(على) و(من) و(في) ومدخولاتها، وأثـــر ذلك – إن صح وكان ممكناً والمعنى معه مساغاً – في إثراء المعنى واتساعه.

والله وحده هو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الأول

(بلى).. دلالتها وأثر الوقف عليها والبدء بها في إثراء المعنى

أولاً: أصل (بلى) واستعمالاتها:

ذكر بعض النحاة أن (بلى) من حيث الأصل « حرف ثلاثي الوضع والألف من أصل الكلمة، وليس أصلها (بل) التي للعطف فدخلت الألف للإيجاب أو للإضراب والرد أو للتأنيث كالتاء في (رُبّت) و(ثُمّت) خلافاً لزاعمي ذلك »[(١)]، كذا ذكره المرادي في (الجنى) وعضده السيوطي الذي نص على أن « (بلى) حرف مرتجل للجواب أصلي الألف »[(٢)] .. ويرى البعض أنها ركبت من (بل) التي للإضراب والألف التي للتأنيث أو الدالة على كلام مقدر أو على الإيجاب في جواب الاستفهام، أو منها ومن (لا) النافية، وينسب القول بالتركيب- أيا ما كانت دلالة الألف- إلى الكوفيين[(٣)].

ولـ (بلى) في القرآن وفي سائر الكلام البليغ استعمالان:

الأول: أن تكون رداً لنفي يقع قبلها، خبراً كان أو نهياً فينتفي بها ما قبلها من النفي وتحققه، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ ..﴾ [آل عمران :٧٥، ٧٦] أي عليهم سبيل.

---

(١) الجنى الداني للمرادي ص ٤٢٠.

(٢) همع الهوامع٤/ ٣٧٢، وينظر المعجم الوسيط مادة (بلى).

(٣) ينظر في غير ما تقدم المقتضب ٢/ ٤٣٢، وشرح الرضي ٢/ ٣٧٢، وشرح كلا لمكي ص ٧٩، ودراسات لأسلوب القرآن ١/ ٥٨، ٢/ ٩١ وما بعدهما، والدر المصون ١/ ٤٥٦، وقضايا التركيب د/ عبد الحميد سعد ص ٢١٧: ٢١٩.

أما الاستعمال الثاني: فهي أن تقع جواباً لاستفهام دخل على نفي، فتفيد بذلك الإثبات والتصديق لما قبلها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ﴾[القيامة : ٣،٤] ، قال الجمهور: التقدير بل نحييها قادرين، لأن الحسبان[1] إنما يقع من الإنسان على نفي جمع العظام، و ﴿بَلَىٰ﴾إثبات فعل النفي، فينبغي أن يكون الجمع بعدها مذكوراً على سبيل الإيجاب.

ثانياً: أثر الوقف على (بلى) والبدء بها في إثراء المعنى:

لوحظ أن مجيء (بلى) على هذا النحو السالف الذكر يسوغ الوقف عليها والبدء بها، ويأخذ ذلك عدة صور يتردد بينها، وتتمثل هذه الصور في:

١- الاستئناف بها والاستئناف بجملة الشرط:

ويكون ذلك في مقام التأرجح في حمل المعنى في (بلى) على الجواب أو جعلها وما بعدها كذلك، ففي قول الله تعالى على لسان معشر يهود :﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٨٠ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[البقرة: ٨٠،٨١]،تعددت وجهات النظر في الوقوف على﴿بَلَىٰ﴾ والبدء بها، ففي كتابه (منار الهدى)، ارتأى الأشموني أن« ﴿بَلَىٰ﴾ وما بعدها جواب للنفي السابق قبلهما»[2].

ويبني صاحب المنار -وكذا من قال بقوله- رأيه في البدء بـ﴿بَلَىٰ﴾ وعدم الوقوف عليها على أساس أنها جاءت لتكون بمنزلة رد لكلام اليهود

(١) جاء في البرهان بلفظ (الحساب)، ولعل الصواب فيما ذكرته.

(٢) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ص ٤٢.

ومن قال بقولهم من أهل الكفر:﴿ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً ﴾ ، والمعنى: (بلى تمسكم النار)، وذلك كقولك في جواب من يقول لك (ما قام زيد): (بلى) أي قد قام، وإنما سوغ جعل الجواب متعلقاً بما بعده في الآية لفظاً ومعنى- مع بقائه رداً لما قبلها- قوله تعالى فيما هو كالتتمة للجواب:﴿هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [١]،« قاله الزمخشري: يريد أن (أبداً) في مقابلة قولهم: ﴿إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً ﴾ ، وهو تقدير حسن » [٢].

وفي روح المعاني: قوله :﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً.. ﴾ إلخ، « جواب عن قولهم المحكي وإبطال له على وجه أعم، شامل لهم ولسائر الكفرة .. كأنه قال: بل تمسَّكم وغيركم دهراً طويلاً وزماناً مديداً- لا كما تزعمون- ويكون ثبوت الكلية كالبرهان على إبطال ذلك بجعله كبرى لصغرى ، سهلة الحصول، فـ ﴿ بَلَىٰ ﴾ داخلة على ما ذكر بعدها، وإيجاز الاختصار أبلغ من إيجاز الحذف » [٣].

ويرى المجيزون للوقف على ﴿ بَلَىٰ ﴾ في الآية الكريمة، إفادتها بالأساس إبطال قول اليهود: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً ﴾، وإنما سوغ البدء بقوله عز من قائل: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً..﴾ الآية، عدُّ جملة الشرط « جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب، سيقت تعليلاً لما أفادته ﴿ بَلَىٰ ﴾ من ثبوت مس النار لهم، فكأنه قيل أنتم كاذبون في زعمكم أن النار لن تمسكم إلا أياما

(١) ينظر السابق كما ينظر على حاشية المقصد لتلخيص ما في المرشد للأنصاري ص ٤٢.
(٢) الدر المصون١/ ٤٥٦، وينظر الكشاف١/ ٢٩٢.
(٣) روح المعاني ١/ ٤٨٢.

معدودة ، فإنها ستمسكم وتخلدون فيها أبد الآبدين ، لأن من كسب سيئة -كفراً- وأحاطت به خطيئته واستولت عليه وأحدقت به من كل جانب فشملت ظاهره وباطنه وتناولت سره وجهره، فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون، فجملة ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً..﴾ إلخ، لا تعلق لها بما قبلها من حيث اللفظ، بل تعلقها به من حيث المعنى، فصح لذلك الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ وهو وقف كاف» (١).

وفي ترجيح الحمل على هذا المعنى-إيفاء بحق السياق- والتعليل له، يقول صاحب التحرير والتنوير: « قوله: ﴿بَلَىٰ﴾ إبطال لقولهم: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾، وكلمات الجواب تدخل على الكلام السابق لا على ما بعدها، فمعنى﴿بَلَىٰ﴾ :بل أنتم تمسكم النار مدة طويلة ، وقوله: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً..﴾، سند لما تضمنه ﴿بَلَىٰ﴾، من إبطال قولهم، أي ما أنتم إلا ممن كسب خطيئة .. إلخ، ومن كسب سيئة وأحاطت به خطيئاته فأولئك أصحاب النار، فأنتم منهم لا محالة .. فـ ﴿مَن﴾ في قوله: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً..﴾ شرطية، بدليل دخول الفاء في جوابها، وهي في الشرط من صيغ العموم، ولذلك فهي مؤذنة بجملة محذوفة دل عليها تعقيب ﴿بَلَىٰ﴾ بهذا العموم، لأنه لو لم يرد به أن المخاطبين من زمر هذا العموم لكان ذكر العموم بعدها كلاماً متناثراً، ففي الكلام إيجاز الحذف ليكون المذكور كالقضية الكبرى لبرهان قوله:﴿بَلَىٰ﴾ » (٢).

(١) معالم الاهتداء للشيخ محمود خليل الحصري ص ١١٤، ١١٥بتصرف.

(٢) تفسير التحرير للطاهر بن عاشور٢/ ٢٨١ مجلد ١.

وهو تعليل له وجاهته وهو كالتوضيح لما غمض في عبارة الآلوسي والتفصيل لما أجمله، وإن اختلفا في موضع الوقف أو البدء في حق حرف الجواب (بلى)، ويبقى القول على الرغم من ذلك أن في البدء بها عموماً وفي الوقوف عندها خصوصاً.

﴿مَن﴾ على القول بأنها شرطية هي في موقع الابتداء، خبرها الشرط ﴿كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ وما عطف عليها، أو الجزاء﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ ﴾ ، أو هما معاً .. وعلى جعلها موصولة بمعنى (الذي)، فالخبر قوله: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ ﴾ ، وإنما جاز دخول الفاء على الخبر لاستكمال الشروط المذكورة فيما تقدم، ويؤيد كونها موصولة ذكر قسيمها بعدها موصولاً وهو قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ... ﴾ الآية.

ومهما يكن من الأمر في ﴿بَلَىٰ﴾ وفي ﴿مَن﴾ فالمراد بالسيئة هنا، السيئة العظيمة وهي الكفر بدليل العطف عليها بقوله: ﴿وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾، وتعليق الكسب بالسيئة إنما جاء على سبيل التهكم، وأضاف الإحاطة إليه لكونها راسخة ومتمكنة فيه، وهو سر إضافة الكسب إلى ﴿سَيِّئَةً﴾ وعلة تنكيرها، والإحاطة مستعارة لعدم الخلو عن الشيء لأن ما يحيط بالمرء لا يترك له منفذاً للإقبال على غير ذلك ..والقصر المستفاد من التعريف في قوله:﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾،هو من نوع الإضافي لقلب اعتقادهم .. وقوله فيما بعد: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ ، تذييل لتعقيب النذارة بالبشارة على عادة القرآن، والمراد بالصحبة في حق الصنفين الملازمة، وبالخلود حقيقته.

ونظير ما سبق ما جاء في قول الله تعالى:﴿ وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة:١١١،١١٢]، فإصرار الأشموني ومن لف لفه على تعلق ﴿ بَلَىٰ ﴾ وما بعدها، بما قبلها في حال وجود شرط، وإساغة البدء بها مع جملة الشرط، وقوله في كتابه المنار: «﴿ بَلَىٰ ﴾ ليس بوقف، لأن﴿ بَلَىٰ ﴾ وما بعدها جواب للنفي السابق، والمعنى أن اليهود قالوا: لن يدخل الجنة أحد إلا من كان يهودياً، والنصارى قالوا لن يدخل الجنة إلا من كان نصرانياً، فقيل لهم (بلى يدخلها من أسلم وجهه)، فقوله: ﴿ بَلَىٰ ﴾، رد للنفي في قولهم لن يدخل الجنة أحد» (١) .. يقابله إصرار من الطاهر- ومن قال بقوله سابقاً ولاحقاً- على أن قول الله تعالى: «﴿ مَنْ أَسْلَمَ ﴾ جملة مستأنفة عن﴿ بَلَىٰ ﴾ لجواب سؤال من يتطلب كيف نقض نفي دخول الجنة عن غير هذين الفريقين، أريد بها أن الجنة ليست حكرة لأحد ولكن إنما يستحقها من أسلم .. إلخ، لأن قوله: ﴿ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ ﴾، هو في معنى: له دخول الجنة، وهو جواب الشرط لأن ﴿ مَن ﴾ شرطية لا محالة، ومن قدر هنا فعلاً بعد ﴿ بَلَىٰ ﴾ أي (يدخلها من أسلم)، فإنما أراد تقدير معنى لا تقدير إعراب، إذ لا حاجة للتقدير هنا» (٢).

وأرى أن لا تنافي في القول بأي من هذه الآراء، بل هو من باب التوسع في المعنى وحمل الآي على غير ما وجه، وفي ذلك من الإثراء ومن

(١) المنار ص ٤٧.

(٢) التحرير للطاهر ٢/ ٦٧٤ مجلد١، وينظر (شرح كلا وبلى) لمكي ص ٨٢، والمعالم ١١٥.

الإيجاز ما فيه، ذلك أن كلمة(بلى)، مع نقضها هنا لقولهم:﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾، ونفيها عدم دخول غيرهم الجنة بما يفيد ثبوت أن غيرهم يدخلون الجنة دونهم .. هي مقررة على سبيل التأكيد- وبعد حذف ذلك لدلالة (بلى) عليه- استحقاق من أسلم من الفريقين لدخولها، وقد عضد من شأن هذا التقرير وحسّن من أمر الوقف على (بلى)، أن ما بعدها مبتدأ وخبر وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾، فـ (من) شرط في موضع رفع بالابتداء، و ﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ﴾، مبتدأ وخبر في موضع خبر الابتداء الأول ، والفاء جواب الشرط ولا يبتدئ بها لأنها جواب لما قبلها فحيث روعي ذلك كان الوقف على (بلى) والابتداء بجملة الشرط لاستقلالها وتوافر أركانها ،وحيث روعي الرد والجواب وتقدير المحذوف كان البدء بـ (بلى).

والذي ينبغي أن يعلم أن حكمهم- أعني أهل الكتاب ممن ورد ذكرهم في النظم الكريم- بعدم دخول الغير الجنة، إنما هو مستفاد من عبارتهم المفيدة للقصر أي قصر دخول الجنة عليهم دون غيرهم وهو قصر بمعناه الاصطلاحي .. وفي قوله: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ كذا بجملة الحال، إيذان بأنه لا يغني إسلام القلب وحده ولا العمل بدون إخلاص بل لا نجاة للعبد إلا بهما، ورحمة الله فوق ذلك إذ لا يخلو امرؤ من تقصير(١).

وفي موضعي (بلى) في آل عمران، وهما قوله تعالى في تسويغ بعض أهل الكتاب لعدم تأدية الأمانة ورد تلك الشبهة وذاك الادعاء:﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ

(١) ينظر: روح المعاني١/ ٥٦٦، والقرطبي ١/ ٥٧٠، و والتحرير٢/ ٦٧٥ مجلد ١.

﴿قَالُواْ لَيۡسَ عَلَيۡنَا فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٞ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٥ بَلَىٰ مَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران:٧٥، ٧٦].

وكذا قوله تعالى في واقعة تنزل الملائكة على أهل بدر:﴿إِذۡ تَقُولُ لِلۡمُؤۡمِنِينَ أَلَن يَكۡفِيَكُمۡ أَن يُمِدَّكُمۡ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ١٢٤ بَلَىٰٓۚ إِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأۡتُوكُم مِّن فَوۡرِهِمۡ هَٰذَا يُمۡدِدۡكُمۡ رَبُّكُم بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران:١٢٤،١٢٥].. أعقب حرف الرد (بلى) جمل شرط كما هو الحال في آيتي البقرة، ولأجل ذلك فقد تسنى للأشموني بأن يحيل ويكرر ما سبق أن ذكره هنالك، فيقول معلقاً على ما جاء في أولاهما: « (بلى) ليس بوقف، وقيل وقف، لأن (بلى) جواب للنفي السابق، أي: بلى عليهم سبيل العذاب بكذبهم، وتقدم في البقرة ما يغني عن إعادته»[(١)].

وعلى ما جاء في الثانية علق يقول: « (بلى) وما بعدها جواب للنفي السابق الذي دخلت عليه ألف الاستفهام وما بعد (بلى) في صلته، فلا يفصل بينهما، ولا وقف من قوله:﴿بَلَىٰٓ﴾ إلى ﴿مُسَوِّمِينَ﴾، فلا يوقف على ﴿فَوۡرِهِمۡ﴾ ولا على (هذا)، لأن جواب الشرط لم يأت بعد وهو﴿يُمۡدِدۡكُمۡ﴾، فلا يفصل بين الشرط وجوابه بالوقف»[(٢)].. وهو كلام وإن كان يحمل في طياته ما تعصب له من وجوب البدء بـ ﴿بَلَىٰٓ﴾باعتبارها وما بعدها جواب للنفي السابق ومن ثم عدم إساغة الوقوف عليها، إلا أنه هذه المرة ألمح إلى من قال بعكس قوله – وإن جاء ذلك منه بلفظ التمريض– الأمر الذي يعني

(١) المنار ص ٨٢، وينظر: الدر المصون٣/ ٢٦٩.

(٢) منار الهدى ص ٨٧.

بالضرورة إقراره بأن القاعدة التي بنى عليها كل شرط جيء به بعد (بلى) وأنهما معاً يمثلان الجواب، ومن أن « (بلى) – لأجل ذلك – ليس بوقف »، هي محل نظر، وأن مرد ذلك إلى السياق الذي يسيغ البدء بـ (بلى) والوقف عليها على حدٍّ سواء، كما يسيغ حمل كلٍّ على معنى مغاير بما يدل على إثراء معاني ما ورد من ذلك في آي التنزيل وجعله على أكثر من وجه، وتلك من بلاغة القرآن ومن دلائل إعجازه.

ولا أدل على اضطراب المتشبثين بجعل (بلى) داخلة في جملة الشرط، من تراجع الآلوسي عما كان قد تمسك به من قبل في هذه القضية من جعل (بلى) مع جملة الشرط جواباً عن قولهم المحكي، وذلك أثناء معالجته وتناوله لما ورد في قول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ ...﴾، فقد ذكر أن « (بلى) جواب لقولهم : ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾ ، وإيجاب لما نفوه ، والمعنى: بلى عليهم في الأميين سبيل» [(١)].

فتقديره الجواب على هذا النحو بالنظر لما قاله عقيب ذلك من أن قوله تعالى:﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ، استئناف مقرر للجملة التي دلت عليها (بلى)، فقد أفادت بمفهومها المخالف، ذم من لم يف بالحقوق مطلقاً فيدخلون فيه دخولاً أولياً» .. ولما ذكره في قول الله تعالى: ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ..﴾ إلخ، من أن « (بلى)، إيجاب لما بعد (لن) أي: بلى يكفيكم ذلك»[(٢)]، مما يعني جعل جملة الشرط استئنافاً .. يظهر ويؤكد لنا ما قررناه هنا

(١) روح المعاني٣/ ٣٢٤ مجلد ٣.

(٢) السابق ٤/ ٧١ مجلد ٣.

من أمر اضطرابه وعدم جعله الباب طرداً وعلى وتيرة واحدة .. وإن كان من عذر يمكن أن يلتمس للآلوسي فهو مراعاته للفروق الدقيقة في سياقات الآيات وتفريقه في التقدير بين ما خالف مفهومه بعد (بلى) من سياقات عما كان قبلها، وما وافقه إعمالاً ووفاء بحق السياق.

وفي ترجيح ما ساقه الأشموني بلفظ التمريض وما رجع إليه الآلوسي على مضض يقول صاحب المعالم في توجيهه والتعليل له: « كلمة (بلى) في الآية-﴿ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾-مبطلة قول اليهود﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ ﴾، يعنون بهذا القول: ليس علينا فيما أصبناه من مال العرب إثم ولا حرج، ولا ذم ولا عتاب، لأنهم ليسوا أهل كتاب مثلنا، وهذا معنى وصفهم بالأميين، فهم بهذا القول قد نفوا الإثم والحرج عنهم في أخذ أموال العرب، فجاءت كلمة (بلى) فأبطلت هذا النفي، وإذا بطل نفي الإثم والحرج عنهم ثبت عليهم الإثم والحرج واستحقوا الذم واللوم فتكون هذه الكلمة أثبتت عليهم ما نفوه عن أنفسهم.

وقوله تعالى: ﴿ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾، جملة مستأنفة ليس لها موضع من الإعراب مقررة لمعنى الجملة التي نابت (بلى) منابها وسدت مسدها، وبيان ذلك أن (بلى) قامت مقام جملة تقديرها: عليكم إثم وذنب في ظلمكم العرب وخيانتكم لهم واستحلالكم أموالهم، وجملة: ﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ ..﴾، مؤكدة بمفهومها معنى الجملة التي قامت (بلى) مقامها، وحيث كانت هذه الجملة- ﴿مَنْ أَوْفَىٰ ...﴾ - مستأنفة مؤكدة مضمون ما قبلها يكون الارتباط بينها وبين ما قبلها معنوياً لا لفظياً ، فيكون الوقف على (بلى)

كافياً» [١] .. كما يشير صاحب التفسير الكبير إلى أن اليهود عندما قالوا:﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾، « قال الله تعالى راداً عليهم: (بلى) عليهم سبيل في ذلك، وهذا اختيار الزجاج، قال: وعندي وقف التمام على (بلى) وبعده استئناف» [٢].

وفي إساغة حمل الآية على وجهيها السالفي الذكر، ينص الرازي على أن « في (بلى) وجهين، أحدهما: أنه لمجرد نفي ما قبله »، وساق في إساغته كلام الزجاج السابق، «وثانيهما: أن كلمة (بلى)، كلمة تذكر ابتداء لكلام آخر يذكر بعده، وذلك لأن قولهم:(ليس علينا فيما نفعل جناح)، قائم مقام قولهم: (نحن أبناء الله تعالى)،فذكر الله تعالى أن أهل الوفاء بالعهد والتقى هم الذين يحبهم الله تعالى لا غيرهم،وعلى هذا الوجه فإنه لا يحسن الوقف على (بلى) » [٣].

ومجمل القول أن الجزم في أمر البدء بـ (بلى) في موضع يُسيغ سياقه الوقوف عنده لا يجوز القول به فضلاً عن التعصب له، وإنما ينبغي أن يكون مرد ذلك إلى السياق.

٢- (بلى) بين الاستئناف بها (وبما يترجح أو يغلب عليه التعلق اللفظي)[٤]:

يرى جمهور أهل العلم أن ما ولي (بلى) في قول الله تعالى:﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ۝٣ بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾[القيامة: ٣-٤] ، حال من الضمير في الفعل المحذوف بعد (بلى) الذي يدل عليه قوله: ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ﴾ ، وعليه يكون المعنى: بلى

(١) معالم الاهتداء للشيخ الحصري ص ١١٧، ١١٨.

(٢) مفاتيح الغيب للرازي ٤/ ٢٧٨.

(٣) السابق.

(٤) ويسمى مثل هذا الوقوف بالوقف الحسن، وهو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده؛ إلا أن الذي بعده متعلق به من جهة اللفظ.

نجمعها بعد تفرقها وجعلها رميماً ورفاتاً في بطون البحار وفسيحات القفار وحيثما كانت، حال قدرتنا على أن نسوي بنانه وقدرتنا على تأليف جميعها وإعادتها إلى تركيبها الأول، وهو قول سيبويه. واستشكل الفخر الرازي- وله في ذلك حق- حمل الآية على هذا المعنى على اعتبار « أن الحال إنما يحسن ذكره إذا أمكن وقوع ذلك الأمر لا على تلك الحال، تقول: (رأيت زيداً راكباً) لأنه يمكن أن ترى زيداً غير راكب، وههنا كونه تعالى جامعاً للعظام يستحيل وقوعه إلا مع كونه قادراً، فكان جعله حالاً جارياً مجرى بيان الواضحات وأنه غير جائز»، ويرى هو فيما يرى أن الأولى أن يكون المعنى و« تقدير الآية: كنا قادرين على أن نسوى بنانه في الابتداء فوجب أن نبقى قادرين على تلك التسوية في الانتهاء»، و لم يستبعد الفخر في حمل المعنى حتى على هذا الأخير الذي جعل ﴿قَٰدِرِينَ﴾ فيه خبراً لـ (كان) المضمرة، أن يكون القرآن قد « نبه بالبنان على بقية الأعضاء، أي نقدر على أن نسوى بنانه بعد صيرورته تراباً كما كان، وتحقيقه أن من قدر على الشيء في الابتداء قدر أيضاً عليه في الإعادة، وإنما خص البنان- على أيّ- بالذكر لأنه آخر ما يتم خلقه، فكأنه قيل نقدر على ضم سلاماته على صغرها ولطافتها بعضها إلى بعض كما كانت أولاً من غير نقصان ولا تفاوت، فكيف القول في كبار العظام» (١).

ولا يخفى – في باب الموازنة – أن جعل التقدير على المعنى المفضي إلى تعلق فعل الجمع المقيد بتسوية البنان وبضم السلاميات على صغرها من غير نقصان فكيف بكبارها وما ليس من الأطراف منها، أوفق بالمقام وأبلغ في الجواب والرد وآكد في الدلالة على القدرة، مما ارتضاه سيبويه في تقديره لمعنى

(١) مفاتيح الغيب للرازي ١٦/ ٢٠.

الآية، إذ في الأول من تصوير الجمع المؤكد للقدرة البالغة ومن عدم التفاوت بين الإعادة والبدء المشتملان على جميع الأجزاء التي كان به قوام البدن أو كماله، ما فيه.

وعلى التقدير الذي ارتضاه ابن عباس وقتادة ومجاهد وعكرمة والضحاك وجلُّ أهل التأويل والذي مفاده: بلى نجمعها ونحن قادرون على أن نسوى وقت الجمع أصابع يديه ونجعلها مع كفه صفيحة مستوية لا شقوق فيها كخف البعير وحافر الحمار، فيعدم الارتفاق بالأعمال اللطيفة كالكتابة والخياطة والبسط والقبض وسائر الأعمال اللطيفة التي يستعان عليها بالأنامل والأصابع .. «فالكلام يفيد المبالغة السابقة لكن من وجه آخر، وهو أنه سبحانه إذا قدر على إعادته على وجه يتضمن تبديل بعض الأجزاء، فعلى الاحتذاء بالمثال الأول في جمعه أقدر» (١).

ولعلمائنا في إعادة الخلق قولان، ذلك أن إعادة الخلق إما أن يكون بجمع أجزاء أجسامهم المتفرقة من ذرات الله أعلم بها، فيكون الفعل (نجمع) محمولاً على حقيقته، وإما أن يتحقق الجمع بخلق أجزاء أخرى على صور الأجسام الفانية سواء خلقاً مستأنفاً أو مبتدأ من أعجاب الأذناب على ما ورد في بعض الأخبار، فيكون الفعل مستعاراً للخلق الذي هو على صورة الجسم الذي بَلِيَ، ومناسبة استعارته مشاكلة أقوال المشركين وإنما قصد إليه حتى يتجنب الدخول معهم فيما لا تتحمله عقولهم من تصوير كيفية البعث.

ويصح في (بلى) على الاختلاف الحاصل في معنى الجمع ولاسيما عند حمل فعله على الحقيقة، أن يجعل حرف إبطال للنفي الذي دل عليه (لن نجمع

(١) روح المعاني ٢٩/ ٢٣٧ مجلد ١٦،وينظر: تفسير الرازي ١٦/ ٢٠.

عظامه)، ليكون المعنى: بل نجمعها قادرين، كما يصح كذلك أن يجعل إبطالاً للنفيين، النفي المفاد من الاستفهام الإنكاري من قوله:﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾،والنفي الذي بمفعول (يحسب)، فيكون ﴿قَٰدِرِينَ﴾ مفعولاً ثانياً لـ (يحسبنا) المقدر .. والنكتة في العدول في متعلق ﴿قَٰدِرِينَ﴾، عن أن يقال: قادرين على جمع عظامه إلى ﴿قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ ، كونه أوفر معنى وأوفق بإرادة إجمال كيفية البعث والإعادة، ناهيك عما أفاده الإتيان بـ (لا) في أول السورة، وحذف جواب القسم واصطفاء لفظ الحسبان والمجيء بهمزة الإنكار مسنداً إلى الجنس، وبحرف الإيجاب والحال بعدها، من تهجين المعرِض عن الاستعداد لذلك ومن المبالغات في تحقيق المطلوب وتفخيمه[1].

وابتناء على ترتب (بلى) على تلك المعاني السالفة الذكر، أجاز نافع وأبو حاتم وأبو عمرو والشيخ زكريا الأنصاري الوقف على (بلى) لتعلقه بما قبله .. وإن لم يحبذه ابن أبي طالب القيسي حيث ذكر في كتابه (شرح كلا وبلى) أن «الوقف على (بلى)، لا يحسن، لأن (قادرين): حال من الفاعل المحذوف بعد (بلى) – يعني من فاعل الفعل المقدر والمدلول عليه بحرف الجواب – والتقدير: (بلى نجمعها قادرين على أن نسوى بنانه) »، ثم ذكر أنه لأجل ذلك يكون الوقف على (بنانه) ، تاماً حسناً ، « لأن (على) وما بعده متصل بـ﴿قَٰدِرِينَ﴾، و﴿قَٰدِرِينَ﴾ : حال من الضمير المحذوف ، والضمير متصل بـ(بلى) ، وكلاهما جواب النفي الذي تقدم ذكره، وهو قوله تعالى :﴿ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ ، فالكلام مرتبط بعضه ببعض» [2]، ومفاد ما ذكره أنه لا يبتدأ بها أيضاً.

(١) ينظر: روح المعاني ٢٩/ ٢٣٧مجلد ١٦، والتحرير والتنوير ٢٩/ ٣٤٠ مجلد١٤.

(٢) شرح (كلا)، و(بلى) ص ١٠٣،١٠٤، وينظر: منار الهدى وهامشه (المقصد) ص٤١٠.

بينا أجاز شيخ الإسلام زكريا الأنصاري البدء بها وتعلق معناها بما بعدها، وربما كان يقصد بذلك ما ذكره الزجاج ونقله عنه الإمام القرطبي من أنه سبحانه أقسم بيوم القيامة وبالنفس اللوامة ليجمعن العظام للبعث فهو جواب للقسم .. وبجعل جملة﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾، حتى على القول بحذف جواب القسم وتقديره (لتبعثن)، وجعل الاستفهام دليلاً على المحذوف، يكون المعنى قد تم عند كلمة (عظامه)، ومن ثم يتسنى حينئذ البدء بالحرف (بلى)[1].. وبتقديري فإن البدء بـ (بلى) يسوغه- إضافة إلى ما أورداه- أن ما قبله رأس آية والوقوف على رؤوس الآي- على ما هو متعالم- هو من السنة المعروفة في القراءة.

ومما هو من هذا بسبيل ما جاء في قول الله تعالى:﴿أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر:٥٨،٥٩]، فجملة من القراء وغيرهم من أهل العلم والتأويل، على أنه لا يسوغ في آية الزمر البدء بـ (بلى) ولا حتى الوقف عليها، لكونها وما بعدها جواباً لما قبلها، فهي «لم تسبق بنفي ملفوظ به ولا بشيء من مقتضيات الوقف ولا من موجباته، بل هي هنا جواب لنفي مقدر عليه تقرير، كأن الكافر قال: لم يتبين لي الأمر في الدنيا ولا هداني، فرد الله عليه حسرته وقوله بقوله:﴿بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ﴾»[2]، قال أبو حيان: ليس حقها النفي المقرر، بل حقها النفي ثم

(١) المقصد بهامش المنار ص ٤١٠، وينظر: القرطبي ١٠/ ٧١٣٠.

(٢) منار الهدى ص ٣٣٥.

حمل التقرير عليه، ولذلك أجاب بعض العرب النفي المقرر بـــ (نعـــم) دون (بلى)، وكذا وقع في عبارة سيبويه[1].

وتفصيل ذلك أنه «لا نفي في واحدة من المقالات الثلاث التي حكاها الله تعالى عن الكافر- وهي ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾، ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي﴾ ،﴿لَوۡ أَنَّ لِي كَرَّةٗ فَأَكُونَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ - لكن قوله: ﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ يدل على نفي هدايته، لأن كلمـــة (لو) موضوعة للدلالة على امتناع جوابها لامتناع شرطها، فهي هنا دالة علـــى امتناع كونه من المتقين لامتناع هدايته، فيكون امتناع الهداية سبباً لامتناع كونه من المتقين، فحينئذ تكون الهداية منفية، فكأن الكافر قال: لم يهدني الله فلم أكن من المتقين، فجيء بكلمة (بلى) لنقض نفي الهداية في قول الكافر (لم يهدني الله) وإبطاله، وإذا بطل نفي هداية الله له ثبتت الهداية .. فكأنه قيل للكافر قد هديتك وأرشدتك وأرسلت لك الرسل وأقمت لك الأدلة، فأنت الذي آثرت طريـــق الغيِّ على طريق الهدى، وبناء على هذا تكـــون جملـــة ﴿قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي﴾، مؤكدة ومقررة للجملة التي دلت عليها وسدت مسدها كلمة (بلى) »[2].

ويجب إزاء ما ذكرنا وصل المؤكِد بالمؤكَد .. ومع كل هذا فقد ســـوغ البدء بـــ (بلى) كون ما قبله رأس آية .. كما سوغ الوقف عليه جواز وقابليـــة أن يكون جواباً للنفـــي في قولـــه: ﴿وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾ ،لأن (إن) عنـــد الكوفيين بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلا)، والتقدير: وما كنت إلا لمن الـــساخرين،

(١) وعبارته في الكتاب: "وإذا استفهمت فقلت أتفعل؟ أجيب بـــ (نعم) فإذا قلت: ألست تفعـــل؟ قال: (بلى)"، ينظر: الكتاب٢/ ٣١٢، وينظر: البحر المحيط لأبي حيان٧/ ٤٣٦.

(٢) معالم الاهتداء ص ١٢٨، ١٢٩.

فيكون التقدير: بلى كنت من الساخرين، فيوقف حينذاك على (بلى) في التقدير، ويبتدئ بـ﴿ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَـٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴾،على طريق التوبيخ والتقرير .. كذا أفاده ابن أبي طالب القيسي[1].

وإنما جاء التوبيخ والتقرير من جعل الحجة على الكفار من الله و لم تكن لهم على الله،ولو أن الأمر كما قالوا لكان لهم أن يقولوا: قد جاءتنا الآيات ولكنك خلقت فينا التكذيب بها، فوصفهم سبحانه بالتكذيب والاستكبار والكفر على وجه الذم، إذ لو لم تكن هذه الأعمال فيهم لما صح الكلام .. بل وأساغه تأويل جواب (لو) على معنى النفي- وذلك من جميل ما هُديت إليه- وفي شأنه يقول الإمام القرطبي : « قال الزجاج: (بلى) جواب النفي وليس في الكلام لفظ النفي، ولكن معنى ﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى﴾: ما هداني، وكأن هذا القائل قال: ما هُديت، فقيل: بلى، قد بُين لك طريق الهدى فكنت بحيث لو أردت أن تؤمن أمكنك أن تؤمن» [2].

هذا وللسمين الحلبي في جواب (بلى) – من غير ما ذكرنا من النفي المقدر والمقرر – وجه آخر قال فيه: «إن التمني المذكور وجوابه متضمنان لنفي الهداية، كأنه قال: لم أهتد، فرد الله عليه ذلك»، قال الزمخشري: « فإن قلت: هلا قرن الجواب بما هو جواب له، وهو قوله:﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى﴾ و لم يفصل بينهما؟ قلت: لأنه لا يخلو إما أن يقدر على إحدى القرائن الثلاث فيفرق بينهن، وإما أن تؤخر القرينة الوسطى، فلم يحسن الأول لما فيه من تبتير النظم بين القرائن، وأما الثاني فلما فيه من نقض الترتيب، وهو التحسر على التفريط في الطاعة ثم

(١) ينظر: شرح كلا وبلى) ص ٩٤، ٩٥، والرازي١٣/ ٤٦٣.

(٢) تفسير القرطبي ٨/ ٥٩١٨، وينظر: تفسير الرازي ١٣/ ٤٦١.

التعلل بفقد الهداية ثم تمني الرجعة، فكان الصواب ما جاء عليه، وهو أنه حكى أقوال النفس على ترتيبها ونظمها ثم أجاب من بينها عما اقتضى الجواب»[1].

ونخلص من تحقيق القول في الوقوف على (بلى)، إلى أن الجنوح إلى القول بمنع الوقوف عليها أو عدم استحسانه- كما قال بكلٍّ طائفة من العلماء- قول غير صحيح ومجاف حتى لما يمكن ويسوغ حمل السياق في النظم الكريم عليه.

٣- (بلى) بين الاستئناف وبما يترجح أو يغلب عليه التعلق المعنوي[2]:

في عدة مواضع في القرآن الكريم بلغت في مجموعها ثلاثة، أعقب (بلى) حرف التأكيد (إن) ومعلوم ما لـ (إن) من صدارة في الكلام، الأمر الذي يعني ضمناً ترجيح الوقف على (بلى) وجعل الوقف عليها والابتداء لأجلها بـ (إن) من قبيل الوقف الكافي، وفي أولى هذه المواضع الثلاثة وهو قول الحق تبارك وتعالى:﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ۖ فَأَلْقَوُا۟ ٱلسَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[النحل:٢٨] .. يرصد الإمام القيسي هذه الظاهرة ويعلق عليها وعلى الوجه في ذلك فيقول:

« الوقف على﴿بَلَىٰٓ﴾ حسن جيد بالغ، وهو قول نافع لأنه جواب النفي الذي قبلها وهو قولهم: ﴿ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ ﴾، فالمعنى: بلى عملتم سوءاً، ودل على حسن الوقف على ﴿بَلَىٰٓ﴾، أن بعدها﴿ إِنَّ ﴾ المكسورة- وهي ما يُكسَر في الابتداء- ولو علقت بما قبلها و لم يكن قولاً ولا قسماً لفتحت، فكسرها

(١) الكشاف ٣/ ٤٠٥، وينظر: الدر المصون ٩/ ٤٣٧.

(٢) ويسمى بالوقف الكافي، وهو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده؛ غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى.

يدل على أنها للابتداء بها، فالوقف على ما قبلها حسن إذ هي للابتـــداء، ولا يحسن الابتداء بـــ ﴿بَلَىٰٓ﴾ لأنها جواب لما قبلها»، وأردف يقول: « والاختيار: الوقف على ﴿بَلَىٰٓ﴾ على مذهب نافع للحجة التي ذكرنا»[١].

وحتى لا نكون بمنأى عن السياق تجدر الإشارة إلى أن مقصود الـــصلة في نظم الآية، وصف حالة من يموتون على الشرك، وقد ذكرت بعد حـــديث القرآن عن شأن من أدركهم الهلاك وحل بهم الاستئصال، وعن حالهم يـــوم القيامة وحالة وفاتهم التي هي بين حالي الدنيا والآخرة .. والوجه في اقتـــران الفعل﴿تَتَوَفَّىٰهُمُ﴾ بتاء المضارعة التي للمؤنث، إسناد تولي مـــسألة الوفـــاة إلى جماعة الملائكة، ومجيئُه بصورة المضارع- على الرغم من كونه حكايـــة عـــن الحال الماضية- هو لاستحضار صورة توفي الملائكة إياهم لما فيها من الهول.

وذكر الرازي قولاً في احتمال أن يكون إلقاء السلم هو حكاية القرآن عنهم عند القرب من الموت فيكون المعنى على ما ذكر ابن عبـــاس: أســـلموا وأقروا لله عند الموت بالعبودية، ويسوغ هذا مع ما ذكره أبو البقاء وغيره من صحة العطف على ﴿ تَتَوَفَّىٰهُمُ ﴾ وقد استظهره أبو حيان، وذكر الـــشهاب أن ذلك يتمشى من كون ﴿ تَتَوَفَّىٰهُمُ ﴾ بمعنى الماضي[٢].

ووصفهم بكونهم﴿ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ يومئ إلى أن توفي الملائكـــة إيـــاهم وقولهم في ادعائهم:﴿مَا كُنَّا نَعۡمَلُ مِن سُوٓءٖ﴾،مصحوب باتباع الملائكة أساليب

(١) شرح (كلا) و(بلى) ص ٩٠، ٩١.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب ٩/ ٥١٣، وإملاء ما من به الرحمن، والبحر المحيط، وحاشية الشهاب: والدر المصون ٧/ ٢١٣.

الغلظة والتعذيب معهم، على نحو ما في قول الله تعالى:﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾[الأنفال:٥٠] .. وقد جاء الرد بعدها من الله أو من الملائكة بـ (بلى) لإبطال ما ادعوه والمعنى: بل كنتم تعملونه.

بله أن ما استحسنه الإمام القيسي من شأن الوقوف على (بلى) بعد وصلها بما قبلها واختاره، استهجنه الأشموني وساقه بلفظ التمريض، ورجح عليه القول بما هو عنده على العكس من ذلك، يقول- رحمه الله- في تقرير وتوجيه ما ارتآه: «﴿مِن سُوٓءٍ﴾، تام عند الأخفش لانقضاء كلام الكفار، فـ ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ مفعول (نعمل) زيدت فيه (مِن)، أي ما كنا نعمل سوءاً، فرد الله أو الملائكة عليهم بـ (بلى) ، أي كنتم تعملون السوء»[1]، فهو جواب له ، و﴿مَا كُنَّا﴾ على هذا منصوب بقول مضمر على الحال، أي فألقوا السلم قائلين ذلك، وقوله تعالى:﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ يعني أنه عالم بما كنتم عليه في الدنيا فلا ينفعكم هذا الكذب فإنه يجازيكم على الكفر الذي علمه منكم، وإنما جعلوا علم الله بما كانوا يعملون، كناية عن تكذيبهم في قولهم ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾، وكناية كذلك عن أنهم ما عوملوا من قبل الملائكة بالعذاب إلا بأمر من الله سبحانه العالم بهم.

والبدء على ذاك بـ ﴿بَلَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ هو لدى الأشموني، الأوجه والأبلغ في إتمام المعنى .. وعلى أيّ فما ذكرناه في هذا الصدد من كون ذلك حاصل في الدنيا أو الآخرة هو مما يصلح حمله على

(١) منار الهدى ص ٢١٤، وينظر: الدر المصون٧/ ٢١٣.

مذهب من رجح الوقوف على (بلى) ومن قدم عليه البدء بها، وإن كنت أرى أن الأبلغ في جعله رداً من الله أن يكون ذلك في الآخرة حيث الحساب، وأما إن جعل من الملائكة فيستوي.

وزاوج الشيخ الحصري على اعتبارين مختلفين، فجمع بين ما ارتآه كل من الأشموني والقيسي بما يفيد إساغة الوقف على (بلى) والبدء بها، بل وبما يدل على جعل الوقف على كل من لفظتي (سوء) و(بلى) كافياً، حيث ذكر في المعالم إمكانية أن يكون: « آخر كلام الكفار(سوء)، و(بلى) من كلام الله تعالى، أبطل بها قول الكفار: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ﴾ الدال على نفي عملهم السوء في الدنيا، فيكون عملهم السوء في الدنيا ثابتاً، لأنه إذا بطل نفي عمل السوء ثبت عمل السوء، وعلى هذا يكون الوقف على ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ كافياً لأنه من كلام الكفار وما بعده من كلام الله تعالى رد له وإبطال .. ويكون الوقف على (بلى) كافياً أيضاً، لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ مستأنف، أتى به تعليلاً لمضمون الجملة التي دلت (بلى) عليها وقامت مقامها، والتقدير: أنتم قد عملتم السوء في الدنيا- ومن ثم تستحقون المحاسبة عليه- لأن الله عليم بما كنتم تعملون لا تخفى عليه أعمالكم ظاهرها وباطنها، فهناك ارتباط معنوي لا لفظي بين (بلى) وبين ما قبلها وما بعدها، فحينئذ يكون الوقف على كل من (سوء) و(بلى) كافياً»[1].

وهكذا نرى من محصلة ومن خلال ما جاء في (معالم الاهتداء) مدى ما حمله النسق الكريم من ثراء ومن حمل للمعنى على غير ما وجه، فحيث

(١) المعالم ص ١٢٢.

تكون (بلى) ومدخولها رد من الله يتم البدء بـــ (بلى)، وحيث يرتبط حرف الجواب (بلى) بما قبله وتكون الجملة المؤكدة مستأنفة كالتعليل لمضمون ما دل عليه حرف الجواب يكون الوقف على (بلى).

والشيء بالشيء يذكر فالبدء بـــ (بلى) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ [الانشقاق:١٤،١٥]، يردُّه ويرد عليه وقوع (بلـــى) جواباً لما قبلها وكون ما بعدها جيء بها على الاستئناف، ويسيغه كـــون مـــا قبلها رأس آية، والوقوف على رؤوس الآيات هو من السنة المتبعة وإن تعلق ما بعدها بما قبلها على ما استقر عليه أهل العلم، ففي طيبة النشر أن « الوقـــف الحسن هو الذي تعلق ما بعده التعلق اللفظي إلا أن تكون رأس آية فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي ﷺ، ففي حديث أم سلمة أن النبي ﷺ كان إذا قرأ، قرأ آية آية»[(١)]، كذا رواه أبو داود والترمـــذي، وفي الحـــديث المتصل الإسناد إلى أم سلمة عليها رضوان الله وسلامه: أن النبي ﷺ كـــان إذا قرأ قطع قراءته، يقول: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثم يقف[(٢)]، « وهذا – على حد ما ذكر الأشموني– أصل معتمد في الوقف على رؤوس الآي»[(٣)].

وقد جيء في تلك الآيات التي تتحدث في سورة الانشقاق عن حـــال أولئك الذين أوتوا كتبهم من وراء ظهورهم، بحرف (لن) الدال بطريق التأبيد

(١) شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأبي القاسم النويري١/٣٢٨، والحديث في عون المعبود١١/ ٢٤.

(٢) الحديث وبنحوه في مسند ابن راهويه١/ ١٠٥، ومسند أبي يعلى٧٠٢٢.

(٣) منار الهدى ص ١٢، والحديث رواه أبو داود والترمذي وأحمد.

على تأكيد نفيهم لمسألة الرجوع إلى الحياة بعد الموت، الأمر الذي يعكس شدة تكذيبهم بالبعث وجزمهم وقطعهم بنفيه، كما يستدعي المجيء بما يفيد إبطال هذا النفي ويقطع بنفس الشدة والقوة الشك باليقين، وليس من مؤد لهذا كله ولا من رادّ على هذا الزعم أعظم من حرف الجواب (بلى) ومن جملة ﴿إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ المبينة والمؤكدة على وجه الإجمال أن ظنه باطل لأن ربه أنبأه بأنه يبعث، فآل التقدير الحاصل من حرف الإبطال ومن حرف التأكيد إلى معنى: إن ربه بصير به وأما هو فغير بصير بحاله، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٢١٦] .. وعليه فإن «الوقف على (بلى) حسن جيد بالغ، لأنها جواب للنفي قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿أَن لَّن يَحُورَ﴾، أي أن لا يرجع بعد موته، فالمعنى: بلى يحور، أي بلى يرجع إلى الآخرة، ويدل على حسن الوقف على (بلى) أن بعده (إنّ) المكسورة، وهي مما يبتدأ بها وتكسر في الابتداء» [(١)].

وفي (معالم الاهتداء) أن « جملة ﴿إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا﴾ استئنافية لا محل لها من الإعراب بمثابة التعليل لما أفادته (بلى)، أي لا بد من حَوْره ورجوعه إلى الله عز وجل يوم المعاد، لأن ربه الذي خلقه ورباه بنعمه كان به وبأعماله الموجبة للجزاء بصيراً بحيث لا تخفى عليه منها خافية .. فبين هذه الجملة التعليلية وبين ما قبلها تعلق في المعنى دون اللفظ، فيكون الوقف على (بلى) كافياً» [(٢)]، ويرى الأشموني والأنصاري أنه من قبيل الحسن، ويطمئن نافع إلى

(١) شرح (كلا وبلى) لمكي ص ١٠٤.

(٢) معالم الاهتداء للحصري ص ١٢٥، وينظر: رح المعاني ٣٠/ ١٤٥ مجلد ١٦.

جعله من قبيل التام[1]، وسواء لم يتعلق ما بعد (بلى) بما قبلها لفظاً ولا معنى فكان الوقف عليها تاماً، أم تعلق به معنى فكان الوقف كافياً، أم تعلق به لفظاً فحكم بالوقف على (بلى) بأنه من قبيل الوقف الحسن .. فالجميع سائغ ومقبول، إذ لكل وجهُه الذي يمكن حمل المعنى عليه، وإن كنت أميل إلى القول بأن النفي في قوله: ﴿لَّن يَحُورَ﴾ أياً ما كان الأمر، هو من مقتضيات الوقف عليها .. وإطلاق الرجوع إلى الحالة التي كان فيها بعد أن فارقها على (الحور)، هو من المجاز الشائع مثل إطلاق الرجوع عليه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ ...﴾ [يونس:٢٣]، وقوله: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ [الطارق: ٨]، وهو كذلك في لغة العرب على ما ورد في قولة ابن عباس: « ما كنت أدري ما يحور، حتى سمعت أعرابية تدعو بنية: حوري حوري، أي ارجعي إلّي وترددي عليّ»[2]، ومنه قول لبيد:

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رماداً بعد إذ هو ساطع

وفي الحديث: «**اللهم إني أعوذ بك من الحور بعد الكور**»[3]، يعني ﷺ أبرأ إليك من النقصان بعد الزيادة، أو من التردد في الأمر بعد المضي فيه.

(١) ينظر: منار الهدى وهامشه ص ٤٢٣.

(٢) يقال حار الماء في الغدير: تردد فيه وحار في أمره وتحير، ومنه محاورة الكلام مراجعته.

(٣) أخرجه مسلم١٣٤٣، والترمذي٥/ ٤٩٧، وابن ماجة٢/ ١٢٧٩، وابن خزيمة٤/ ١٣ والبيهقي٥/ ٢٥٠، وأحمد٥/ ٦٣.

المبحث الثاني

دلالة (كلا) وأثر البدء بها والوقف عليها في إثراء المعنى واتساعه

أولاً : دلالة (كلا) في اصطلاح النحاة من حيث اللفظ والمعنى:

اختلف النحويون وأهل اللغة في الأداة (كلا) هل هي بسيطة أم مركبة؟ فذهب سيبويه والخليل والأخفش والمبرد والزجاج وأكثر البصريين إلى القول بحرفيتها فهي عندهم وعند جمهور النحاة حرف رباعي محض، بسيط غير مركب، كما أنه مهمل لا يعمل شيئاً.

وذهب ثعلب إلى أنها من الحروف المركبة كـ (هلاّ)، وهي عنده مركبة من كاف التشبيه و(لا) النافية أو التي للرد .. وإنما شددت اللام نتيجة زيادة لام أخرى بعد الكاف أدغمت في لام (لا) النافية لتخرج عن معناها التشبيهي ولتدفع عن (كلا) توهم بقاء معنى الكلمتين: التشبيه والنفي، لأن تغير لفظ الكلمة دليل على تغير معناها، وأيضاً لتقوية المعنى باعتبار أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى[1]، وفيما ذكره ثعلب ومن لف لفه نظر، يقول ابن فارس في الصاحبي : « وهذا ليس بشيء و(كلا) كلمة موضوعة لما ذكرناه على صورتها في التثقيل»[2]، أي على تشديد اللام، وجعل الألف أصلية لحرفيتها.

وقيل إنها مركبة من (كَل) و(لا) وهذا المذهب دون سابقه بل هو من الضعف بمكان، وقيل: بل هي مركبة من (ألا) التي للتنبيه، و(لا) النافية، يقول

(١) الجنى ص٥٧٨، والمغني١/ ٣١٩ ، والبصائر٤/٣٨١-٣٨٣، والإتقان٢٥١، ومعترك الأقران٢/١٩٣، والكليات للكفوي ص٩٥.

(٢) الصاحبي لأحمد بن فارس ص ٢٥٠.

الإربلي: « ومع ظهور ضعفهما – يعني هذا الأخير وما ذكره ثعلب – لا دليل عليهما»[١] .. وقول مكي إن (كلا) تكون اسماً على مذهب الكسائي الذي يرى أنها بمعنى (حقاً)، وكذا قول الرضي: إنها « إذا كانت بمعنى (حقاً) جاز أن يقال: إنها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية، ولمناسبة معناها لمعناها، لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضده»[٢] .. فيه نظر، لأن اشتراك الاسم بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها، لأجل هذا حكم النحاة بحرفيتها إذا كانت بمعنى (حقاً) أيضاً لما فهموا من أن المقصود، تحقيق الجملة كالمقصود بـ (إنّ) فلم يخرجها ذلك عن الحرفية[٣].

هذا وتأتي (كلا) عند ثعلب وابن العريف وسيبويه وأكثر البصريين لتفيد معنى الردع والزجر[٤] قال صاحب الكتاب: « وأما (كلا) فردع وزجر»[٥]، ولا معنى لها عنده وعندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بها وبما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت (كلا) في سورة فاحكم بأنها مكية[٦] لأن فيها معنى التهديد والوعيد وأكثر ما نزل ذلك

(١) جواهر الأدب للإربلي ص ٥٠٦.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٧٩ وينظر شرح (كلا) لمكي ص ٢٤.

(٣) ينظر: المغني١/٣٢١ ، وجواهر الأدب ص ٥٠٥ ، والكليات ٤/ ٩٥ ، ودراسات لعضيمة: القسم الأول٢/ ٣٨٦.

(٤) وكلاهما بمعنى ، إذ يعني الردع: الكف عن الشيء،كما يرد الزجر ليفيد معنى المنع والانتهار[اللسان مادة ردع وزجر].

(٥) الكتاب ٢/ ٢١٢.

(٦) قال عطاء بن أبي مسلم: كانوا إذا نزلت فاتحة سورة بمكة كتبت مكية ويزيد الله فيها ما شاء بالمدينة [كذا في حاشية الأمير١/ ١٦٠]

بمكة، لأن أكثر العتو كان بها[١].

وصرح الزمخشري وأبو حيان إلى أنها كذلك، وإن لم يكن شيء قبل (كلا) يتوجه إليه الردع والزجر، وحجته في ذلك دلالة الكلام عليه[٢].

ويرى الكسائي وأبو حاتم ومن وافقهما أن معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها فزادوا فيها معنىً ثانياً يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها ، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال:

أحدها: للكسائي ومتابعيه[٣] قالوا: تكون بمعنى حقاً، فيبتدأ بها لتأكيد ما بعدها فهي في حكم الاسم وموضعها في موضع النصب على المصدر والعامل محذوف.

وثانيها: للنضر بن شُميل[٤] والفراء ومن وافقهما، قالوا: (كلا) حرف تصديق يأتي جواباً لكلام سابق لفظاً أو تقديراً ويكون بمعنى (نعم) و(لا)، أو على حد قول الفراء هي حرف ردّ يكتفى بها كـ (نعم) و(بلى) إثباتاً ونفياً، وبذا

(١) ينظر: المغني١/ ٣٢٠، والبصائر ٤/ ٣٨١، والإتقان ص ٢٥١، ومعترك الأقران ٢/ ١٩٣، ومعالم الاهتداء ص١٣٩.

(٢) ينظر: الكشاف ٤/٢٢٤، والبحر المحيط ٨/٤٩٣، ودراسات قرآنية د/ عضيمة: القسم الأول ٢/ ٣٨٥.

(٣) منهم – على ما جاء في الجنى – تلميذه نصير بن يوسف ومحمد بن أحمد بن واصل وأبو بكر ابن الأنباري [الجنى الداني ص٥٧٧ وينظر حاشية الجمل ٣/٨٦].

(٤) مصغراً، ابن خَرَشَة البصري من أصحاب الخليل بن أحمد قال أبو عبيدة: ضاقت عليه المعيشة بالبصرة فخرج يريد خراسان فشيعه من أهل البصرة نحو من ثلاثة آلاف رجل ما فيهم إلا محدث أو نحوي أو لغوي أو إخباري فأفاد بها إلى أن توفي سنة ٢٠٤ هـ [كذا ذكره الأمير في حاشيته على المغني١/ ١٦٠].

تكون صلة لما بعدها كقولك: (كلا ورب الكعبة) بمعنى إي ورب الكعبة، وحملوا عليه قوله تعالى:﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر:٣٢] (١).

وثالثها: لأبي حاتم السجستاني ومن شايعه، قالوا: تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية(٢)، كذا نص عليه ابن هشام صاحب المغني، ونسب المرادي هذا الأخير وما قبله لأبي حاتم .. والقول بإفادة (كلاّ) للرد هو مذهب أبي عبد الله الباهلي(٣) وهو قريب من معنى الردع.

ومن المعاني التي تأتي (كلاّ) لتفيدها من غير المعاني الأربعة السابقة أنها تأتي بمعنى (لا) فتكون لنفي ما تقدم قبلها من الكلام .. ومهما يكن من أمر فقد تحصل مما ذكر أن لـ (كلاّ) عدة معان أكثرها اطراداً هو مجيئُها للردع والزجر.

ثانياً: الوقوف على (كلا) والبدء بها وأثر ذلك في اتساع المعنى:

تشير الآيات التي ورد ذكرها في قول الله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٧٧﴾ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَـٰنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا ۚ سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُۥ مِنَ ٱلْعَذَابِ مَدًّا ﴿٧٩﴾ وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا ﴿٨٠﴾ وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُوا۟ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم:٧٧- ٨٢] إلى ما كان من شأن خباب بن الأرت مع العاص بن وائل

(١) ينظر: المغني١/ ٣٢٠، والجنى٥٧٧، والبصائر٤/٣٨١، وجواهر الأدب٥٠٦، وشرح المفصل٩/ ١٦، والدر٧/ ٦٣٧.

(٢) ينظر: المغني ١/ ٣١٩، ومعالم الاهتداء ص ١٤٠.

(٣) هو عبد الله بن محمد من أهل سمرقند روى عنه الدارقطني .. تاريخ بغداد١٠/ ١١٩.

السهمي وتحكي ما قاله الأخير وما سجله على نفسه من تكذيب بالله وبالبعث واليوم الآخر.

ففي الصحيح أن خباباً كان يصنع السيوف في مكة، فعمل للعاص بن وائل سيفًا وكان ثمنه دينًا على العاص، وكان خباب قد أسلم فجاء يتقاضى دينه من العاص، فقال له العاص بن وائل: لا أقضيكه حتى تكفر بمحمد، فقال خباب وقد غضب: لا أكفر بمحمد حتى يميتك الله ويبعثك، فقال العاص: أو مبعوث أنا بعد الموت؟ قال: نعم، قال العاص متهكما: إذا كان ذلك فسيكون لي مال وولد وعند ذلك أقضيك دينك، فنزلت الآيات.

فالآيات كما هو متضح، جاءت في سياق الرد والإنكار على العاص ابن وائل، وذلك حين لم يكتف بما جاء على لسانه فيما سبق أن نقلناه عنه، حتى راح يقول للخباب الذي جاءه في رجال من أصحاب النبي ﷺ: ألستم تزعمون أن في الجنة ذهباً وفضة وحريراً ومن كل الثمرات؟ قالوا: بلى، قال على سبيل التهكم والاستخفاف: موعدكم الآخرة، والله لأوتين مالاً وولداً ولأوتين مثل كتابكم الذي جئتم به[1].

فمجيء (كلا) في سياقات سورة مريم: ﴿كَلَّاۚ سَنَكۡتُبُ مَا يَقُولُ..﴾[مريم:٧٩] ﴿كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ..﴾ [مريم:٨٢] زجر له ولمن معه لتفوهه بتلك العظيمة، وردع له ولهم عن اتخاذه ومن معه آلهة اعتقدوا فيها العزة والنصرة، وحسبوا أنها تمنعهم من عذاب الله، ونفي في الوقت ذاته وإبطال لصحة ما تضمنه قوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ ٱلۡغَيۡبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا﴾،

(١) ينظر: روح المعاني ١٨٨/١٦ مجلد ٩.

وقوله:﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴾،كأنه سبحانه كلف من شاء من ملائكته بتسجيل وضبط كل ما يصدر منه ومنهم تمهيداً لمجازاتهم عليه، فهو في معنى قوله على وجه التهديد والوعيد:

فليرتدع هذا الكافر عن التفوه بمثل هذا وليرجع عن صلفه وكبره ولينزجر من معه، فلا هو أطلع على الغيب ولا هو اتخذ عند الرحمن عهداً أن يحقق له شيئاً مما زعم حتى يقول ما قال، ولا الأمر على ما ظنه أهل ملته من أن الآلهة التي اتخذوها من دون الله ستشفع لهم أو تدفع عنهم أو تمنعهم من عذاب يوم القيامة، فإن هذه الآلهة ومنهم الملائكة والجن الذين يعبدونهم من دون الله تعالى سيكفرون بعبادتهم وينكرونها عليهم ويتبرؤون إلى الله منهم ويكونون عليهم ذلاً وهوانا لا عزاً ونصراً.

وعلى هذين الوجهين المتضمنين لمعنى الردع ولمعنى (لا) النافية يوقف على (كلا) في الموضعين، لكون ما بعدها فيهما على الاستئناف، ولكونها هي في معنى النفي لما قبلها والإثبات لما بعدها، فأما الأول ففي مقام التهديد والوعيد، وأما الثاني ففي مقام التنبيه على الخطأ لبيان أن الصواب قد جانبهم فيما تصوروه ورجوه لأنفسهم، ولتوضيح أنهم مخطئون فيما ظنوا فيه النفع والعزة والمنعة.. ويكون الوقف على (كلا) فيهما بذلك كافياً لتعلقه في الموضعين بما قبلهما تعلقا معنوياً، وقد أيد الوقف عليهما لما ذكرنا الداني والأشموني – متأثرين بالخليل وسيبويه – غير أنهما جعلاه من وقف التمام.

ولا يرد على ما جاء في حق العاص أن كيف يتأتى حدوث الكتابة مستقبلاً – مع ما أفادته سين التسويف – مع أنه قد كتب من غير تأخير، ولكون نفس الكتابة لا تتأخر عن القول كما قال سبحانه:﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ

رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨]؟ .. لأن جوابه، أنه على معنى سنظهره له ونعلمه أنا كتبنا قوله، وأنه على عادة وطريقة قول المتوعد للجاني: (سوف أنتقم منك)، يعني أنه لا يخل بالانتصار وإن تطاول به الزمان واستأخر.

وعليه فالاستفهام في قوله تعالى:﴿أَفَرَءَيْتَ﴾ مستعمل في التعجب من قصة العاص الذي نزلت في حقه هذه الآيات، ولفت الذهن إلى معرفتها أو إلى تذكرها، «والإيذان أنها من الغرابة والشناعة بحيث يجب أن ترى ويقضى منها العجب .. والفاء للعطف على مقدر يقتضيه المقام، أي أنظرت فرأيت الذي كفر بآياتنا الباهرة التي حقها أن يؤمن بها كل من شاهدها»[(١)]، والخطاب فيها لكل من يصلح له الخطاب، ويجوز أن يكون خطاباً للنبي ﷺ ، وعلى القول بأن (أرأيت) بمعنى أخبر تكون الفاء على أصلها، والمعنى: أخبر بقصة هذا الكافر عقب حديث أولئك الذين قالوا : ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾[مريم:٧٣]، غير أن الذي يستدعيه جزالة النظم الكريم هو جعل الفاء للعطف على مقدر محذوف، ليكون المعنى: انظر يا محمد إلى هذا الكافر فتعجب من حالته وجراءاته الشنيعة كذا ذكره أبو السعود[(٢)].

وعلى أي فجملة﴿ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ ﴾جواب لكلامه على طريقة الأسلوب الحكيم بحمل كلامه على ظاهر عبارته من الوعد بقضاء الدين من المال الذي سيجده حين يبعث، جيء به على سبيل الاستفهام الإنكاري التعجبي، و(اطلع) افتعل من طلع للمبالغة في حصول فعل الطلوع وهو الارتقاء .. ومن

(١) تفسير أبي السعود٥/٢٧٩مجلد٣.

(٢) ينظر السابق.

أجل هذا أطلق الاطلاع على الإشراف على الشيء، لأن الذي يروم الإشراف على مكان محجوب عنه يرتقي إليه من علو، فالأصل إن فعل (اطلع) قاصر غير محتاج إلى التعدية، قال تعالى: ﴿ قَالَ هَلۡ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ﴿٥٤﴾ فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ [الصافات:٥٥،٥٤]، فإذا ضُمّن معنى (أشرف) عدى بحرف الاستعلاء، كقوله: ﴿ لَوِ ٱطَّلَعۡتَ عَلَيۡهِمۡ لَوَلَّيۡتَ مِنۡهُمۡ فِرَارٗا وَلَمُلِئۡتَ مِنۡهُمۡ رُعۡبٗا ﴾ [الكهف:١٨][(١)].

قال في الكشاف: « ولاختيار هذه الكلمة شأن، يقول: أو قد بلغ من عظمة شأنه أن ارتقى إلى علم الغيب »[(٢)]، أي حتى ادعى أن يؤتى في الآخرة مالاً وولداً وأن يقسم عليه؟ ذلك أن في اختيارها رداً لقالته الشنعاء وإظهاراً لبطلانها على إثر ما أشير إليه بالتعجب منها، لأنه لما قال: (فسيكون لي مال وولد) عني أن ماله وولده راجعان إليه يومئذ، والمعنى على حد قول ابن عاشور: أأشرف على عالم الغيب فرأى مالاً وولداً معدّين له حين يأتي يوم القيامة أو صائرين معه في الآخرة، ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا ﴾ بأنه معطيه ذلك فأيقن بحصوله؟ فإنه لا يتوصل إلى العلم به إلا بأحد هذين الطريقين، إما مكاشفة ذلك ومشاهدته وإما إخبار الله بأنه سيعطيه إياه.

والمتعلِّق (عند)، ظرف مكان وهو استعارة بالكناية، حيث شُبه الوعد بصحيفة مكتوب بها تعاهد وتعاقد بينه وبين الله موضوعة عنده سبحانه، لأن الناس كانوا إذا أرادوا توثيق ما يتعاهدون عليه كتبوه في صحيفة ووضعوها في

(١) ينظر: التحرير١٦/ ١٥٨، ١٦٠مجلد٨.

(٢) الكشاف ٤٢٢/٢.

مكان حصين مشهور كما كتب المشركون صحيفة القطيعة بينهم وبين بني هاشم ووضعوها في جوف الكعبة.

وفي تعقيبه بقوله: ﴿كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾، إشارة إلى هذا المعنى بطريقة مراعاة النظير(١)، وفي التعرض لعنوان الرحمانية إشعار بعلية الرحمة لإيتاء ما يدعيه،كما أن استحضار مدلوله أجدر في وفائه بما عهد به من النعمة المزعومة لهذا الكافر .. وفي اختياره، تورك على المشركين الذين قالوا: وما الرحمن؟ والكلام بجملته مجاراة مع اللّعين بحسب منطوق مقاله، أي على طريقة كلامه مع خباب التي كانت كذلك(٢).

وقوله (كلا) ردع له عن التفوه بتلك الكبيرة وزجر له عن التمادي فيها، والتعبير بحرف التنفيس في قوله: ﴿كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ﴾ لبيان أن ذلك واقع لا محالة، وهو كقوله تعالى:﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ والمعنى: سنظهر أنا كتبنا، أو سننتقم منه انتقام من كتب جريمة الجاني وحفظها عليه، فإنه نفس الكتبة لا تكاد تتأخر عن القول لقوله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨].

ومبنى العبارة على الاحتمال الأول تنزيل إظهار الشيء الخفي منزلة إحداث الأمر المعدوم بجامع أن كلا منهما إخراج من الكون إلى البروز فيكون استعارة تبعية مبنية على تشبيه إظهار الكتابة على رءوس الأشهاد بإحداثها، ومدار الاحتمال الثاني تسمية الشيء باسم سببه فإن كتابة

(١) ينظر: التحرير ١٦/١٦٠، ١٦١مجلد٨.

(٢) ينظر السابق ،كما ينظر تفسير أبي السعود ٥/٢٧٩ مجلد٣.

جريمة المجرم سبب لعقوبته قطعاً.

ومعنى (كلا) في الآية الثانية ردع عن اعتقادهم الباطل وإنكار لوقوع ما علَّقوا به أطماعهم الفارغة من اتخاذ الأصنام آلهة ﴿لِّيَكُونُواْ لَهُمۡ عِزّٗا﴾ ووصلة إليه سبحانه وشفعاء عنده، فيكون مقابل قوله: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةٗ﴾ وفيه تمام المقابلة، أي بعد أن تكلفوا جعلهم آلهة لهم سيكفرون بعبادتهم وهذا هو الأظهر في حمل الآية عليه، خلافاً للقول بعود الضمير فيه على الآلهة بوصفه أقرب مذكور، إذ التعبير بالفعل﴿سَيَكۡفُرُونَ﴾ وبحرف الردع قبله يرجح جعل الواو في ﴿سَيَكۡفُرُونَ﴾ لأهل الكفر، كما يرجحه ما ولي هذه الآيات من قول الله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّآ أَرۡسَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا ۝٨٣ فَلَا تَعۡجَلۡ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمۡ عَدّٗا﴾ [مريم: ٨٣،٨٤]، إذ هي كالتذييل لتلك الآيات والتقرير لمضمونها لأنها تستخلص أحوالهم وتتضمن تسلية لرسول الله ﷺ في إمهالهم وعدم التعجيل بعقابهم.

وعلى القول بأن (كلا) في الموضوعين في معنى (حقا) أو (ألا) التي للاستفتاح يكون المعنى والتقدير: سنكتب ما تفوه به هذه المعاند من مقالة نكراء وما صدر عنه من جريمة شنعاء، سنكتبه كتاباً حقاً أو كتباً حقاً، وسيكفر أهل ملته بعبادتهم لأصنامهم وابتغائهم العزة منها كفراً ثابتاً لابد من تحقيقه، لكون (حقاً) في المرتين نعتاً لمصدر محذوف.

أو مراده التنبيه على أن ما بعد ﴿كَلَّآ﴾ هو المقصود الذي يجب الاهتمام بشأنه، وعلى هذين الوجهين في الموضعين لا يوقف على ﴿كَلَّآ﴾ لتعلقها ولشدة اتصالها بما بعدها، ولأن أداة التنبيه لا بد من أن تجعل في صدر

الجملة المنبه عليها على ما أفاده محققو أهل التفسير وأئمة القراء من أهل الوقوف وأرباب التجويد[1].

ومن الآيات التي يجوز الوقف فيها على ﴿كَلَّآ﴾ على وجه ومعنى، والبدء بها على وجه آخر ومعنى ثان، ما جاء في قوله سبحانه: ﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ﴿١٠﴾ يُبَصَّرُونَهُمْ ۚ يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍۭ بِبَنِيهِ ﴿١١﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ وَأَخِيهِ ﴿١٢﴾ وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ ﴿١٣﴾ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ يُنجِيهِ ﴿١٤﴾ كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ [المعارج:١٠-١٥]، وقوله في نفس السورة: ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ ﴿٣٦﴾ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾ أَيَطْمَعُ كُلُّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ ﴿٣٨﴾ كَلَّآ ۖ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّمَّا يَعْلَمُونَ﴾ [المعارج: ٣٦-٣٩]، فقد أجاز المحققون من القراء وأهل التأويل والتجويد الوقوف فيهما على ﴿كَلَّآ﴾ والبدء فيهما بها.

وقد سوغ الوقوف في الموضعين على ﴿كَلَّآ﴾ حمل الآيات في الموضع الأول على ردع المجرم وزجره عن تمني الافتداء مع التنبيه على امتناع الإنجاء، وحملها في الموضع الثاني على ردع أهل الكفر عن طمأنتهم وطمع كل منهم في دخول الجنة إذا استمروا وتمادوا في كفرهم وماتوا عليه، بقصد أن يرعوي كل من تمنى ما هو محال وغير ممكن في حقه .. كما سوغ الوقوف عليها، حمل الآيات في الموضعين على معنى النفي، يعني نفي الافتداء من قِبل المجرم بأن لا يتحقق ما رجاه وتمناه من افتداء أقرب الناس إليه حتى ينجو من عذاب لظى

(١) ينظر: الكشاف ٥٢٣/٤ ومقالة (كلا) لابن فارس ص ١١، ١٧، وشرح (كلا) لمكي ص ٢٨، ٢٩والبحر ٦/ ٢١٣، ١٩٧،٢١٤، والرازي ١٠/ ٥٠٦ ، والقرطبي ٤٣١٩/١٠، والإملاء ص ٤١٣ والمغني١/ ١٦١، وحاشية الجمل ٣/ ٧٧.

التي تنـــزع الأعضاء من غير الرأس عضواً عضواً أو تسلخ جلد الرأس عنـــه[1]، ونفى الانبغاء في أن يتحقق ما يطمع إليه هؤلاء الكافرون من دخول الجنة مـــا داموا لم يؤمنوا و لم يقوموا بالأعمال التي تؤهلهم أو يستأهلون بها دخولها.

وقد جاء القول الكريم (كلا) لإبطال ما يخامر نفوس المجـــرمين مـــن الودادة، والأصل فيه أن يكون رداً لكلام سابق لكنه هنا نزّل ما هو مضمر في نفوسهم منـــزلة الكلام، لأن الله مطلع عليه وعالم به، ولا يبعـــد أن يكـــون حرف الردع في هذا السياق لإبطال ما يتفوه به من تمنى ذلك علـــى وجـــه الحقيقة كما جاء في قوله سبحانه: ﴿وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا﴾ [النبأ: ٤٠].

والوقف على كلا في الموضعين كافٍ، أما الأول فللاستئناف الحاصـــل من قوله:﴿إِنَّهَا لَظَىٰ﴾، وأما الثاني فلكون الجملة بعدها وهي ﴿إِنَّا خَلَقْنَٰهُم﴾مع كونها مستأنفة معللة لردعهم عن الطمع في دخول الجنة على القول بإفادتهـــا معنى الردع والزجر، ومعللة كذلك لنفي طمعهم في دخولها على الحمل على معنى النفي، وقدرها نافع رداً لما قبلها أي لا يدخلونها.

وعن إساغة البدء بـــ (كلا) تجدر الإشارة إلى أنه لا يصح في الموضعين حمل المعنى في الأداة (كلا) على جعلها بمعنى (حقاً)، لوجود ما يمنع من هـــذا الوجه وهو كسر همزة (إن)، وإن أجاز ذلك القرطبي وصرح به في الموضـــع الأول فجعل تمام الكلام ﴿يُنجِيهِ﴾[2].

(١) واللظى في الأصل: اللهب ونقل علماً لجهنم، ولذلك منع من الصرف، والشوى: الأطراف، جمع شواه كـــ (نوى ونواة)، وقيل الشوى: الأعضاء التي ليست بمقتل، ومنه رماه فأشواه، وقيل: جلـــد الرأس .. كذا في الدر المصون١٠/ ٤٥٨.

(٢) ينظر: القرطبي ٧٠١٣/١٠.

وفيما قاله نظر، إذ ليس المسوغ للبدء بها جعلها بمعنى (حقاً)، وإنما سوغ البدء بها في الموضع الأول من سورة المعارج صحة جعلها بمعنى (ألا) فيكون الوقف على ﴿يُنجِيهِ﴾ كافياً، لكونه آخر متمنيات المجرم ولانتفاء التعلق اللفظي[١].

كما سوغ البدء بـ﴿كَلَّآ﴾ في الموضع الثاني من السورة، تحقق التعلق المعنوي بالوقوف على (نعيم) إذا الوقف عليها بهذا الاعتبار كاف، ويبعد أن يكون سر البدء بـ﴿كَلَّآ﴾ جعلها بمعنى (ألا)لأن المقام لا يناسبه، وإن أجاز الأشموني ذلك[٢].

وبتقديري أن الأمر في ﴿كَلَّآ﴾ ليس قاصراً على ما سبق من دلالات ومعان، فقد ذهب مكي بن أبي طالب القيسي في شرح (كلا) و (بلى) إلى عدّ هذا الموضع من المواضع التي يحسن الوقف فيها على ﴿كَلَّآ﴾ على معنى، ويحسن الابتداء بها على معنى آخر .. كما أجاز جعل ﴿كَلَّآ﴾ فيها للاستفتاح بمعنى (ألا) الأشموني في منار الهدى[٣].. وعلى أي من الحالين فالتعبير عن مادة خلقهم بما يعلمون مما يكسر – ولا شك – سورة المتكبرين ويجعلهم على ذُكر بأصل خلقتهم[٤].

---

(١) ينظر: المعالم ص ١٥٧.

(٢) ينظر: المنار ٤٠٤، والمكتفى ٥٨٧، كما ينظر في تفسير الآية الكشاف والقرطبي، ومقالة كلا ١٣والبحر ٣٣٠٦/٨ ، وحاشية الجمل ٤٤٨/٤، ٤٥١، ودراسات عضيمة: القسم الأول٣٩١/٢ ومعالم الاهتداء ص ١٥٦ ،١٥٧.

(٣) ينظر: شرح كلا وبلى لمكي ص٦٨ ، ومنار الهدى للأشموني ص٤.

(٤) ينظر: الآلوسي ٢٩/ ١١٢ مجلد ١٦.

و﴿ كَلَّا ﴾ في قوله سبحانه: ﴿وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين:١٢-١٤]، يترجح فيها أربعة أوجه:

الأول: أن تكون للردع والزجر أي ردع وزجر المعتدين الآثمين عن قولهم الباطل في القرآن ورميهم آيات الله البينات بأنها أساطير الأولين، الثاني: أن تكون بمعنى لا النافية فيكون المعنى ليست آياتنا بالأساطير بل هي الحق والصدق الذي لا يرقى إليه الشك ولا ينزل بساحته الريب والكذب، فهي على حد قول ابن فارس: «رد، أي أنها ليست أساطير الأولين»(١)، والوقف على هذين الوجهين كافٍ، لأن قوله تعالى: ﴿بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ بيان لما أدى إليه التفوه بهذه الجريمة النكراء التي لا ترتكز على شبهة فضلاً عن أن تقوم على حجة أو دليل، والمعنى: ليس في آياتنا ما يصح أن يقال في شأنه مثل تلك المقالة المفتراة .. وما حدث، أنه غلب على قلوبهم ما استمروا على اكتسابه من الكفر والطغيان حتى صار كالصدأ في المرآة .. فحال ذلك بينهم وبين معرفة الحق فلذلك قالوا ما قالوا، وفي مجمل ما ذكر يقول مكي: «الوقف على﴿ كَلَّا ﴾ حسن بالغ بجعلها رداً لقول الكافرين في القرآن بأنه أساطير الأولين، فالمعنى ليس الأمر كما قالوا»(٢).

ففي﴿ كَلَّا ﴾ أيًّا ما كان معناها إبطال لقولهم، وقد تلا ذلك الحرف ﴿بَلْ ﴾ الذي دل هو الآخر على الإبطال، تأكيداً لمضمون ﴿كَلَّا ﴾ وكشفاً عما حملهم

(١) مقالة كلا ص ١٤.

(٢) ينظر: شرح كلا لمكي ص ٥٤ بتصرف، والمكتفى ص٦١٣.

على أن يقولوا في القرآن ما قالوا، وبياناً لما أعمى بصائرهم من الرين[١] .. ثم أعقب كل هذا - إمعانًا في تقرير ذلك وتأكيده – بقوله: ﴿إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ فـ «﴿كَلَّآ﴾ الثانية – على حد ما ذكر ابن عاشور – تأكيد لـ ﴿كَلَّا﴾ الأولى»، وقد جيء بها « زيادة في الردع ليصير توبيخاً» [٢].

وفي إطار التأكيد على ما سبق اشتمل هذا القول الحكيم وما عطف عليه، على أنواع ثلاثة من الويل هي: الإهانة والعذاب والتقريع مع التيئيس من الخلاص من العذاب، أما الإهانة فحجْبُهم عن ربهم، وأما العذاب فهو ما في قوله:﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ﴾ .. وقد عطفت جملته بـ(ثم) الدالة على عطفها الجمل على التراخي الرتبي وهو ارتقاء في الوعيد لأنه وعيد بأنهم من أهل النار وذلك أشد من خزي الإهانة..وأما التقريع مع التيئيس فهو مضمون جملة ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾، كما دل عطف جملتها بـ﴿ثُمَّ﴾ على ما دلت عليه سابقتها، وأفاد اسم الإشارة أنهم صاروا إلى العذاب، ودل الإخبار عن العذاب بأنه الذي كانوا به يكذبون، على أنه العذاب الذي تكرر وعيدهم به وجحودهم إياه وهو ما يستلزم خلودهم فيه، وذلك أشد من الوعيد، وبذلك كان مضمون هذه الجملة أرقى رتبة في الغرض من مضمون الجملة المعطوفة هي عليها.. والنكتة في التعبير بالاسم الموصول التذكير بتكذيبهم به في الدنيا تنديماً لهم وتحزيناً ، وفي تقديم شبه الجملة ﴿بِهِ﴾ على ﴿تُكَذِّبُونَ﴾ اهتمام بمُعاد الضمير مع

(١) الرين والران: الغشاوة على القلب كالصدأ على الشيء الصقيل من سيف ومرآة ونحوهما .. وأصل الرين: الغلبة ومنه رانت الخمر على عقل شاربها وران الغَشْيُ على عقل المريض .. كذا في الدر المصون١٠/ ٧٢٢.

(٢) التحرير ٣٠/ ٢٠٠ مجلد ١٥.

الرعاية على الفاصلة[1].

ويجوز عند أبي حاتم ومن لف لفه وجهان آخران، أولهما: الابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ على معنى (ألا بل ران)، فهي عنده تنبيه وابتداء كلام[2]، ثانيهما: جعلها- على ما ذكره الحسن ونقله عنه القرطبي[3] - على معنى (حقاً بل ران)، ولا يخلو جعلها بمعنى (حقاً) من حسن، يقول مكي في توجيهه: "وكونها بمعنى حقاً أحسن ليؤكد كون غلبة الذنوب والمعاصي على قلوبهم»[4]، وليس في هذا الوجه ما زعمه في معالم الاهتداء من عدم صحة جعلها بمعنى حقاً، ولا لما ذكره من أن العلة في عدم صحته ركة التركيب وضعف الأسلوب [5] .. وأيا ما كان فالوجهان الأولان أوفى بالغرض وأوفق بمعاني الآيات وأنسب لسياقاتها.

ومن المواضع التي يسوغ الوقف فيها على ﴿كَلَّا﴾ كما يسوغ البدء بها لجواز حمل المعنى على أكثر من وجه، ما جاء في قوله جل وعلا:﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ۝٣ كَلَّاۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة:٣،٤].

فهي على الوقف عليها لردع الإنسان وزجره عن ذلك الحسبان الباطل، وأضاف الآلوسي: « أو عنه وعن جمع المال وحبه المفرط على ما قيل، واستظهر أنه ردع عن الهمز واللمز وتعقب بأنه بعيد لفظاً ومعنى »، وعقب هو يقول: « وأنا لا أرى بأساً في كون ذلك ردعاً له عن كل ما تضمنته الجمل

(١) ينظر: التحرير ٣٠/ ٢٠٠: ٢٠٢مجلد ١٥.

(٢) ينظر: شرح مكي ص ٥٤.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي ١٠/٧٢٩٥.

(٤) شرح (كلا) لمكي ص٥٤.

(٥) معالم ص١٦٩، وينظر: البحر ٨/٤٤٠ ، ودراسات عضيمة: القسم الأول ٢/٣٩٥.

السابقة من الصفات القبيحة، وقوله تعالى:﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ﴾ جواب قسم مقدر الجواب استئناف مبين لعلة الردع، والمعنى على ذلك والتقدير: والله ليطرحن بسبب أفعاله المذكورة في الحطمة أي في النار التي من شأنها أن تحطم كل من يلقى فيها»[١].

وهو صريح في توجيه البدء بجملة القسم وجعلها مستأنفة ومبينة لعلة الزجر عند من ارتأى الوقوف على أداة الردع، ويسوغ الوقف على ﴿كَلَّا﴾ مع هذا بحمل معناها على النفي وجعلها بمعنى (لا) أي ليس الأمر كما يظنه الكافر من أن المال يخلده أو يبقيه حياً [٢].

وهو قول نافع وأبي حاتم ونصير وغيرهم، وارتباط ﴿كَلَّا﴾ بما قبلها وتعلقها به في المعنى، هو من الوضوح بمكان، لذا كان الوقف عليها من قبيل الوقف الكافي.

ويجوز على جعلها بمعنى حقاً أو بحملها على معنى: (ألا لينبذن في الحطمة) أن يبتدأ بها وهو اختيار أبي حاتم[٣] ، وإن كان ذلك ليس بمانع أن يكون المقام فيها مقام إقسام أو جعلها صلة يمين كما سبق بيان ذلك، ولقد ذكر الرضي في شرحه على الكافية، أن (كلا) تقوم مقام القسم إذا لم يكن ردعاً واستدل على ذلك بالآية الكريمة [٤].

والقصد من ذلك إبطال أن يكون المال مخلداً لذاك الذي صار الهمز واللمز

(١) الآلوسي ٤١٦/٣٠ مجلد ١٦، وينظر: الكشاف ٢٤٨/٤ ، والبحر ٥١٠/٨.

(٢) ينظر: القرطبي ٧٥٢٨/١٠ ، وينظر: مقالة كلا ص١٤.

(٣) ينظر: شرح كلا ص٦٦، ومعالم الاهتداء ص ١٧٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي٣١٩/٤، ودراسات عضيمة: القسم الأول ٣٩٨/٢.

ملكة فيه ، وإنما استكنه ذلك من الصيغة التي ورد بـــها ﴿هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ ، فهما -كما هو بين- وصفان لمحذوف تقديره ومعناه: (ويل لكل شـــخص همـــزة لمزة)، فمن حذف موصوفه يعلم أن الوصف قائم مقامه ومن ثم أضيف إليـــه (كل)، وهذان الوصفان هما من ألزم صفات أهل الشرك، وأتبعا بـــــ ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[الهمزة:٢] لزيادة تشنيع صفتيه الذميمتين بصفة الحـــرص علـــى المال، وهذا إنما ينشأ عن بخل النفس والتخوف من الفقر .. والوجه فيه إدخـــال أولئك الذين عرفوا بهذه الصفة كما عرفوا بهمز المسلمين ولمزهم لتعيينهم في هذا الوعيد.

والسر في عدم العطف بالواو في قوله: ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ ومجيئه في صورة النعت، بيان أن ذكر الأوصاف المتعددة للموصوف الواحد يسوغ أن يأتي بدون عطف كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ﴿١١﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم١٠-١٣]، فعلى القول بـــأن جملة ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ﴾في موقع الحال يكون قد استعملت للتهكم علـــى الموصوف بالهمز والحرص، لأنه لا يوجد من يحسب أن ماله أخلـــده فيكـــون الكلام على سبيل التمثيل أو التشبيه البليغ الذي يشبه فيه حالهم بحال من يحسب أن المال يقيهم الموت ويجعلهم خالدين .. وعلى القول باستئنافها يكون خـــبراً مراداً به الإنكار أو على تقدير همزة استفهام محذوفة بقصد التقريع أو التعجب.

ومهما يكن من أمر فمجيء ﴿أَخْلَدَهُۥ﴾ كذا بصيغة الماضي، هو إمعـــان وتأكيد وزيادة في التهكم به وتصويره في صورة الموقن بأن ماله سيخلده لا محالة حتى لكأنه قد حصل له ذلك بالفعل وثبت، وهذا أقصى ما يتمناه ذلك الغافل،

لانعدام إيمانه بحياة أخرى خالدة، ومن هنا يجيء القول الحكيم: ﴿ كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ ﴾ ، مُصَدّراً بحرف الردع والتأكيد المتعدد كالصدمة له لإبطال ما حسبه ولزجره عن التلبس بالحالة الشنيعة التي جعلته في حال من يطمئن ويوقن أن المال يخلد صاحبه، أو لإبطال حرصه في جمع المال جمعاً يمنع به حقوق الله فيه[1]، وفي ذلك من الوعيد ما لا يخفى.

(١) ينظر: التحرير ٣٠/ ٥٣٧ وما بعدها مجلد ١٥.

المبحث الثالث

أثر البدء بـــ (الكاف) الجارة مع مدخولها والوقف عليهما في إثراء المعنى واتساعه:

أولاً: الوجوه الإعرابية للكاف المقترنة باسم الإشارة البعيد وأوجه دلالتها:

في تناوله لما جاء في (كذلك) ولما توافق معها في المعنى والإعراب وجاء على شاكلتها؛ يقول ابن هشام: « تقع (كما) بعد الجمل كثيراً، صفة في المعنى فتكون نعتاً لمصدر أو حالاً، ويحتملهما قولـــه تعـــالى:﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٤] .. فإن قدرته نعتاً لمصدر فهو إما معمول لـــ (نعيده)، أي (نعيـــد أول خلـــق إعـــادة مثـــل مـــا بـــدأناه)، أو لـــ﴿نَطْوِى﴾، أي (نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل) .. وإن قدرته حالاً فذو الحال مفعول (نعيده)، أي (نعيده مماثلاً للذي بدأنا) .. وتقع كلمة (كذلك) أيضاً كذلك.

فإن قلت: فكيف اجتمعت مع (مثل) في قول الله تعالى:﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة : ١١٨]، و(مثل) في المعنى نعت لمصدر (قال) المحذوف،أي كما أن (كذلك) نعت له، ولا يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد،لا تقول: (ضربت زيـــداً عمراً)،ولا يكون (مثل) تأكيداً لـــ(كذلك) لأنه أبين منه،كما لا يكون (زيـــد) من قولك:(هذا زيد يفعل كذا) توكيداً لـــ(هذا) لـــذلك،ولا خـــبراً لمحـــذوف بتقدير:(الأمر كذلك)، لما يؤدي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله.

قلت: (مثل) بدل من (كذلك) أو بيان، أو نصب بـــ(يعلمون)، أي (لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى)، فـــ(مثل) بمنـــزلتها في (مثلك لا يفعل كذا)،

أو نصب بـ(قال)، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف، أي قاله .. ورد ابن الشجري ذلك على مكي بأن قال: قد استوفى معموله وهو (مثل)، وليس بشيء لأن (مثل) حينئذ مفعول مطلق أو مفعول به لـ(يعلمون)،والضمير المقدر مفعول به لـ(قال) أ. هـ »[1].

وآية البقرة التي استشهد بها ابن هشام هنا على أوجه الإعراب في (كذلك)، معطوفة على قوله:﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ﴾ [البقرة:١١٦]، المعطوف على قوله :﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾[البقرة:١١٣]، ووجه الارتباط أن الأول كان قدحاً منهم في التوحيد وهذا قدح في النبوة، والمراد من الموصول – على ما نقل عن قتادة والسدي والحسن وجماعة وعليه أكثر المفسرين – جهلة المشركين ويدل عليه قوله تعالى على لسانهم: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا﴾ [الإسراء:٩٠] ، وقولهم : ﴿فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ﴾ [الأنبياء:٥]، وقولهم:﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ [الفرقان:٢١]، وقيل غير ذلك.

وبتقديري أن ما ذكرناه هو الأرجح لكون المشبه بهم الوارد ذكرهم في الآيات السابقة على هذه الآية هم أهل الكتاب الذين (قالوا اتخذ الله ولداً) والذين قالوا متهمين بعضهم البعض: إنهم ليسوا على شيء، وقد قدم أهل الكتاب في قوله تبارك اسمه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ .. ﴾ الآية، لأنهم الذين ابتدءوا بذلك أيام مجادلتهم في تفاضل أديانهم، ويومئذ لم يكن للمشركين ما يوجب

(١) مغني اللبيب ١/ ١٧٨، ١٧٩.

الاشتغال بذلك إلى أن جاء الإسلام فقالوا مثل قول أهل الكتاب، إلا أنه لم يكن فريق من الثلاثة فيه مقتبساً من الآخر بل جميعه ناشئ من الغلو في تقديس الموجودات الفاضلة، ومنشؤه سوء الفهم في العقيدة سواء كانت مأخوذة من كتابٍ توهم واضعوه التشبيهات والمجازات حقائق، كما ورد وصف الصالحين بأنهم أبناء الله ووصف الله بأنه أبو عيسى وأبو الأمة على طريقة التشبيه[1]، أم مأخوذة من أقوال قادتهم كما قالت العرب: (الملائكة بنات الله) .. وأيّا ما كان الأمر فإن في هذا تسلية للنبي بأن ما يلاقيه ﷺ من قومه هو من مثل ما لاقاه الرسل قبله.

ولا يستبعد أن تكون جملة ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ واقعة موقع الجواب لمقالة الذين لا يعلمون- يعني على الاستئناف البياني- وكأن سائلاً سأل بعد سماعه بمقولة الذين لا يعلمون، هل كان لهم فيما قالوه سلف؟ فاقتصر فيه على تنظير حالهم بحال الذين من قبلهم، فيكون ذلك كناية عن الإعراض عن جواب مقالهم وأنه لا يستأهل أن يجاب لأنهم ليسوا بمرتبة من يكلمهم الله وليست أفهامهم بأهل لإدراك ما في نزول القرآن من أعظم آية، ويكون التذييل بجملة: (قد بينا الآيات لقوم يوقنون) تعليلاً للإعراض عن جوابهم.

كما لا يستبعد أن تكون جملة ﴿ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ معترضة بين جملة﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾وجملة﴿قَدْ بَيَّنَّا ٱلْأَيَٰتِ ﴾، فتكون جملة (قد بينا) هي الجواب عن مقالتهم[2].

(١) على نحو ما جاء من ذلك في سفر التثنية الإصحاح الرابع عشر، وإنجيل متى الإصحاح الخامس والسادس .. إلخ.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير ١/ ٦٨٨ وما بعدها المجلد ١.

ومهما يكن من أمر ففيما جاء في سابقتها وفيما ابتدروه من قول واعتقاد الباطل ومن اتهام كل فريق الآخر بأنه ليس على شيء، كذا بالنكرة في سياق النفي، هو كناية عن عدم صحة ما بين أيديهم من الكتاب .. كما أفاد التنكير فيما رمى به كل فريق منهم الآخر أن ما عند كلٍّ لا حظ فيه من الخير.

وأكد ذلك ودل عليه من غير ما ذكرنا، جملة الحال ﴿وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ التي جيء بها لمزيد التعجب من شأنهم أن يقولوا ذلك، وهم على هذا الحال، إذ لا يخلو كل كتاب يتلوه أهله من حق يشتمل عليه لو اتبعوه حق اتباعه(١).

ويدعونا ذكر ملابسة ما استشهد به وله صاحب المغني، لأن أنوه إلى أن مفاد ما ذكره ابن هشام في نص عبارته التي سبق أن ذكرتها له، أن الكاف في (كذلك) بمعنى (مثل) وأنها تأتي على عدة أوجه إعرابية كما هو الحال في آية البقرة سالفة الذكر، فقد صح جعلها نعتاً لمصدر محذوف منصوب بـ(قال) مقدم عليه، والمعنى: قولاً مثل قول اليهود والنصارى ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وتكون (مثل) في قوله:﴿قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ بدل من محل الكاف في (كذلك) أو عطف بيان(٢)، وعلى أيّ من تلك الأحوال فجملة:﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ تأكيد وتقرير للجملة قبلها، ويكون الوقوف على ﴿تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾ حسن بالغ لتعلقها بما بعدها تعلقاً لفظياً، وإلى ذلك جاءت الإشارة بقول الأشموني: « ﴿تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾ حسن» (٣).

(١) ينظر: الكشاف١/ ٣٠٥، والتحرير والتنوير ١/ ٦٧٦ مجلد ١.

(٢) أو منصوبة بـ (تعلمون) الثانية في قول الله تعالى:﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة:١١٣].

(٣) المنار ص ٤٧.

ولبعضهم هنا احتمال تعلق ﴿كَذَٰلِكَ﴾ بـ﴿تَأۡتِينَآ﴾، وحينئذ يكون الوقف علي﴿كَذَٰلِكَ﴾لا على آية، و﴿مِّثۡلَ﴾ على هذا الوجه مقول القول لـ (قال) الثانية.

ويصح في ﴿مِّثۡلَ﴾على وجه ثالث أن تكون منصوبة بـ﴿يَعۡلَمُونَ﴾ المنفية سواء على جعل القول على معنى الاعتقاد أم بحمله على حقيقته، فتكون بمنزلتها في نحو قولنا: (مثلك لا يبخل ومثلك لا يصدر عنه هذا القول) والتقدير: وقال الذين لا يعلمون مثل اعتقاد اليهود والنصارى ولا مثل قولهم هذا – على الرغم من أهمية وضرورة معرفة بطلانه – قالوا قولاً كذلك الذي قاله الذين من قبلهم، قالوا :﴿لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ﴾، والمعنى: ما كان ينبغي أن يغيب عنهم بطلان مثل هذا المعتقد الفاسد أو أن يقع منهم القول به بعد إقامة الحجة على عدم صحته من باب الأولى، فضلاً عن أن يصدر عمن كان قبلهم من غيرهم بعد إقامة الحجة عليهم من قبل أنبيائهم)، والكاف على هذا الوجه كالأول هي نعت لمصدر محذوف لـ(قال) مقدم عليه ..كما يصح نصب (مثل) بـ(قال) الأولى، ويكون (كذلك) على هذا الأخير معمولاً لـ(قال) الثانية فيما يشبه الجملة المعترضة.

ولا يبعد في وجه خامس ألمع إليه الإمام الآلوسي جعل (كذلك) منصوباً على المفعولية بـ(يعلمون)، أي على تقدير (وقال الذين لا يعلمون، مثل قول الذين من قبلهم)، والمقصود – على حد ما ذكر– تشبيه المقول بالمقول في المؤدى والمحصول وتشبيه القول بالقول في الصدور عن مجرد التشهي والهوى والعصبية.

غير أنه لا الوقف على (كذلك) ولا البدء بها على هذا الوجه ولا على اللـذين قبله محبذ، لاتصال الكلام بعضه ببعض.

وما استنكره ابن الشجري على مكي مما أشار إليه ابن هشام وعد في الآية الكريمة وجهاً سادساً في إعراب (كذلك) من إساغة جعل (كذلك) مرفوع على الابتداء، هو في الحقيقة من الوجاهة بمكان، فقد « جوزوا أن تكون الكـاف في موضع رفع بالابتداء والجملة بعده خبر عنه والعائد على المبتدأ محذوف تقديره: قاله، و(مِثل) على هذا صفة مصدر محذوف[1]، والمعنى: مثـل قـول اليهـود والنصارى قال الذين لا يعلمون اعتـقاد اليهود والنصارى ولا يجوز أن يكـون مفعول (قال) الثانية لأنه قد استوفى مفعوله وهو الضمير المحذوف» [2].

وقوله: ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾ على هذا الوجه هو في موقـع المفعول مقول القول لـ (قال) الأولى، ولا يبعد مع القول بارتباط هذه الجملـة بما بعدها من ناحية المعنى أن يجعل الوقف عليها من قبيل الوقف الكـافي، وإلى ذلك جاءت الإشارة بقول شيخ الإسلام أبي زكريـا الأنـصاري: «﴿تَأْتِينَآ ءَايَةٌ﴾ كاف » [3].

ثانياً: أثر البدء بالكاف المقترنة باسم الإشارة للبعيد، والوقف عليهما في إثـراء المعنى واتساعه:

سبق أن ألمعت إلى أن مرجع التشبيه والمماثلة في الآية الكريمة: ﴿كَذَٰلِكَ

(١) أو مفعول (يعلمون) الثانية في قول الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ [البقرة:١١٣].
(٢) روح المعاني١/ ٥٦٨ بتصرف، كما ينظر فيه ص٥٨٢، وإملاء ما من به الرحمن ص ٦٦.
(٣) المقصد لتلخيص ما في المرشد ص ٤٧.

﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ [البقرة:١١٨]، وارد على النحو الذي ورد في سابقتها ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾[البقرة:١١٣]، ومن ثم يكون القول في مرجع هذا التشبيه كالقول في نظيره.

بيد أن التشبيه المستفاد من الكاف في ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾، تشبيه في الادعاء على أنهم ليسوا على شيء، لأن دعوى الذين لا يعلمون – وهم أهل الشرك – لما قالوا: ﴿ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ .. ﴾ [الأنعام:٩١] كانت في تكذيب اليهود والنصارى والمسلمين .. بينا التشبيه المستفاد من الكاف في ﴿ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم ﴾ بعد قوله :﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ﴾ ، هو تشبيه في مقولة اليهود الفاجرة لموسى عليه السلام ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [البقرة:٥٥]، وفي سؤال النصارى الباعث على الشك لعيسى عليه السلام ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [المائدة:١١٢].

وفي توجيه المعنى في النسقين الكريمين ابتناء على وجوه الإعراب سالفة الذكر يكون الوقف على ﴿كَذَٰلِكَ ﴾سائغاً عند جعل ما بعدها تقريراً أو تأكيداً لمضمون ما قبلها، وهو تأكيد يشير إلى أن المشابهة بين دعاوى هؤلاء وأولئك إنما هي مشابهة تامة بين قوليهما، ويسوغ البدء بها على الاستئناف سواء على الابتداء بها أو على جعلها الخبر لما تأخر عنها.

وللأشموني في شأن إساغة الوقوف على قوله:﴿ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ﴾ [البقرة:١١٣] والبدء من ثم بالكاف المقرونة باسم الإشارة البعيد (كذلك) وفي شأن

الوقوف أيضاً عليهما؛ رأي وإن كان لا يختلف كثيراً عما تقرر إلا أن له من الوجاهة ما له، لكونه يمثل إضافة جديدة في إثراء المعنى الذي يمكن حمل الآية عليه والاتساع في معناها، حيث يشير إلى أن الوقوف على « ﴿يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ حسن على أن الكاف في ﴿كَذَٰلِكَ﴾متعلقة بقول أهل الكتاب، أي قال الذين لا يعلمون وهم مشركو العرب مثل قول اليهود والنصارى، فهم في الجهل سواء، ومن وقف على ﴿كَذَٰلِكَ﴾ذهب إلى أن الكاف راجعة إلى تلاوة اليهود، وجعل (وهم يتلون الكتاب) راجعاً إلى النصارى، أي والنصارى يتلون الكتاب كتلاوة اليهود، وأن أحد الفريقين يتلو الكتاب كما يتلو الفريق الآخر، فكلا الفريقين أهل كتاب وكل فريق أنكر ما عليه الآخر، وهما أنكرا دين الإسلام كإنكار اليهود النصرانية وإنكار النصارى اليهودية من غير برهان ولا حجة، وسبيلهم سبيل من لا يعرف الكتاب من مشركي العرب ، فكما لا حجة لأهل الكتاب لإنكارهم دين الإسلام، لا حجة لمن ليس له كتاب وهم مشركو العرب فاستووا في الجهل»[1].

وتفرض علينا لفتات الأشموني تلك الجديرة بالاعتبار لأن نعوِّل كثيراً- في معرفة نكتة البدء بـ ﴿كَذَٰلِكَ﴾والوقف عليها- على ما قاله وألفت له الانتباه في كتابه القيم (منار الهدى)، لاسيما مع ندرة ما قيل وقلة من تعرض لهذا الضرب من التشبيه .. وفي استقصاء لمواضع ﴿كَذَٰلِكَ﴾ في القرآن الكريم التي بلغ عدد مرات ذكرها فيه ست وعشرين ومائة تبين أن سبعة مواضع بالموضع الذي ذكرته له، هي جملة ما أوضح فيها الأشموني وجه البدء

(١) المنار ص٤٧.

بـ﴿كَذَٰلِكَ﴾والوقف عليها، يضاف إليها أربعة مواضع عرض لها أبو البقاء العكبري في كتابه الإملاء، وثلاثة مواضع أخرى عرض لها الشيخ الحصري في كتابه معالم الهدى.

وبظني أن في هذا القدر- ومنه بالطبع ما تكرر- ما يكفي للوقوف وللتأكيد على مدى ما يضفيه الوقف على ﴿كَذَٰلِكَ﴾والبدء بها من ثراء في المعنى ومن اتساع في تعدد الوجوه التي يمكن أن تحمل معاني الآيات الكريمة عليها وتؤديها في أخصر عبارة وأوجز بيان.

ومما هو متضح في إساغة الوقف على﴿كَذَٰلِكَ﴾والبدء بها مع تحقق ما ذكرت، قول الله تعالى :﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا [1] وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ۚ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف:١٦٣] ، فقد جاءت هذه الآية الكريمة في سياق الحديث عن قصة أصحاب السبت وهم جماعة من بني إسرائيل كانوا يسكنون مدينة ساحلية تسمى (أيلة) المسماة الآن بـ (العقبة)[2].

وكانوا قد طلبوا أن يجعل لهم يوماً واحداً يتخذونه عيداً للعبادة ولا يشتغلون فيه بأمور الدنيا ولا بشؤون المعاش فجعل لهم السبت، ثم كان

(١) الحيتان: السمك، وقيل ما تعاظم منه وأكثر ما تستعمل العرب الحوت في معنى السمكة، كذا نص عليه أهل التفسير وأهل اللغة، وقوله: (شرعاً) جمع شارع من شرع عليه إذا دنا وأشرف، وقيل حيتان شرّع أي رافعة رؤوسها كأنه جعل ذلك إظهاراً وتبييناً وقيل متتابعة وقيل ظاهرة.

(٢) وهي مدينة على ساحل البحر الأحمر قرب جزيرة سيناء بين مدين والطور، كذا هو عن ابن عباس، وعن ابن شهاب أن اسم القرية طبرية، وقيل مدين [ينظر: الظلال٣/ ١٣٨٣ وما بعدها، وروح المعاني٩/ ١٣٣ مجلد٦ ، والتحرير ٩/ ١٤٧ مجلد٥].

الابتلاء ليزكيهم سبحانه ويعلمهم كيف تقوى إرادتهم على المغريات والأطماع وكيف ينهضون بعهودهم حين تصطدم بهذه المغريات والأطماع، وكان ذلك ضرورياً لبني إسرائيل الذين تخلخلت عقائدهم وطباعهم بسبب العناد الذي جبلوا عليه والذي عاشوا فيه طويلاً حتى تعتاد الصمود والثبات، فضلاً عن أنه ضروري كذلك لكل من يحملون دعوة الله ويؤهلون لأمانة الخلافة في الأرض.

لكن فريقاً من بني إسرائيل لم يصمد للابتلاء الذي كتبه الله عليهم بسبب ما تكرر قبل ذلك واعتادوا عليه من فسوق وانحراف.

لقد جعلت الحيتان التي نهاهم الله عن اصطيادها يوم السبت تتراءى لهم في ذات اليوم على الساحل قريبة المأخذ سهلة الصيد، تأتيهم بيضاً سماناً كأنها الماخض تنتطح بأفنيتهم وأبنيتهم ظهورها لبطونها، لا يرى الماء من كثرتها فإذا مضى السبت وجاءتهم أيام الحل لم يجدوا الحيتان قريبة ظاهرة كما كانوا يجدونها في اليوم الذي حرم الله عليهم فيها الصيد، كانت تتفلت منهم وتغوص بحيث لا يقدرون عليها، فتفوتهم وتنساب من أيديهم فلا يخلصون إليها إلا بعد مشقة وتعب ولا يتحصلون عليها إلا بعد عناء وكدّ.

فراح بعضهم يحتال ويقيم الحواجيز على الحيتان وينصب لها الشباك ويتخذ لأجلها الحياض ويسوقونها لكل ذلك يوم السبت فتبقى فيها ولا يمكنها الخروج منها لقلة الماء ولوقوعها في تلك الشباك، فيأخذونها يوم الأحد .. وراح فريق آخر يحذر – على إثر ما يراه من الفريق العاصي – من مغبة احتياله، وينكر عليه ما يزاوله من مكر ودهاء ومن التفاف حول أوامر الله تعالى .. بينا مضى فريق ثالث يقول للآمرين بتلبية أوامر الله الناهين عن

مخالفته: ما فائدة ما تزاولونه مع هؤلاء العصاة الذين لا فائدة تذكر من الكلام معهم لكونهم لا يرجعون عما هم سادرون فيه، فاستوجبوا لأنفسهم بسبب عنادهم ما يستحقونه مما كتبه سبحانه عليهم من الهلاك والعذاب؟! فكان أن أنجى سبحانه الذين ينهون عن السوء وأخذ الذين ظلموا بما كانوا يفسقون.

وأما الفريق الثالث الذي لم يعص و لم ينه فقد اختلف في أمره فقيل: أهلكه الله مع الهالكين عقوبة على ترك النهي، وقيل بل نجوا.

وهنا يجيء التذييل في عجز الآية باسم الإشارة المصحوب بكاف التشبيه والصالح لأن يعود على الفعل المنفي السابق عليه والماثل في قوله: ﴿لَا تَأْتِيهِمْ﴾ ليصير المعنى في أحد احتماليه: وفي سائر أيامهم لا تأتيهم الحيتان شارعة ظاهرة على الماء من كل طرق وناحية على ما كانت تأتيهم يوم سبتهم ابتلاء وامتحاناً.

فالجار والمجرور في (كذلك) متعلق على هذا الوجه بالكلام السابق عليه وهو الفعل الذي تعلق به الظرف، وتمام الكلام فيه: (ويوم لا يسبتون لا تأتيهم كذلك) حذراً من صيدهم لاعتيادها أحوالهم وأن ذلك كان لمحض تقدير العزيز العليم ، وعبارة السجاوندي « لا تأتيهم إتياناً كإتيانها يوم السبت»[1].

وتعني عبارته أن الكاف في موضع نصب على أنه نعت لمصدر الفعل المحذوف قبله، أو في موضع نصب بالإتيان على الحال ، و(ما) في قوله (بما كانوا) مصدرية أي بسبب فسقهم، و﴿نَبْلُوهُم﴾ مستأنف.

(١) علل الوقوف ٢/ ٥٢٠.

ويسوغ على وجه ثان أن يكون تعلق شبه الجملة بالكلام اللاحق فيكون قوله:﴿كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم﴾ جملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، مميطاً اللثام عن السؤال عن حكمة اختلاف حال الحيتان بالإتيان وفي وقت معين تارة وعدمه في غيره أخرى، فكان الجواب:﴿كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ ، والتقدير على حد ما ذكر الزجاج: مثل هذا الاختبار الشديد نختبرهم، أو على حد ما ذكر ابن الأنباري: نبلوهم بما كانوا يفسقون كذلك البلاء الذي وقع بهم في أمر الحيتان .. والمعنى: كما وصفنا لكم من الاختبار والابتلاء الذي ذكرنا بإظهار الحيتان لهم على ظهر الماء في اليوم المحرم عليهم صيده وإخفائها عنهم في الأيام المحللة لهم فيها صيده، كذلك نشدد عليهم في العبادة ونختبرهم بسبب فسقهم المستمر في كل ما يأتون ويذرون .. الأمر الذي يعني أن الإشارة في الآية الكريمة، متجهة إما إلى الابتلاء السابق وإما إلى الابتلاء المذكور بعد، وفي كلٍّ من المعاني ما ليس في الآخر.

وفي قول الله تعالى:﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان:٣٢] ، حيث يراقب قوله:﴿جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ قوله: (كذلك)[1].. إخبار « عن كثرة اعتراض الكفار وتعنتهم وكلامهم فيما لا يعنيهم حيث قالو: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً ۚ﴾، أي .. كما أنزلت الكتب قبله جملة واحدة كالتوراة والإنجيل والزبور وغيرها من الكتب السابقة، فأجابهم الله تعالى عن ذلك بأنه إنما نزل منجماً في ثلاث وعشرين سنة بحسب الوقائع والحوادث وما يحتاج إليه من الأحكام ليثبت قلوب المؤمنين، كقوله:

(١) على نحو ما ورد في الطبعة الباكستانية للمصحف ونص عليه صاحب نهاية القول المفيد ص١٧٣.

﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ [الإسراء:١٠٦]، ولهذا قال: ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾، قال قتادة : بيناه تبييناً، وقال ابن زيد : وفسرناه تفسيراً » انتهى من كلام ابن كثير(١)، وفي إجماله ما يغني عن التوسع والتفصيل في ذكر معنى الآية.

ومن خلال كلام الحافظ يبصر المتأمل موضعي الوقوف في الآية وأنه إما على قوله سبحانه على لسان أهل الكفر: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ ﴾ ، وإما على قوله في الرد عليهم والتعليل لما ساقوه: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴾.

كما يدرك أنه على جعل التشبيه من تمام الكلام يصير المعنى: هلا نزل القرآن على محمد جملة واحدة كما أنزلت التوراة والإنجيل والزبور، ومن ثم يكون الوقوف على قوله: (كذلك)، وأنه على جعله في طياته يصير المعنى: أنزلناه مفرقاً كما ترى يا محمد لنثبت به فؤادك ولتحفظه، ومن ثم يكون البدء بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾ .. وأن (كذلك) على الأول من تمام قول المشركين، وعلى الثاني هو من قول الله تعالى ذكره جواباً لهم(٢).

وبنظرة ثاقبة لما انتهى إليه كلام أهل العلم يُلاحَظ أن ثمة فريقاً يميل إلى إساغة الوقف على الإشارة المصحوبة بكاف التشبيه حتى عد البعض منهم ذلك هو الأجود والأحسن(٣)، في حين نفى فريق آخر احتمال عود الإشارة إلى الكتب الماضية أصلاً بحجة أن نزولها هي الأخرى إنما كان منجماً، يعني تماماً

(١) تفسيره ٣/ ٣٢٧.

(٢) ينظر: منار الهدى ص ٢٢٣ والقرطبي ٧/ ٤٥٩.

(٣) ينظر: الإيضاح في الوقف والابتداء ٢/ ٨٠٥، والإملاء ص ٤٥٩، والقرطبي ٧/ ٤٩٠٤.

كما نزل القرآن، ومن ثم كان المشركون في دعواهم الداحضة وزعمهم الباطل معاندين أو جاهلين بحقيقة الأمر، لا يدرون كيفية نزول كتب الله على أنبيائه، وممن انتصر لهذه المقولة البقاعي والشوكاني وابن عاشور[1]، وعلى قولهم لا يبعد أن يكون في سياق النظم ما يمثل الرد على دعواهم ومقولتهم بعد أن ساقها على ألسنتهم.

بيد أن فيما ذكروه نظراً، وكان يمكن لرأيهم أن يسلم لولا ما أوضحه السيوطي ومن لف لفه من أن القول بـ « أن سائر الكتب أنزلت جملة، هو مشهور في كلام العلماء وعلى ألسنتهم حتى كاد يكون إجماعاً »[2]، قال رحمه الله بعد أن ساق من الأحاديث والآثار ما يدعم به رأيه: « فإن قلتَ: ليس في القرآن التصريح بذلك – يعنى ما يفيد أن الكتب السابقة نزلت جملة واحدة– وإنما هو على تقدير ثبوته قول الكفار.

قلتُ: سكوته تعالى عن الرد عليهم في ذلك وعدوله إلى بيان حكمته دليل على صحته، ولو كانت الكتب كلها نزلت مفرقة لكان يكفي في الرد عليهم أن يقول: إن ذلك سنة الله في الكتب التي أنزلها على الرسل السابقين».

وبعد أن استكنه – رحمه الله – من جمع الألواح في قول الله تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾[الأعراف:١٤٥]، وقوله:﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ .. ﴾ [الأعراف:١٥٠]، الدلالة على نزولها جملة واحدة، أردف يقول: « ويؤخذ من الأثر الأخير– ويعني به قول ثابت بن الحجاج:

(١) ينظر: نظم الدرر ٥/ ٣١٥، وفتح القدير٤/ ٧٣، والتحرير والتنوير١٩/ ١٩ من مجلد ٩.
(٢) الإتقان ص ٥٨.

جاءتهم التوراة جملة واحدة فكثر عليهم فأبوا أن يأخذوها حتى ظلل الله عليهم الجبل فأخذوها عند ذلك- حكمة أخرى لإنزال القرآن مفرقاً، فإنه ادعى إلى قبوله إذا نزل على التدريج بخلاف ما لو نزل جملة واحدة فإنه كان ينفر من قبوله كثير من الناس لكثرة ما فيه من الفرائض والمناهي، ويوضح ذلك ما أخرجه البخاري عن عائشة قالت: إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام، ولو نزل أول شيء (لا تشربوا الخمر) لقالوا: لا ندع الخمر أبداً، ولو نزل (لا تزنوا) لقالوا: لا ندع الزنا أبداً »[1]، وقد خلص الآلوسي بعد سوقه لما ذكره السيوطي في هذا الصدد إلى أن القول بخلاف ذلك « ناشئ من نقصان الاطلاع»[2].

وإنما رمت من هذا التفصيل، بيان إساغة القول بالوقوف على مقولة أهل الكفر ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَٰلِكَ﴾ والبدء حينئذ بقوله: ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ .. أو على قولهم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾، والبدء من ثم بقوله سبحانه في الرد عليهم:﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾، وكشف أن لكل من المجوزين لهذا الوقف أو ذك وجهة هو موليها، وإثبات أنه مهما يكن من أمر فإنه لا مشاحة في الوقوف على ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أو البدء بها طالما أن المعنى يستقيم في الحمل على كلٍّ .. والوجه في الأول هو فضحهم ودحض حجتهم وبيان فساد تعللاتهم في الطعن في هذا القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه

(١) الإتقان للسيوطي ٥٨ن ٥٩، والأثر في البخاري ٤٧٠٧، والبيهقي في السنن ٧٩٨٧، ١١٥٥٨.
(٢) روح المعاني ١١/ ٢٢.

ولا من خلفه، والإيذان بأن ما أثاروه ما هو إلا « فضول من القول ومماراة بما لا طائل تحته، لأن أمر الإعجاز والاحتجاج به لا يختلف بنـــزوله جملة واحدة أو مفرقاً »[١]، فبيِّنة صحته وآية كونه من عند الله، نظمه المعجز الباقي علـــى مر الدهور.

وإن مما يدل على شرادهم عن الحق وتجافيهم عن اتباعـــه إيـــرادهم والتعبير عنهم بعنوان الكفر، بقصد ذمهم به وإشعارهم بعلـــة الحكـــم[٢] .. فالكاف على هذا نصب على الحال من القرآن، أو على الصفة لمصدر (نزل) المذكور أو لـــ (جملة)، والإشارة فيه إلى تنـــــزيل الكتـــب المتقدمـــة، ولام (لنثبت) لام التعليل والمعلل محذوف تقديره: ما سمعت أولاً لنثبت، أو: نزلناه مفرقاً لنثبت، أو على حد قول السجاوندي .. « جملة واحد كذلك الكتـــاب المنـــزل (التوراة) .. فرقناه، لنثبت به فؤادك »[٣].

والوجه في الثاني أنه ﷺ لم يكن من أهل القراءة والكتابة، فقد فارقت حاله حال موسى وعيسى وداود عليهم السلام حيث كان أمياً وهم كـــانوا قارئين كاتبين، فلم يكن ثمة بدٌّ من التلقن، ولو نزل عليه القرآن جملة واحـــدة لتعيا بحفظه ولجاز عليه الغلط والسهو، فإن من كان الكتاب عنده فلربما اعتمد على الكتاب وتساهل في الحفظ فكان من حكمته سبحانه أن أنزله عليه مفرقاً ليكون حفظه له أكمل وليكون أبعد عن المساهلة وقلـــة التحـــصيل .. ثم إن

(١) الكشاف للزمخشري ٣/ ٩٠، ٩١.

(٢) ينظر: الكشاف ٣/ ٩٠، وروح المعاني ١١/ ٢٢، والمقتطف من عيون التفاسير ٤/ ٢٠.

(٣) ينظر: العلل٢/ ٧٤٨، وإملاء العكبري ص ٤٥٩.

مشاهدة النبي جبريل حالاً بعد حال، تطمين لقلبه ﷺ وتقوية له على تأدية ما حمل وعلى الصبر على عوارض النبوة وعلى احتماله أذية قومه وعلى الجهاد.

كما أن في نزول القرآن بحسب الحوادث وجوابات السائلين والوقائع الواقعة لهم، ازدياداً لبصيرتهم بمعرفتها وبمتابعة الوحي لها وتقبل أحكامها، لأنهم بذلك يكونون أوعى لما ينزل بشأن هذه الحوادث، لكونهم بحاجة إلى علم ما في الجوابات فيكثر العمل بما فيها ويكون ذلك هو الأوفق في باب التكاليف والاستبصار، والأدل على الإخبار عن الحوادث في أوقاتها .. ولو أنزل الكتاب جملة واحدة لنزلت بشرائع بأسرها دفعة واحدة على الخلق ولكان ذلك أثقل عليهم، والقرآن إنما جاء « ليربي أمة وينشئ مجتمعاً ويقيم نظاماً، والتربية تحتاج إلى زمن وإلى تأثر وانفعال بالكلمة، وإلى حركة تترجم التأثر والانفعال إلى واقع، والنفس البشرية لا تتحول تحولاً كاملاً شاملاً بين يوم وليلة بقراءة كتاب كامل شامل للمنهج الجيد، إنما تتأثر يوماً بعد يوم بطرف من هذا المنهج وتتدرج في مراقيه رويداً رويداً، وتعتاد على حمل تكاليفه شيئاً فشيئاً، فلا تحفل منه كما تحفل لو قدم لها ضخماً ثقيلاً عسيراً، وهي تنمو في كل يوم بالوجبة المغذية فتصبح به في اليوم التالي أكثر استعداداً للانتفاع بالوجبة التالية وأشد قابلية لها والتذاذاً بها .. ولقد حقق القرآن بمنهجه ذاك خوارق في تكييف تلك النفوس التي تلقته مرتلاً متتابعاً وتأثرت به يوماً يوماً وانطبعت به أثراً أثراً »[1].

ولا يرد على هذا أن فيه تعريضاً للأمم السابقة أو قدحاً في الكتب التي نزلت جملة واحدة و لم تنزل منجمة على غرار ما حدث للقرآن لـ« أن شاهد صحة القرآن إعجازه، وذلك ببلاغته وهي مطابقته لمقتضى الحال في كل جملة

(١) الظلال ٥/ ٢٥٦٢، ٢٥٦٣، وينظر تفسير الرازي ١٢/ ٤٢،٤٣، والتحرير ١٩/ ٢٠ مجلد ٩.

منه ولا يتيسر ذلك في نزوله دفعة واحدة، فلا يقاس بسائر الكتب فإن شاهد صحتها ليس الإعجاز» [١].

واسم الإشارة بالحمل على هذا الوجه مشار به إلى مفاد كلامهم، وهو في محل نصب على أنه نائب عن مفعول مطلق جاء بدلاً من الفعل، والتقدير: نزلناه تنـــزيلاً كذلك أو مثل التنـــزيل المفرق الذي قدحوا فيـــه واقترحـــوا خلافه، ليقوى بهذا التنـــزيل على هذه الصفة فؤادك، فإن تنـــزيله مفرقاً على حسب الحوادث أقرب إلى حفظك له وفهمك معانيه وذلك من أعظم أسباب التثبيت[٢].

كما أن نزوله منجماً يوجب التحدي على أبعاضه وأجزائه، ونزولـــه جملة يقتضي وقوع التحدي على مجموعه، ولا ريب أن الأول أدخل في باب الإعجاز، لأن من تُحُدِّي بنجم منه فعجز عنه عُلِم أن عجزه عما هو أكثر منه أولى، وعلم كذلك أن اعتراضهم إنما كان من باب الفضول والمجادلة بمـــا لا محصلة من ورائه، وأن ما أثاروه هو من ضيق العطن وقلة الحيلـــة، كمـــا أن (كذلك) هنا وعلى هذا الوجه واقعة موقع الاستئناف في المحاورة، والـــلام في (لنثبت) متعلقة بالفعل المقدر الذي دل عليه (كذلك) والمعنى أنزلناه كـــذلك التنـــزيل الذي جهلوا حكمته وعجزوا عن مجاراته وعلمناكه شيئاً بعد شيء، لنقوي بتفريقه عزيمة قلبك ويقين نفسك، فإن في تنـــزيله مفرقاً تيسيراً لحفظ النظم وفهم المعاني.

---

(١) روح المعاني ١١/ ٢٢.

(٢) ينظر: روح المعاني ١١/ ٢٢، والإملاء ص ٤٥٩، وفتح القدير ٤/ ٧٣ ، والتحريـــر ١٩/ ١٩ مجلد ٩.

وفيه إلى جانب ذلك وإلى جانب ما سبق ذكره، ضبط الأحكام والتأني في القراءة والوقوف على تفاصيل ما روعي فيه من الحكم والمصالح، وتجدد إعجاز الطاعنين في كل جملة تقدر بمقدار أقصر سور تنزل منه، كما فيه معرفة الناسخ المتأخر من المنسوخ المخالف لحكمه حيث كانوا يعبَّدون بالشيء إلى وقت بعينه قد علم الله فيه الصلاح، وفيه أيضاً- مما هو لصيق الصلة بما ذكرنا- انضمام القرائن الحالية إلى الدلالات اللفظية مما يعين على معرفة البلاغة لأنه بالنظر إلى الحال يتنبه السامع لما يطابقها ويوافقها، بل إن في نزوله كذلك عين المطابقة، يقول الجد الوزير فيما نقله عنه الطاهر: « إن القرآن لو لم ينزل منجماً على حسب الحوادث لما ظهر في كثير من آياته مطابقتها لمقتضى الحال ومناسبتها للمقام، وذلك من تمام إعجازها »[1].

وتظهر براعة السياق في الآية الكريمة وهي تصور شدة تعنت أهل الكفر في اقتراحاتهم ودقة ما يحيكونه من شبهات بغية التشكيك في كلام الله وفي حكمة نزوله منجماً، فهم لشدة ضعفهم وقوة ريبهم ما كادوا يسمحون لأنفسهم أن يسموا القرآن تنزيلاً فضلاً عن أن يسندوا إنزاله إلى الله تعالى، حتى طفقوا يبنون الفعل للمجهول بل وجعلوا يقولون: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ﴾.

ولما عبروا بصيغة التفعيل المشيرة إلى التدريج والتفريق استجلاباً للسامع لئلا يعرض عنهم، أشاروا إلى أن ذلك غير مراد، فقالوا: ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾، أي المقتضي اسمه للجمع، ثم صرحوا بالمراد بقولهم: ﴿جُمْلَةً﴾ وأكدوا بقولهم:

(١) التحرير١٩/ ٢٠ مجلد ٩، وينظر: رغائب الفرقان ١٩/ ١٢مجلد ٩ على حاشية الطبري، ونظم الدرر ٥/ ٣١٥، وروح المعاني ١١/ ٢٢، القرطبي ٧/ ٤٩٠٤، والمقتطف ٤/ ٢٠.

﴿وَحِدَةً﴾، ليتحقق أنه من عند الله ويزول عنا ما نتوهمه من أنه هو الذي يرتبه قليلاً قليلاً، فتعبيرهم بما يدل على التفريق أبلغ في مرادهم، فإنهم أرغبوا السامع في الإقبال على كلامهم بتوطينه على ما يقارب مراده ثم أزالوه بالتدريج أتم إزالة، فكان في التعبير بالفعل ﴿نُزِّلَ﴾ من المفاجأة والروعة والإقناط مما أمَّل من المقاربة ما لم يكن في (أنزل)، كذا أفاده البقاعي[1].

وكلامه يحمل في طياته الرد على ما ذكره صاحب التحرير من أن «﴿نُزِّلَ﴾ هنا مرادف (أنزل)، وليس فيه إيذان بما يدل عليه التفعيل من التكثير»[2]، إذ تأبى دقة الأداء فيما اشتمل عليه النظم الحكيم أن يكون الأمر على نحو ما ذكر وبخاصة أن صيغة التفعيل لا تعني بالضرورة الدلالة على التكثير إذ قد تدل على التدرج والتفريق استجلاباً كما قلنا للسامع، لئلا يعرض عن مقولة المتقولين على الله بغير علم على حد ما ذكر البقاعي رحمه الله.

وصفوة القول أنه مع إساغة الوقف على أي من الموضعين يمكن القول أنه على أي الوقفين قصدت، كانت الدلالة والإفادة التي تتناغى مع السياق العام والخاص الذي انتظمت في سلكه هذه الآيات الكريمات.

ثالثاً: أثر البدء بالكاف المقترنة بغير اسم الإشارة والوقف عليهما في إثراء المعنى:

وثمة نمط آخر يدق مجيئُه في النسق القرآني يأتي على غرار ما سبق من تعلق الجار والمجرور بكلام سابق تارة ومن تعلقه بكلام لاحق أخرى باعتبارين مختلفين، غير أن التشبيه هذه المرة لا يكون مصحوباً باسم الإشارة، وكيما

(١) ينظر: نظم الدرر ٥/ ٣١٥.

(٢) ١٩/ ١٩ مجلد ٩.

يستبين في هذا الضرب من الكلام، أعرِض لنماذج عدة ذكر بعض أهل الاختصاص أن الوقف فيها يجيء على المراقبة التي تعني بالضرورة الوقف على أي من الموضعين بحيث إذا تم الوقف على أحدهما لا يسوغ الوقف على الآخر، ولا أدعي لنفسي في اصطفاء ما أذكر من نماذج هنا، الحصر أو الاستقصاء إذ ذاك أمر يحتاج لدراسة تكون أكثر حصراً وأوسع استقصاء، لكن حسبي أن ألفت الانتباه لهذا الضرب الغني بالمعاني، الممتلئ بالوجوه المحتملة، المشير لظاهرة الاتساع موضوع بحثنا.

ففي غير موضع المراقبة الذي ورد في آية الدين، وجاء ذكره في مقدمة هذا البحث ونص عليه صاحبا كتابي: طيبة النشر في القراءات العشر ونهاية القول المفيد في علم التجويد[1] .. جاء فيهما التصريح بالتعانق في قول الله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ وَقُودُ ٱلنَّارِ ١٠ كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾ [آل عمران: ١٠،١١] ، إذ يراقب قوله: ﴿وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ قوله: ﴿ كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ ﴾.

وهذا يعني أن الوقوف على رأس الآية والبدء بالكاف ومدخولها لا يصح معه الوقوف على ﴿ءَالِ فِرۡعَوۡنَ﴾ ، وإنما يلزم عطف ما بعد هذا الأخير عليه، كما يلزم وصل رأس الآية بما بعدها الوقوف على ﴿ كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ ﴾، ليكون ما بعدها جملة مستأنفة مستقلة بذاتها .. ويعني كذلك أن البدء بالكاف الجارة مع مدخولها ووصلهما بما بعدهما يفيد معنى ويمثل درجة

(١) ينظر: النشر لابن الجزري ص١٦٧، ونهاية القول المفيد للشيخ مكي نصر ص٧٣.

من درجات الوقف، كما يفيد وصلهما بما قبلهما معنى آخر ويمثل درجة أخرى .. وهذا ما عناه صاحب منار الهدى بقوله: «﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ تام، إن جعل ما بعده مبتدأ منقطعاً عما قبله وخبره ﴿كَذَّبُوا۟﴾، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره عادتهم في كفرهم وتظاهرهم على النبي ﷺ كعادة آل فرعون على تظاهرهم على موسى عليه السلام، وليس بوقف إن عطف على ما قبله»[1].

والأمر بهذا ولتعدد وجوه إعرابه يحتاج إلى تفصيل، ويلاحظ أن محور ذلك التفصيل ومحط وجوهه يكمن في إعراب قوله تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، إذ هي إما على العطف على ما قبلها، وإما عليه وعلى الاستئناف، وإما على الأخير فحسب.

١- فعلى عطفها على ما قبلها وهو ما يقتضيه البدء بكاف التشبيه ومدخولها والوقف على رأس الآية التي قبلها وجعل ﴿كَذَّبُوا۟﴾ في موضع الحال و(قد) معه مراده، يجوز أن تكون الكاف في محل نصب نعت لمصدر محذوف دل عليه ﴿كَفَرُوا۟﴾ التي هي صلة، وتقديره: كفروا كفراً كعادة آل فرعون .. أو تكون في محل نصب نعت لمصدر محذوف دل عليه قوله: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾، وتقديره: يوقد بهم كعادة آل فرعون، ويكون التشبيه في نفس الاحتراق، وهذا قاله ابن عطية في المحرر الوجيز(٣/٤٦).. أو يكون الناصب له (يعذبون) المدلول عليه من السياق، والتقدير: يعذبون عذاباً كدأب آل فرعون .. أو تكون في محل نصب نعت لمصدر محذوف مدلول عليه بقوله:﴿لَن تُغْنِىَ﴾ تقديره: بطل انتفاعهم بالأموال والأولاد كعادة آل فرعون.

(١) المنار ص ٧١ ، وينظر على حاشيته: المرشد لأبي زكريا الأنصاري.

أو تكون في محل نصب نعت لمصدر محذوف للفعل (كذبوا) تقديره كذبوا تكذيباً كدأب آل فرعون في ذلك التكذيب، وبذا يكون الضمير في قوله: ﴿كَذَّبُوا﴾ لكفار مكة وغيرهم من معاصري رسول الله ﷺ، وفي ذلك من التخويف لهم- لعلمهم بما حاق بآل فرعون- ما فيه، ويكون الضمير في (أخذهم) لآل فرعون، ويجمل مع هذا الوجه ألا تكون الجملة (كذبوا) حالاً لكونها متعلق الجار والمجرور .. أو يكون عامل النصب قوله: ﴿ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ﴾ أي فأخذهم الله أخذاً كأخذه آل فرعون، وهذا مردود - إلا عند الكوفيين - لأن ما بعد الفاء العاطفة لا يعمل فيما قبلها إلا فيما أجازه الكوفيون في نحو قولهم: (زيداً فاضرب) وعليه فيجوز، كذا ذكره السمين في الدر.

أو تكون الكاف ومدخولها في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: دأب أولئك الكافرين في الكفر كدأب آل فرعون وحالهم في استحقاق العذاب كحالهم، وهذا الوجه بدأ به الزمخشري كلامه فيما يسوغ حمل الكاف عليها .. وعلى أيّ من هذا الأوجه فشبه الجملة ﴿كَدَأْبِ﴾ في كل ما ذكر، منفصلة عما قبلها ومستأنفة استئنافاً بيانياً بتقدير: ما سبب هذا ؟ على ما قاله بعض المحققين.

٢- ويجوز في الوجه الأخير- الذي عُدَّ فيه قوله: ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ مستأنف في موضع الخبر لمبتدأ محذوف، و﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ معطوف على ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ في محل جر، و﴿ كَذَّبُوا﴾ في موضع الحال- أن تجعل الواو في ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ على الاستئناف أيضاً فتكون مبتدأ خبره (كذبوا)، ولا موضع لهذه الجملة الاستئنافية من الإعراب لكونها إنما ذكرت لشرح حالهم، وبذا يكون الكلام قد تم على (فرعون) الذي هو مدخول الكاف.

٣- كما يجوز أن يتعلق الجار والمجرور في قوله: ﴿كَدَأْبِ﴾ بقوله:﴿كَفَرُواْ﴾ الذي في صدر الآية، فيكون هو عامل النصب فيه، والتقدير: دأب الذين كفروا كدأب آل فرعون أي كعادتهم في الكفر، فلا يوقف والحال هكذا على رأس الآية، وإنما يتعين الوقف على مدخول الكاف في حال ما إذا كان ما بعدهما وهو قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُواْ﴾ ، محمول على الاستئناف..كما يجوز تعلقهما بـ ﴿لَن تُغْنِيَ﴾أي لن تغني عنهم مثل ما لم تغن عن أولئك ، وقد تعُقب هذين الوجهين – الذي مال إلى أولهما الفراء وأجاز ثانيهما الزمخشري – من قِبَل أبي حيان للفصل بين العامل والمعمول بجملة ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ وللإخبار عن الموصول قبل تمام صلته، إذا قدرت جملة (وأولئك .. إلخ) معطوفة .. فإن قدرت استئنافية أو اعتراضية – وهو بعيد – جاز[1].

وأجاز الزمخشري في خطوة ربما لتفادي ما تُعُقِّب به على الوجهين الأخيرين أن « ينتصب محل الكاف- يعني في (كدأب)- بالوقود، أي: توقد بهم النار كما توقد بآل فرعون، تقول: (إنك لتظلم الناس كدأب أبيك) تريد كظلم أبيك ومثل ما كان يظلمهم »[2]، وفيه – على حد ما أشار الآلوسي فيما نقله عنه الحلبي – نظر، لأن (الوقود) على القراءة المشهورة الأظهر فيه أنه اسم لما يوقد به، وإذا كان اسماً فلا عمل له، فإن قيل: إنه مصدر أو على قراءته الحسن، صح .. بله أن هذا الوجه لا يجمل معه الوقف لا على رأس الآية ولا على مدخول ﴿كَدَأْبِ﴾ ولا على ما عطف به عليه.

---

(١) ينظر، الإملاء للعكبري ص١٣٢، ١٣٣، ومعاني القرآن للفراء١/ ١٩١، والدر المصون للحلبي٣/ ٣٧- ٣٩، والمحرر الوجيز٣/ ٤٦، والكشاف١/ ٤١٤، والبحر لأبي حيان٢/ ٣٨٩.

(٢) تفسير الكشاف١/ ٤١٤، بتصرف يسير.

ولك أن تتأمل- يا رعاك الله- كم هي تلك المعاني التي أفادها الوقف على الكاف ومدخولها وأفادها كذلك البدء بهما في تلك الوجوه العشرة .. وفيما يشبه التلخيص لما فصل هنا والإجمال لما بسط في البدء بكاف الجر مع مدخولها والوقف عليهما يقول أبو زكريا الأنصاري: «﴿ وَقُودُ ٱلنَّارِ ﴾ جائز، إن علق به وبـ ﴿كَفَرُواْ﴾ ﴿ كَدَأْبِ ﴾، وكافٍ إن علق بـ ﴿ كَذَّبُواْ ﴾ بعدها، أو جعل ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ خبر لمبتدأ محذوف .. ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ تام إن جعل ما بعده مبتدأ وخبر، وليس بوقف إن علق ذلك عليه» [1].

ومفاد ما ذكره في هذا الصدد أن البدء بالكاف ومجروها إنما يجوز إذا تعلقا بما قبلهما، ويصل إلى درجة الكافي إن تعلقا بما بعدهما .. وأن الوقف عليهما يصل إلى درجة التمام إن كان ما بعدهما على الاستئناف ويمتنع إن حمل ما بعدهما على العطف.

ولا يفوتنا بعد الإلمام والتعرف بما تيسر على هذه الأوجه من الوقوف والإعراب وما أسدته هذه وتلك من معاني، أن ننبه إلى أن السر البلاغي في إيثار الجملة الاسمية في قوله تعالى:﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ وَقُودُ ٱلنَّارِ﴾ ، هو الدلالة على تحقق الأمر وتقرره، أو الإيذان بأن ذلك هو حقيقة حالهم وأنهم في حال كونهم في الدنيا وقود النار بأعيانهم .. كما أن الأصل في كلمة (دأب) الكدح، وتكريره وإطلاقه في النظم الكريم على العادة وبمعنى الشأن- حتى صارا حقيقة فيه- هو على وتيرة ما جاء في لغة القوم ودرجت عليه ألسنتهم كما في قول النابغة: (كدأبكِ في قوم أراك اصطنعتهم) أي عادتك، وكقول

(١) المقصد لما في المرشد ص ٧١ ، وينظر: روح المعاني ٣/ ١٥٢ مجلد ٣.

امرئ القيس: (كدأبك من أم الحويرث قبلها) أي شأنك، ومرامه في الآية ضرب المثل للكفار لأنهم إذا استقرأوا الأمم التي أصابها العذاب وجدوا جميعهم قد تماثلوا في الكفر بالله وبرسله وبآياته، وكفى بهذا الاستقراء موعظة لأمثال مشركي العرب.

وتخصيص آل فرعون بالذكر- من بين بقية الأمم- وجهه أن هلاكهم معلوم عند أهل الكتاب بخلاف هلاك ثمود وعاد فهو عند العرب أشهر، ولأن تحدي موسى إياهم كان بآيات عظيمة فما أغنتهم شيئاً تجاه ضلالهم[1]..والله تعالى أعلم بمراده.

(١) ينظر: روح المعاني ٣/ ١٥٣مجلد ،٣ والتحرير ٣/ ١٧٥ مجلد ٣.

المبحث الرابع

أثر البدء أو الوقف على الباء و(على) و(مِن) و(في) ومدخولاتها في إثراء المعنى

أولاً: البدء بالباء مع مدخولها والوقف عليهما وأثر ذلك في اتساع المعنى:

تستعمل الباء فيما تستعمل للسبب وتسمى بـ(باء الاعتمال)، كما تستعمل للاستعانة والقسم .. وفي دلالة تلك الأداة على تيك المعاني يقول ابن هشام في المغني: تكون الباء لـ« الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو: (كتبت بالقلم) (نحرت بالقدوم)، قيل ومنه باء البسملة لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها، و.. السببية نحو:﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ ..﴾ [البقرة:٥٤]، ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ..﴾ [العنكبوت:٤٠] ، ومنه: (لقيت بزيد الأسد)، أي بسبب لقائي إياه، وقوله:

قد سُقيَتْ آبالُهم بالنار والنار قد تشفي من الأوَارِ

أي أنها بسبب ما وسمت به من أسماء أصحابها يُخلى بينها وبين الماء، و.. القسم، وهو أصل حرفه، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معه، نحو (أقسم بالله لتفعلن)، ودخولها على الضمير نحو (بك لأفعل)، واستعمالها في القسم الاستحقاقي نحو (بالله هل قام زيد) أي أسألك بالله مستحلفاً» [(١)].

وعلى تلك المعاني جميعها حملت الباء في﴿ بِـَٔايَـٰتِنَآ ﴾ من قول الله تعالى في حق موسى عليه السلام: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَـٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِـَٔايَـٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَـٰلِبُونَ ﴾ [القصص:٣٥]، وفي بيان ذلك يقول

(١) المغني لابن هشام ١/ ١٠٣، ١٠٦، وينظر: الصاحبي ص٣٠ وما بعدها، والبرهان ٤/ ٢٥٦.

ابن عاشور:

« قوله: ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾ ، يجوز أن يكون ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ متعلقاً بمحذوف دل عليه قوله: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ ..﴾ [القصص:٣٢] تقديره: اذهبا بآياتنا، على نحو ما قدر في قوله تعالى: ﴿فِى تِسْعِ ءَايَـٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ ..﴾، بعد قوله: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ..﴾ [النمل:١٢]، أي اذهبا في تسع آيات، وقد صرح بذلك في قوله في سورة الشعراء: ﴿قَالَ كَلَّا ۖ فَٱذْهَبَا بِـَٔايَـٰتِنَآ ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء:١٥] ..ويجوز أن يتعلق بـ﴿وَنَجْعَلُ لَكُمَا﴾ أو بـ﴿سُلْطَـٰنًا﴾ أي سلطاناً عليهم بآياتنا فنسلطكما عليهم بها حتى تكون رهبتهم منكما آية من آياتنا لما في ذلك من معنى التسلط والغلبة، ويجوز أن يتعلق بـ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ﴾ أي يصرفون عن أذاكم بآيات منا وتمنعون منهم بها كقول النبي ﷺ: ((**نصرت بالرعب**)) »[(١)].

وكلامه وكذا كلام الآلوسي الذي هو في معنى ما ذكر، واضحان في أنه بحمل الباء على المعاني سالفة الذكر وهي الاستعانة أو السببية يكون الوقف على قوله: ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ .. وإليه الإشارة بقول الأشموني في المنار: «﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ تام، إن علقت ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ بـ(يصلون) .. وقيل متعلقة بـ(نجعل)، أي ونجعل لكما سلطاناً بآياتنا، وقيل متعلقة بـ﴿يَصِلُونَ﴾وهو المشهور .. وضعف قول من قال: إن في الآية تقديماً وتأخيراً، وإن التقدير ونجعل لكما سلطاناً بآياتنا

(١) التحرير ٢٠/ ١١٨ مجلد ١٠بتصرف، وينظر: روح المعاني ٢٠/ ١١٦ مجلد ١١، والحديث أخرجه البخاري ٢٨١٥، ٦٦١١،٦٥٩٧، ٦٨٤٥، ومسلم٥٢١، ٥٢٣ ، والترمذي ١٥٥٣، والنسائي٣٠٨٧، ٣٠٨٩ ، والحاكم ٣٥٨٧.

فلا يصلون إليكما ، لأن ذلك لا يقع في كتاب الله إلا بتوقيف أو بـــــدليل قطعي »[1].

ويسوغ في الجار والمجرور في قوله:﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ وعلى حمل ذلك الجار علـــى معنى السببية أيضاً، « أن يكون متعلقاً بقوله:﴿ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾ أي علـــى أن (أل) ليست موصولة، أو موصولة واتسع فيه ما لا يتسع في غيره، والمعنى تغلبـــوهم وتقهرونهم بآياتنا التي نؤيدكما بها، وتقديم المجرور على متعلقه في هذا الوجـــه للاهتمام بعظمة الآيات التي سيعطيانها»[2]، وبذا يكون البدء بشبه الجملة.

والحق أن إضافة الغلبة إلى الآيات أولى من إضافة عدم الوصول إليهما، لأن المراد بالآيات العصا وصفاتها وقد غلبوا بها السحرة و لم تمنع عنهم فرعون، ومن ثم يكون من الأحسن الوقوف على ﴿إِلَيْكُمَا﴾والبدء بالتالي بـــ (آياتنا)، كـــذا ذكره السيوطي ناقلاً إياه عن الشيخ عز الدين[3] وعلله بما ذكرنا لكن علـــى أن (مَن)- في قوله: ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا﴾- ليست موصولة، أو موصولة واتـــسع فيـــه، والمعنى: أنتما ومن اتبعكما الغالبون بآياتنا، فـــ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ داخل في الصلة تبييناً، غير أن هذا غير سديد، لأن النحاة يمنعون التفريق بين الصلة والموصول، لكـــون الصلة تمام الاسم فكأنك قدمت بعض الاسم وأنت تنوي التأخير وهذا لا يجوز.

وأما حذف الموصول وإبقاء صلته عوضاً عنه ودليلاً عليه، نحـــو:﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَـٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ..﴾ [الحديد:١٨] ، أي والذين أقرضـــوا الله، فهو سائغ كقول الشاعر:

---

(١) منار الهدى للأشموني ص ٢٩١.

(٢) التحرير ٢٠/ ١١٨ مجلد ١٠ بتصرف، وينظر: الدر المصون٨/٦٧٨، والبحر المحيط٧/ ١٨٨.

(٣) ينظر: البرهان ١/ ٣٤٦، والإتقان ص ١١٩.

فمن يهجو رسول الله منكم ويـــمدحه وينصره ســـواء

يريد ومن يمدحه"[١].

أيضاً يجوز الوقف على﴿إِلَيْكُمَا﴾ثم يبتدئ﴿بِئَايَتِنَآ﴾ إن جعـــل﴿بِئَايَتِنَآ﴾ قسماً وجوابه ﴿فَلَايَصِلُونَ﴾ مقدماً عليه -نص على ذلك الزمخشري- ورده أبو حيان وقال جواب القسم لا يتقدمه ولا تدخله الفاء أيضاً .. وإن جعل جوابـــه محذوفاً والتقدير فيه: وحق آياتنا لتغلبن، أو من القسم الذي يتوســـط الكـــلام ويقحم فيه لمجرد التأكيد لهما بأنهما الغالبون تثبيتاً لقلبيهما، فلا يحتاج إلى جواب أصلاً .. جاز[٢]، فيا لعظمة هذا الكتاب الخالد المعجز، الكلام واحد هو هو لا يتغير ولا يتبدل ولا يزيد ولا ينقص، ومع ذلك وبسبب مباديه ووقفاته تتعـــدد وجوهه وتتنوع عطاءاته.

« وعلى الوجوه كلها فالآيات تشمل خوارق العادات المـــشاهدة مثـــل الآيات التسع، وتشمل المعجزات الخفية كصرف قوم فرعون عن الإقدام علـــى أذاهما مع ما لديه من القوة وما هم عليه من العداوة، بحيث لولا الصرفة من الله لأهلكوا موسى وأخاه.

ومحل العبرة من هذا الجزء من القصة، التنبيه إلى أن الرسالة فيض مـــن الله على من اصطفاه من عباده، وأن رسالة محمد ﷺ كرسالة موسى جاءتـــه بغتـــة فنودي محمد في جبل حراء كما نودي موسى في جانب جبل الطور، وأنه اعتراه من الخوف مثل ما اعترى موسى، وأن الله ثبته كما ثبت موسى، وأن الله يكفيه

(١) المنار ص ٢٩١.

(٢) ينظر: المنار ٢٩١ ، وروح المعاني٢٠/ ١١٦ مجلد١١، والكـــشاف ١٧٦/٣، والبحـــر المحـــيط والتحرير٢٠/ ١١٨ مجلد ١٠.

أعداءه كما كفى موسى أعداءه »[1].

وإنما أراد بشد عضده الربط والتقوية له بأخيه، ذلك أن من شأن العامل بعضو إذا أراد أن يعمل به عملاً متعباً للعضو، أن يربط عليه لئلا يتفكك أو يعتريه كسر، ومما هو على العكس من ذلك قولهم: فُتَّ في عضده .. وجعل الأخ هنا بمنزلة الرباط الذي يشد به، والمراد: أنه يؤيده بفصاحته، فتعليقه بالشد ملحق بباب المجاز العقلي.

ويجوز أن يخرج على المجاز المرسل فيكون من إطلاق السبب على المسبب بأن يكون الأصل سنقويك به ثم نقويك ونشد عضدك بسببه، أو هو كناية تلويحية عن تقويته لأن اليد تشتد بشدة العضد وهو ما بين المرفق إلى الكتف والجملة تشتد بشدة اليد على مزاولة الأمور، أو هو خارج مخرج الاستعارة التمثيلية حيث شبه حال موسى [2] عليه السلام في تقويته بأخيه بحال اليد في تقويتها بعضد شديد، ولا يبعد أن يكون ذلك تمثيلاً لحال إيضاح حجته بحال من يريد تقوية من يريد عملاً عظيماً أن يشد على يده وهو التأييد الذي شاع في معنى الإعانة والإمداد، وإلا فالتأييد أيضاً مشتق من اليد.

ومما هو لصيق الصلة في استعمال حرف الباء للقسم وإساغة البدء بها مع مدخولها، بيد أن فيه شيئاً من التكلف .. ما ذكره أهل العلم في قول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾[لقمان: ١٣]، حيث « أغرب من وقف على ﴿لَا تُشْرِكْ ﴾وجعل﴿بِٱللَّهِ ﴾ قسماً وجوابه ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ ﴾.

(١) التحرير ٢٠/ ١١٨ مجلد ١٠.

(٢) ينظر: روح المعاني ٢٠/ ١١٦ مجلد١١، والتحرير ٢٠/ ١١٧ مجلد١٠.

ووجه الغرابة في ذلك أنهم قالوا إن الأقسام في القرآن المحذوفة الفعل لا تكون إلا بالواو، فإن ذكرت الباء أتي بالفعل .. قاله في الإتقان »، ونص عبارته: «قال ابن الجزري: ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين أو يتكلفه بعض القراء أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفاً أو ابتداء، ينبغي أن يُتعمّد الوقف عليه، بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه وذلك نحو الوقف على .. ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحۡلِفُونَ﴾ ويبتدئ ﴿بِٱللَّهِ إِنۡ أَرَدۡنَآ .. ﴾ [النساء:٦٢] ، ونحو: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ﴾، ويبتدئ ﴿بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٌ ﴾[لقمان:١٣] على معنى القسم .. ونحو: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ (فلا جناح)، ويبتدئ ﴿عَلَيۡهِ أَن يَطَّوَّفَ ..﴾ [البقرة/:١٥٨] ، فكله تعسف وتمحل وتحريف للكلم عن مواضعه أ.هـ »[(١)].

وفي بيان ما يحمله الوقف على النحو السابق في آية النساء من معاني التعسف والتكلف، يؤكد الأشموني على عدم تحبيذ الوقف فيقول : « لا وقف .. على ﴿يَحۡلِفُونَ﴾ ، وبعضهم تعسف ووقف على ﴿يَحۡلِفُونَ﴾ وجعل بالله قسماً و﴿إِنۡ أَرَدۡنَآ﴾ جواب القسم و(إن) نافية بمعنى (ما)، أي ما أردنا في العدول عنك عند التحاكم إلا إحساناً وتوفيقاً، وليس بشيء لشدة تعلقه بما بعده، ولأن الأقسام المحذوفة في القرآن لا تكون إلا بالواو، فإذا ذكرت الباء أتى بالفعل كقوله: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ .. ﴾ [الأنعام:١٠٩، النحل:٣٨، النور:٥٣، فاطر:٤٢] أي يحلفون بالله، ولا تجد الباء مع حذف الفعل أبداً، والمعتمد أن الباء متعلقة بـ ﴿يُحَلِّفُونَ﴾ وليست باء القسم »[(٢)].

(١) الإتقان ص ١١٣، والمنار ص ٣٠٣.

(٢) المنار ص ١٠٢.

ومما هو من هذا بسبب ولا يخلو كذلك من تكلف أو من حمل على وجه بعيد، ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ..﴾ [المائدة:١١٦]، وما قيل من مراقبة قوله تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي ﴾ لقوله:﴿بِحَقٍّ ﴾ .. وإنما كان ذلك من قبيل التعسف، لما في ذاك الوقف من « خطأ من وجهين، أحدهما: أن حرف الجر لا يعمل فيما قبله، الثاني: أنه ليس موضع قسم، وجواب آخر أنه إن كانت الباء غير متعلقة بشيء فذلك غير جائز، وإن كانت للقسم لم يجز لأنه لا جواب هنا، وإن كان ينوي به التأخير وأن الباء متعلقة بـ﴿قُلْتُهُۥ ﴾، أي (إن كنت قلته فقد علمته بحق) فليس خطأ على المجاز لكنه –وهذا هو وجه البعد في البدء بقوله: ﴿بِحَقٍّ ﴾– لا يستعمل كما صح سنده عن أبي هريرة قال: لُقن عيسى عليه الصلاة والسلام حجته، ولقنه الله في قوله لما قال تعالى: ﴿يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ.. الآية﴾ ، قال أبو هريرة عن رسول الله ﷺ: ((**لقنه الله حجته بقوله** : ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ﴾))، سبحانك : أي تنْزيهاً لك أن يقال هذا أو يُنطق به»[(١)].

وحتى على القول بتعلق الجار والمجرور﴿بِحَقٍّ ﴾ بالفعل﴿عَلِمْتَهُۥ ﴾ – وهو ما جعله السمين الحلبي وجهاً آخر في عود الضمير في اسم ﴿لَيْسَ ﴾ على﴿مَا ﴾ اسمها و﴿لِي ﴾ خبرها، والبدء بحق – يعني على تقدير: فقد علمته بحق .. هو عند السمين فيه نظر، إذ نراه يشير في كلام أشبه بما قاله الأشموني إلى أن هذا:

(١) المنار ص١٢٦، والحديث رواه الترمذي برقم ٣٠٦٢ ، والنسائي١١١٦٢.

«قد ردَّ بأن الأصل عدم التقديم والتأخير»، ويعقب بالقول بأن « هذا لا ينبغي أن يكتفى به في رد هذا، والذي منع من ذلك أن معمول الشرط أو جوابه لا يتقدم على أداة الشرط، ولاسيما أن المروي عن الأئمة القراء الوقف على﴿بِحَقٍّ﴾ ويبتدئون بـ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ﴾، وهذا مروي عن رسول الله ﷺ فوجب اتباعه»[١].

فإنك واجد ما اكتنف البدء بقوله: ﴿بِحَقٍّ﴾ من تكلف ومن تقدير بعيد لا يخلو من كدر وإن لم يكن مخلاً في حقيقة الأمر بالمعنى، وهذا بالطبع يتعين معه أن يكون قوله: ﴿لِي﴾ خبراً لـ﴿لَيْسَ﴾.. وإلا وعلى ما اشتهر من أمر الوقف على (بحق)، فيصح فيها أن تكون «في موضع الحال من الضمير في الجار – لي – والعامل فيه الجار، ويجوز أن يكون﴿بِحَقٍّ﴾ مفعولاً به تقديره: ما ليس يثبت لي بسبب حق، لتعلق الباء بالفعل المحذوف لا بنفس الجار لأن المعاني لا تعمل في المفعول به، ويجوز أن يجعل ﴿بِحَقٍّ﴾ خبر﴿لَيْسَ﴾ ، و﴿لِي﴾ تبيين كما في قولهم: سقياً له ورعياً، ويجوز أن يكون ﴿بِحَقٍّ﴾ خبر ﴿لَيْسَ﴾ ، و﴿لِي﴾ صفة ﴿بِحَقٍّ﴾ قدم عليه فصار حالاً، وهذا يخرج على قول من أجاز تقديم حال المجرور عليه»[٢]، كما يصح الوقف على ﴿بِحَقٍّ﴾ ويسوغ، إن جعلت الباء فيها زائدة ، وتعلقت ﴿لِي﴾ بنفس (حق) لكونها والحال هكذا بمعنى مستحق ، والمعنى: ما يكون لي أن أقول ما ليس مستحقاً لي[٣].

ونظيره في التخريج على وجه، لكن– وعلى نحو ما أفادته كلمة أهل العلم–

(١) الدر المصون للسمين ٤/ ٥١٣.

(٢) الإملاء للعكبري ص٢٤٠ ، وينظر: روح المعاني ٧/ ٩٥ مجلد ٥ ، والدر المصون ٤/ ٥١٣.

(٣) ينظر: الدر المصون للسمين ٤/ ٥١٣.

أقل في البعد، ما جاء في قول الله تعالى في حق بني إسرائيل:﴿ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ۖ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الأعراف:١٣٤] ..ذلك أن ما استنكره ابن الجزري والأشموني بشدة من مراقبة قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾لقوله على جهة الإقسام: ﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ۖ ﴾،أجازه – ربما على وجه بعيد– كلٌّ من الآلوسي والعكبري وجعلاه – وكذا من لف لفهما – وجهاً آخر يمكن حمل المعنى عليه .. وبذا يكونان ومن قبلهما الزمخشري ومن قال بقوله قد أضافا وجهاً جديداً أسبغ على المعنى ثراء وأمكن معه حمل النظم في الآية على الاتساع.

فبعد أن ذكر الآلوسي ما اشتهر من تعلق الجار والمجرور بالفعل (ادع) وجعل التقدير في الآية على معنى: (ادع الله تعالى متوسلاً بما عهد عندك)، أو على حد ما جاء في عبارة أبي البقاء (ادع الله بالشيء الذي علمك الله الدعاء به)، راح يقول: « ويحتمل أن تكون الباء للقسم الاستعطافي كما يقال: بحياتك افعل كذا، فالمراد استعطافه عليه السلام لأن يدعو، وأن تكون– أي الباء– للقسم الحقيقي وجوابه»، وبنحو ذلك فعل العكبري[1]، كما عرج الزمخشري على هذين الوجهين بقوله: « والباء إما أن تتعلق بقوله﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾على وجهين: أحدهما أسعفنا إلى ما نطلب إليك من الدعاء لنا بحق ما عندك من عهد الله وكرامته بالنبوة، أو ادع لنا متوسلاً إليه بعهده عندك، وإما أن يكون قسماً مجاباً بـ ﴿لَنُؤْمِنَنَّ ﴾، أي أقسمنا بعهد الله عندك لئن كشفت عنا الرجز لنؤمنن لك»[2]

(١) روح المعاني٩/ ٥٤ مجلد ٦، وينظر: إملاء ما من به الرحمن ص٢٩٠، والدر المصون٥/ ٤٣٥.
(٢) الكشاف٢/ ١٠٨، ١٠٩.

.. ويفيد كلامه جواز الوقف على ﴿بِحَقٍّ﴾ على وجه ومعنى، وجواز البدء بها على وجه ومعنى مغاير.

وفي حين يريان – أعني الآلوسي وأبا البقاء جرياً على ما ذكره من سبقهما من أهل العلم – ذلك الأخير وجها سائغاً من دون بأس، نلحظ في مقولة الأشموني ما ينم عن شدة الإنكار إذ تقول عبارته : « من وقف على ﴿ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ وابتدأ ﴿بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ وجعل الباء حرف قسم، فقد تعسف وأخطأ، لأن باء القسم لا يحذف معها الفعل، بل متى ذكرت الباء لا بد من الإتيان بالفعل معها بخلاف الواو» (١).

وبتقديري أن الأمر أهون من ذلك بكثير – لاسيما مع وجود فعل الشرط وصحة المعنى في عد جملته جواباً على ما أفادته عبارة الزمخشري – وإن كان من الأفضل حمل معنى القرآن على أحسن الوجوه وأبلغها.

ثانياً: البدء بـ (على) مع مدخولها والوقف عليهما وأثر ذلك في اتساع المعنى:

سبق أن ألمعتُ إلى ما جاء في عبارتي السيوطي والأشموني من تمحل يصل لحد تحريف الكلم عن مواضعه، يكتنف الوقوف على كلمة (جناح) من قول الله تعالى في سورة البقرة: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ﴾ والابتداء من ثم بقوله: ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ..﴾ [البقرة:١٥٨]، والمتأمل في سياق النظم يلمس بنفسه صدق ذلك، وفي تجلية ما شاب هذا الوقف من تكلف .. وفي بيان ما انتابه من تعسف جراء البدء بـ﴿عَلَيْهِ﴾ في الآية الكريمة، يكشف صاحب المنار اللثام عن وجه ذلك ويوضح أن « من وقف على

(١) المنار ص١٥٠، وينظر: نهاية القول المفيد لمحمد مكي ص ١٧١.

﴿ جُنَاحَ ﴾ وابتدأ ﴿ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا .. ﴾ ليدل على أن السعي بين الصفا والمروة واجب، فـ(عليه)، إغراء! أي: يلزمه الطواف[1]، وإغراء الغائب ضعيف والفصيح إغراء المخاطب»، « والجيد – على ما ارتآه أبو البقاء هنا وفي محاولة منه للبعد عن هذا الحمل الضعيف ومن ثم إساغة البدء بشبه الجملة – أن يكون ﴿ عَلَيْهِ ﴾ في هذا الوجه خبراً ، و﴿ أَن يَطَّوَّفَ ﴾ مبتدأ»[2]، وخبر (لا) على أيٍّ من هذين الوجهين المرجوحين محذوف قدره أبو البقاء بقوله: لا جناح في الحج.

ومع تفادي تخريج أبي البقاء لإشكاليات البدء بشبه الجملة﴿ عَلَيْهِ ﴾ إلا أنه يستأنس فيما ترجح من الوقف على (بهما) بمناسبة النُّزول، وفيها يقول الأشموني: «يروى أن المسلمين امتنعوا من الطواف بالبيت لأجل الأصنام التي كانت حوله للمشركين، فأنزل الله هذه الآية: أي فلا إثم عليه في الطواف في هذه الحالة، وقيل:إن الصفا والمروة كانا آدميين فزنيا في جوف الكعبة فمسخا ، فكره المسلمون الطواف بهما، فأنزل الله الرخصة في ذلك»[3].

وقد أصاب الأشموني بما ذكره كبد الحقيقة، وبخاصة أن كلمة ﴿ جُنَاحَ ﴾ ما جاءت في آي القرآن إلا مقرونة بالنفي وموصولة بحرف الجر (على) ومرتبطة بهما، وأن الظاهر في شبه الجملة (عليه) أن يكون خبراً لـ (لا)، و ﴿ أَن يَطَّوَّفَ ﴾ في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء، والمعنى: فمن حج البيت أو اعتمر فطوافه بهما لا جناح عليه .. وعلى جعل المعنى: فلا جناح عليه في أن يطوف

(١) فـ(أن يطوف) في محل نصب كقولك: (عليك زيداً) أي الزمه، وحكى سيبويه وضعفه (عليه رجلاً ليسُني) قال: وهو شاذ .. ،ينظر: الدر المصون ٢/ ١٨٩، والكتاب١/ ١٢٦، والإملاء ص٧٧.

(٢) الإملاء ص ٧٧ ، والمنار ص٥٢ بتصرف يسير، وينظر: الدر المصون٢/ ١٨٩.

(٣) المنار ص ٥٢.

بهما، فجملة ﴿أَن يَطَّوَّفَ﴾: في موضع الجر بـ(في)، أو النصب على تقدير حذفها، أي فليلزم طوافه بهما، ولعل هذا ما عناه الحلبي بقوله: « أصله: (في أن يطوف)، فحذف حرف الجر، فيجيء في محلها القولان: النصب أو الجر، والوقف على هذا الوجه على قوله: (بهما) »[1].

لكن فات صاحب المنار القول بأن الصنمين اللذين مسخا بعد فعلتهما تلك الشنعاء وتحرج المسلمون بسببهما ولأجلهما من الطواف بين الصفا والمروة كانا – على ما ترجح لدى بعض المفسرين – إساف ونائلة، وقد وضعهما المشركون على أعلى جبلي الصفا والمروة للتعظيم بدلاً من أن يجعلوهما عبرة لمن يعتبر، يقول الشعبي في تفصيل ذلك: « (كان إساف على الصفا وكانت نائلة على المروة، وكانوا يستلمونهما فتحرجوا بعد الإسلام من الطواف بينهما فنزلت هذه الآية)، وكان محمد بن إسحاق قد ذكر في كتاب السيرة أن إساف ونائلة كانا بشرين، فزنيا داخل الكعبة فمسخا حجرين فنصبتهما قريش تجاه الكعبة ليعتبر بهما الناس، فلما طال عهدهما عبدا ثم حولا إلى الصفا والمروة فنصبا هنالك ، فكان من طاف بالصفا والمروة يستلمهما»[2]، ولله في خلقه شئون!!

لكن ما ينبغي ألا يفوتنا هو التنويه إلى أن ما أبصرناه من تعسف في البدء بالحرف (على) مع ما بعده في آية البقرة، لا يستلزم أن يكون كذلك دوماً وفيما يصح الحمل عليه، إذ العبرة في ذلك باستقامة المعنى وإفادة السياق، وفي

(١) الدر المصون للسمين الحلبي٢/ ١٨٩.

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ١٩٩بتصرف.

صحة البدء بحرف الاستعلاء الدال على المصاحبة في قول الله تعالى:﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧] ، يشير الأشموني إلى أن الوقف على﴿حَقًّا﴾ جائز، إذ المعنى مع ذلك: « وكان الانتقام منهم حقاً ، فاسم (كان) مضمر و ﴿حَقًّا﴾ خبرها، ثم تبتدئ ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ، فـ﴿نَصْرُ﴾ مبتدأ و﴿عَلَيْنَا﴾ خبره» [(١)].. ولازم قوله، إساغة البدء بشبه الجملة ﴿عَلَيْنَا﴾ وجواز حمل المعنى في الآية على ذلك، ورجوع اسم (كان) إلى ضمير الانتقام هو على حد قول الله تعالى :﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨] ، وقد كان أبو بكر شعبة راوي عاصم يفعل ذلك، فيقف على﴿حَقًّا﴾ ويبتدئ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ، « وكأنه أراد التخلص من إيهام أن يكون للعباد حق على الله إيجاباً، فراراً من مذهب الاعتزال» [(٢)].

وهو تعليل وإن كان له وجاهته وليس فيه محذور من حيث المعنى بل يجب التعويل عليه أحياناً في رد عادية أهل الاعتزال، إلا أنه غير لازم ولا مانع من القول بأن الأولى هو تعلق الجار ومدخوله بـ﴿حَقًّا﴾ جرياناً على الظاهر المؤيد بالخبر، فقد أخرج ابن أبي حاتم والطبراني وابن مردويه عن أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((**ما من امرئ مسلم يردُّ عن عرض أخيه إلا كان حقاً على الله تعالى أن يردَّ عنه نار جهنم يوم القيامة**)) ، ثم تلا عليه

(١) المنار ص ٣٠١.

(٢) التحرير ٢١/ ١٢٠مجلد ١٠.

الصلاة والسلام قول الله تعالى:﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [١]، وفي هذا إشعار بأن﴿حَقًّا﴾ خبر (كان) و(نصرالمؤمنين) الاسم كما هو الظاهر، وإنما أخر الاسم لكون ما تعلق به فاصلة وللاهتمام بالخبر إذ هو محط الفائدة على ما في البحر، وما ذُكر ثمة في هذا الصدد هو ما يستلزمه عدم الوقوف على﴿حَقًّا﴾ ولا البدء حينذاك بشبه الجملة.

وفي شأن ذلك يقول صاحب المنار: « وليس بوقف إن جعل﴿نَصْرُ﴾ اسم (كان) و﴿حَقًّا﴾ خبرها و﴿عَلَيْنَا﴾ متعلق بـ﴿حَقًّا﴾ ، والتقدير: وكان نصر المؤمنين حقاً علينا[٢]، قال أبو حاتم: وهذا أوجه من الأول لوجهين، أحدهما: أنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف ، والثاني: من حيث المعنى، وذلك أن الوقف على﴿حَقًّا﴾ يوجب الانتقام ويوجب نصر المؤمنين» [٣] وهو كلام له دلالته، يعضد من شأنه ما ذكره ابن عطية في تفسيره للآية من أنه وقف ضعيف، « لأنه لم يدر قُدُماً عَرْضَه في نظم الآية » [٤]، في إشارة إلى ضرورة أن يكون للضمير في اسم كان المقدر مرجع واضح يعود إليه.

(١) وأخرجه من غير من ذكروا: الترمذي١٩٣١، وأحمد ٢٧٥٧٦، ٢٧٥٨٣ ، والبيهقي في الشعب٧٦٣٥.

(٢) أو جعل (حقاً) مصدراً و(علينا) الخبر، أو تقدير ضمير الشأن في (كان) اسماً لها مع جعل (حقاً) مصدراً وجملة (علينا نصر) مبتدأ وخبر في موضع الخبر لـ (كان) .. الدر٩/ ٥١.

(٣) المنار ص ٣٠١، وينظر: في تفسير الآية البحر المحيط، وروح المعاني ٢١/ ٨٠ مجلد١٢.

(٤) المحرر الوجيز ١٢/ ٢٦٨.

ثالثاً: البدء بـــ (من) مع مدخولها والوقف عليهما وأثر ذلك في اتساع المعنى:

وتأتي (مِن) فيما تأتي للتعليل، ولا تحمجم أن ذكر الشيء معللاً أبلغ من ذكره بلا علة وذلك لوجهين:

أولهما: أن العلة المنصوص عليها قاضية بعموم المعلـــول، ولهـــذا اعترضـــت الظاهرية بالقياس في العلة المنصوصة ، ثانيهما : أن النفوس تنبعـــث إلى نقـــل الأحكام المعلـــلة بخلاف غيرها(١).

ومما هو بين في ذلك ما جاء في قول الله تعالى في شأن قابيـــل:﴿ فَطَوَّعَتۡ لَهُۥ نَفۡسُهُۥ قَتۡلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٣٠﴾ فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابٗا يَبۡحَثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُرِيَهُۥ كَيۡفَ يُوَٰرِي سَوۡءَةَ أَخِيهِۚ قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا وَمَنۡ أَحۡيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحۡيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا.. ﴾ [المائدة:٣٠: ٣٢] ، وقد ذهـــب فريـــق إلى أن الوقف على ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ ﴾والبدء بها هو من قبيل المراقبة على التـــضاد، وفي بيان ذلك يقول صاحب منار الهـــدى: « ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴾ و ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ ﴾ وقفان جائزان، والوقوف إذا تقاربت يوقف على أحسنها ولا يجمـــع بينـــها، وتعلق ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ ﴾ يصلح بقوله: ﴿فَأَصۡبَحَ ﴾، ويصلح بقوله:﴿كَتَبۡنَا ﴾ وأحسنها﴿ٱلنَّٰدِمِينَ ﴾ ، وإن تعلق﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ ﴾ بـــ ﴿كَتَبۡنَا ﴾ أي مـــن أجل قتل قابيل أخاه كتبنا على بني إسرائيل، فلا يوقف علـــى الـــصلة دون الموصول، قال أبو البقاء:

(١) ينظر: البرهان ٣/ ٩١.

لأنه لا يحسن الابتداء بـ ﴿كَتَبْنَا﴾ هنا، ويجوز تعلقه بما قبله أي فأصبح نادما بسبب قتله أخاه وهو الأولى، أو بسبب حمله لأنه لما قتله وضعه في جراب وحمله أربعين يوماً حتى أروح، فبعث الله غرابين فاقتتلا فقتل أحدها الآخر ثم حفر بمنقاره ورجليه مكاناً وألقاه فيه وقابيل ينظر، فندمه من أجل أنه لم يواره، أظهر .. لكن يعارضه خبر ((**الندم توبة**))[1]، إذ لو ندم على قتله لكان توبة ((**والتائب من الذنب كمن لا ذنب له**))[2]، فندمه إنما كان على حمله لا على قتله، كذا أجاب الحسين بن الفضل لما سأله عبد الله بن طاهر والي خراسان..وحينئذ فالوقف على﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ هو المختار، والوقف على ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ تام»[3]، وذلك « بناء على أن المشهور من جعل (من أجل ذلك) متعلقاً بـ ﴿كَتَبْنَا﴾» .. كما لا يفوتنا التذكير بأن ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ رأس آية، وربما كان هذا سبباً في جعل تعليق ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ بما بعده هو المختار أو على الأقل – إضافة لما ذكرت – أحد أسبابه، « فإن علق بما قبله – وهو ظاهر ما روي عن نافع – فالوقف عليه، أي فأصبح نادماً من أجل قتله أخاه»[4].

وكلامهما– أعني الأشموني وأبا البقاء – واضح في إساغة الوقف على ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ وفي البدء به، بله أن المرجح لديهما هو البدء به ليكون علة لما بعده

(١) أخرجه ابن ماجة٤٢٥٢، وابن حبان ٦١٣،٦١٤، والحاكم٦٧١٢، ٦٧١٣، وأحمد ٣٥٦٨، ٤٠١٢، ٤٠١٦، ٤١٢٤.

(٢) أخرجه بسند فيه ضعف ابن ماجة ٤٢٥٠، والبيهقي في الشعب٥/ ٣٨٨، ٤٣٩ ، والطبراني في الكبير١٠/ ١٥٠، ٢٢/ ٣٠٦.

(٣) منار الهدى ص ١١٩، وينظر: إملاء ما من به الرحمن ص ٢٢١.

(٤) المقصد لتلخيص ما في المرشد لأبي زكريا الأنصاري ص ١١٩.

مقدم عليه، وذلك خلافاً لما جنح إليه الزركشي الذي أوجب الوقف على ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ وخطّأ من قال بخلاف ذلك .. فقد جزم بأن قوله: ﴿مِنۡ أَجۡلِ﴾ «لتعليل الكتْب، وعلى هذا فيجب الوقف على ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ »، يقول: «وظن قوم أنه تعليل لقوله: ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ أي من أجل قتله لأخيه، وهو غلط لأنه يشوش صحة النظم ويخل بالفائدة» (١).

والحق أن الأمر لا يصل إلى هذا الحد، وأنه أيما كان البدء أو الوقف على الجار والمجرور أفاد معنى غير الذي يفيده الآخر، وفي ذلك- بتقديري- من الثراء والاتساع لحمل الأمر في الآية على أكثر من وجه ما لا يخفى، وإلا فما الذي حمله على أن يبحث ويجتهد في أن يواري سوءة أخيه إلا شعور بالحسرة والندم؟! .. على أن قوله ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ أدل على تمكن الندامة من نفسه، من أن يقال (نادماً) الذي يقتضيه الظاهر، لدلالة الفعل الناسخ في مثل هذا الاستعمال على رسوخ معنى الخبر في اسمه.

وما ترجح لدي جمهور أهل العلم يفرض سؤالاً مؤداه، «كيف يكون قتل أحد ابني آدم للآخر علة للحكم على أمة أخرى بذلك الحكم؟ وإذا كان علة فكيف كان قتل نفس واحدة بمنزلة قاتل الناس كلهم؟»، والجواب: « إن الله سبحانه يجعل أقضيته وأقداره عللاً لأسبابه الشرعية وأمره، فجعل- هنا- حكمه الكوني القدري علة لحكمة أمره الديني، لأن القتل لما كان من أعلى أنواع الظلم والفساد فخُم أمره وعظم شأنه وجُعل إثمه أعظم من إثم غيره، ونُزِّل قاتل النفس الواحدة منزلة قاتل الأنفس كلها في أصل العذاب لا في وصفه» (٢).

(١) البرهان ٣/ ٩٨.

(٢) السابق.

وفي توضيح ما ذكرنا يقول الطاهر ابن عاشور: «المقصود من ذلك التشبيه تهويل القتل، وليس المقصود أنه قد قتل الناس جميعاً، ألا ترى أنه قابل للعفو من خصوص أولياء الدم دون بقية الناس» (١).

وإنما «خص بني إسرائيل بالذكر- وقد تقدمتهم أمم قبلهم كان قتل النفس فيهم محظوراً- لأنهم أول أمة نزل الوعيد عليهم في قتل النفس مكتوباً وكان قبل ذلك قولاً مطلقاً، فغلظ الأمر على بني إسرائيل بالكتاب بحسب طغيانهم وسفكهم الدماء»، كذا ذكره القرطبي في تأويله للآية(٢).

ومهما يكن من أمر فالمقصود من الإخبار بما كتب على بني إسرائيل بيان للمسلمين أن حكم القصاص شرع سالف ومراد لله قديم، إذ في معرفة تاريخ الشرائع تبصرة للمتفقهين وتطميناً لنفوس المخاطبين وإزالة لما عسى أن يعترض من الشبه في أحكام خفيت مصالحها كمشروعية القصاص، فإنه قد يبدو للأنظار القاصرة أنه مداواة بمثل الداء المتداوى منه، حتى دعا ذلك الاشتباه بعض الأمم إلى إبطال حكم القصاص وهي غفلة دق مسلكها، فقد جبلت النفوس على حب البقاء وعلى حب إرضاء القوة الغضبية، فإذا علم عند الغضب أنه إذا قتل فجزاؤه القتل ارتدع، وإذا طمع في أن يكون الجزاء دون القتل أقدم على إرضاء قوته الغضبية ثم علل نفسه بأن ما دون القصاص يمكن الصبر عليه والتفادي منه، وقد كثر ذلك عند العرب وشاع في أقوالهم وأعمالهم، لذا جاء قوله تعالت حكمته: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة:١٧٩].

ومعنى التشبيه في قوله: ﴿فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ ، حث جميع الأمم

(١) التحرير ٦/ ١٧٨ مجلد ٤.

(٢) تفسير القرطبي ٣/ ٢٢٤٢، وينظر: التحرير للطاهر ٦/ ١٧٦ مجلد ٤.

على تعقب قاتل النفس وأخذه أينما ثقف والامتناع عن إيوائه أو الستر عليه كلٌّ حسب مقدرته وبقدر بسطة يده في الأرض .. ولك أن تجعل المقصد من التشبيه، توجيه حكم القصاص وحقيته وأنه منظور فيه لحق المقتول بحيث لو تمكن لما رضي إلا بجزاء قاتله بمثل جرمه، فلا يتعجب أحد حينذاك من حكم القصاص قائلاً: كيف نصلح العالم بمثل ما فسد به وكيف نداوي الداء بداء آخر، فبين لهم أن قاتل النفس عند ولي المقتول كأنما قتل الناس جميعاً، ومن اهتم باستنقاذها والذب عنها فكأنما أحيا الناس جميعاً[1].

وعلى غرار ما صح من تعلق الجار والمجرور بما قبله وبما بعده في قوله فيما مضى ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾.. فقد صح تعلقهما في قوله تعالى:﴿مِنَ ٱلذُّلِّ﴾ من الآية الكريمة في حق المشركين:﴿وَتَرَىٰهُمْ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى:٤٥] بما سبقهما وبما لحقهما، فقد « اختلف في قوله: (من الذل) بماذا تعلق؟، فإن علق بـ﴿خَٰشِعِينَ﴾ كأنك قلت: (من الذل خاشعين)، كان الوقف على ﴿مِنَ ٱلذُّلِّ﴾ .. وإن علقته بـ﴿يَنظُرُونَ﴾ كأنك قلت: من الذل ينظرون، كان الوقف على﴿خَٰشِعِينَ﴾ ثم تبتدئ ﴿مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ﴾ » ، «وهو على التقديرين كاف»[2].

بيد أن الأول- على حد ما ذكر الآلوسي- أظهر، وتعلقه بما ظهر وترجح يغني عن تعلقه بـ ﴿يَنظُرُونَ﴾ ويفيد ما لا يفيده تعليقه به، و(مِنَ) في قوله: ﴿مِنَ ٱلذُّلِّ﴾ على هذا الوجه للتعليل، فهي على معنى: خاشعين خشوعاً ناشئاً

(١) ينظر التحرير ٦/ ١٧٨ مجلد ٤.

(٢) المنار وبهامشه المقصد ص ٣٤٧.

عن الذل، وليس لتعظيم الله ولا للاعتراف له بالعبودية لأن ذلك الاعتقاد لم يكن من شأنهم في الدنيا، وجملة: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ على ما تقرر من شأن إساغة الوقوف على ﴿مِنَ ٱلذُّلِّ﴾، جملة مستأنفة .. ومن غير ما تقرر هي في موضع الحال من ضمير (خاشعين)، لأن النظر من طرف خفي حالة للخاشع الذليل[1] .. وقريب من هذا المعنى قول النابغة يصف سبايا:

ينظُرن شزْراً إلى من جاء عن عُرُض بأوجه منكِراتِ الرقِّ أحرارِ

وقول جرير:

فغض الطرف إنك من نمير فلا كعباً بلغت ولا كلاباً

ويطلق الطرف ويراد به على ما هو الأصل فيه، تحريك جفن العين، ويطلق ويراد به العضو وهو العين كما هنا فيكون من باب تسمية الشيء بفعله، ولذا لا يثنى ولا يجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ ..﴾ [إبراهيم:٤٣] .. ووصفه في هذه الآية بـ﴿خَفِيٍّ﴾ يقتضي أنه إنما أريد به هنا حركة العين، فهم من هول ما يرونه من العذاب ينظرون نظراً خفياً أشبه ما يكون بمسارقة النظر لا حدة فيه، كما أنهم للروع الذي يصيبهم من هذا العذاب يحجمون عن مشاهدته، ويبعثهم ما في الإنسان من حب الاطلاع على أن يتطلعوا لما يساقون إليه كحال الهارب الخائف مَن يتبعه، فتراه يمعن في الجري ويلتفت وراءه الفينة بعد الفينة لينظر هل اقترب منه الذي يجري وراءه، وهو في التفاته إلى تلك المكاره ولكونه منكس الرأس لا يقدر أن يفتح أجفانه عليها ويملأ عينيه منها كما يفعل من نظره إلى المحاب، لكن حب الاطلاع مع كل ذلك يغالبه.

(١) والمقصود تصوير مآلهم وحالتهم الفظيعة، وعلى هذا الأخير لا وقف على أيٍّ لتعلق الكلام بعضه ببعض.

وحذف مفعول ﴿يَنظُرُونَ﴾ للتعميم لصحة حمل المعنى على (ينظرون العذاب) و(ينظرون أهوال الحشر) و(ينظرون نعيم المؤمنين)، فهم ينظرون إلى كل ذلك نظراً منبعثاً من حركة الجفن الخفية، فـ(مِنَ) مع قوله: ﴿مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ للابتداء المجازي، أو هي بمعنى الباء والتقدير: ينظرون بطرف ضعيف منكسر من الذل والخوف.

والنكتة في بناء الفعل ﴿يُعْرَضُونَ﴾ في صدر الآية للمجهول، الإيذان بأن المقصود حصول الفعل لا تعيين فاعله .. والذين يعرضون الكافرين على النار هم الملائكة كما دلت عليه آيات أخرى .. والضمير في﴿عَلَيْهَا﴾ عائد إلى العذاب بتأويل أنه النار لكونها عذابهم، أو جهنم المعلومة من المقام .. ولا يَرِد أن الخشوع محمود فكيف يكون مظهراً من مظاهر الذل والمهانة، لأنه يطلق ويراد به التطامن وأثر انكسار النفس من استسلام واستكانة، فيكون للمخافة وللمهابة وللطاعة وللعجز عن المقاومة، ومراده في هذه الآية ما يبدو عليهم من أثر المذلة والمخافة[1] .. وإنما أفاده ودل عليه قوله بعد: ﴿مِنَ الذُّلِّ﴾، احترازاً- كما ألمحنا- عن الخشوع المحمود و« لأنهم عُرّفوا إذ ذاك ذنوبهم وانكشفت لهم عظمة من عصوه» [2].

رابعاً: البدء بـ(في) مع مدخولها والوقف عليهما وأثر ذلك في اتساع المعنى:

وفي قول الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ ﴿٣٩﴾ فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴿٤٠﴾ عَنِ الْمُجْرِمِينَ ﴿٤١﴾ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر:٣٨-٤٢] ، نص صاحب نهاية القول

(١) ينظر روح المعاني ٢٥/ ٧٨ مجلد١٤ والتحرير٢٥/ ١٢٧ مجلد١٢.

(٢) نظم الدرر ٦/ ٦٤٤.

المفيد كما نصت طبعات المصحف العراقية والباكستانية على مراقبة قوله:﴿أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ﴾ لقوله تعالى: ﴿فِي جَنَّٰتٍ﴾..ولازم ذلك جواز الوقف على قوله: ﴿فِي جَنَّٰتٍ﴾والبدء من ثم بـ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾، والبدء كذلك بشبه الجملة والوقوف على رأس الآية قبلها، وفي إشارة لافتة لما يحمله ذلك من معان ثرية يقول أبو البقاء العكبري: «قوله تعالى: ﴿فِي جَنَّٰتٍ﴾ يجوز أن يكون حالاً من ﴿أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ﴾، وأن يكون حالاً من الضمير في ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾» [1] .. وتعني عبارته تلك الموجزة أنه حيث ساغ الوقف على (في جنات) حسن جعلها حالاً من ﴿أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ﴾ ليتم وصل الحال بصاحبه الذي تقدم، وحيث ساغ البدء بقوله:﴿فِي جَنَّٰتٍ﴾يحسن لنفس العلة السابقة أن يكون شبه الجملة حالاً من الضمير في قوله ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ الذي تأخر عنه، حيث التعلق اللفظي.

وفي إلماعة لترجيح هذا الأخير يقول الأشموني: «﴿رَهِينَةٌ﴾ الأَولى وصله بما بعده، ﴿أَصْحَٰبَ ٱلْيَمِينِ﴾ تام ورأس آية أيضاً، ثم تبتدئ ﴿فِي جَنَّٰتٍ﴾، فالاستثناء متصل إذ المراد بهم المسلمون المخلصون، أو منقطع والمراد بهم الأطفال أو الملائكة» [2] .

ويفاد مما ذكره أن الذي حدا بجل أهل العلم لأن يقولوا بترجيح البدء بـ﴿فِي جَنَّٰتٍ﴾ويجعلونه الأولى لديهم ، ما بين المستثنى والمستثنى منه أيضاً من تعلق لفظي أياً ما كان نوع الاستثناء ، وكذا كون ما قبلها رأس آية ، إذ ذاك -على نحو ما سبق أن ذكرنا- ما أطلق عليه علماء الوقف وأسموه بوقوف السنة.

(١) إملاء ما من به الرحمن ص ٥٦٩.

(٢) المنار ص ٤٠٩.

ولا يخفى ما في هذا وذاك من بلاغة يتسع لها المعنى وينتظمها السياق ويتناغم معها نظم الذكر الحكيم، ولتفصيل ذلك نقول: لئن جاز عند البدء بـ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ ألا يكون التفاعل من الجانبين، بألا يكون المراد بالتساؤل أن يسأل أصحاب اليمين بعضهم بعضاً عما كان عليه كل واحد منهم سائلاً ومسئولاً عنه، فتخرج من ثم صيغة التفاعل عما وضعت له في الأصل من دلالة على صدور الفعل عن المتعدي ووقوعه عليه معاً بحيث يكون كل واحد من ذلك فاعلاً مفعولاً معاً كما في قولك: (تشاتم القوم) أي شتم كل واحد منهم الآخر، فيكون معنى الآية على ذلك: يسألون المجرمين عن أحوالهم وعن سبب حصولهم في سقر، فغير إلى ما في النظم الجليل وقيل ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾..ففي البدء بما ترجح يصح أن يجعل شبه الجملة ﴿فِي جَنَّٰتٍ﴾ خبر مبتدأ محذوف وأن يكون التنوين للتعظيم، والجملة استئناف بياني لمضمون جملة الاستثناء وقع جواباً عن سؤال أملاه ما سبقه من استثناء أصحاب اليمين، كأنه قيل: ما بالهم؟ فقيل: هم في جنات لا يكتنه كنهها ولا يدرك وصفها، وهذا وجه آخر يمكن حمل المعنى عليه إضافة لما سبق ذكره من جعل شبه الجملة حالاً من الضمير المتأخر عنه في ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾، وإنما قدم الحال ثمة للاعتناء وأيضا لرعاية الفاصلة، وجوز بعضهم أن يكون شبه الجملة على ما ترجح من هذا الوقف ظرفاً للتساؤل، و﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ هي الحال من﴿أَصۡحَٰبَ ٱلۡيَمِينِ﴾[1].. غير أن الوقف حينذاك – حيث التعلق اللفظي – يكون حسناً.

والقول بأن «الوقف على قوله:﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾، والابتداء ﴿وَفِي

(١) ينظر روح المعاني ٢٩/ ٢٢٧ مجلد ١٦ والكشاف ١/ ٤٩٣ والدر المصون١٠/ ٥٥٥.

ٱلْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾[الأنعام: ٣] .. تعنت وتعسف لا فائدة فيه فينبغي تجنبه لأنه محض تقليد، وعلم العقل لا يعمل به إلا إذا وافق النقل» – وهو ما ذكره ابن الجزري في النشر ونقله عنه صاحب الثغر الباسم وصاحب نهاية القول المفيد[١] – وكذا التعليل لذلك بـ« أنه سبحانه معبود في السموات وفي الأرض ويعلم ما في السماء والأرض فلا اختصاص لإحدى الصفتين بأحد الظرفين»[٢]، فيه نظر.

ذلك أن العلة المذكورة التي نص عليها أبو البقاء العكبري والتي يسوغ معها حمل قوله تعالى:﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ على الاستئناف، والوقوف من ثمَّ على قوله: ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ لكونه سبحانه المعبود فيهما، أو لأن الجار والمجرور فيهما « متعلق بالكون المستفاد من جملة القصر[٣] أو بما في ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ من معنى الانفراد بالإلهية، كما يقول من يذكر جواداً ثم يقول: هو حاتم في العرب، وهذا لقصد التنصيص على أنه لا يشاركه أحد في صفاته في الكائنات كلها»[٤].. ليست بمانعة من جواز الوقف على قوله:﴿ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ لكون ذلك الوقف يتفق مع القواعد الكلية للقرآن والحديث ولمعتقد أهل السنة والجماعة وليس كما ادعى ابن الجزري من اصطدامه مع عقل أو نقل، فقد تضافرت كلمة

(١) ينظر نهاية القول المفيد للشيخ محمد مكي ص ١٧١، ١٧٢.

(٢) إملاء ما من به الرحمن للعكبري ص ٢٤٢.

(٣) والكلام حينئذ من التشبيه البليغ أو كناية على رأي من لا يشترط جواز المعنى الأصلي أو استعارة تمثيلية بأن شبهت الحالة التي حصلت من إحاطة علمه سبحانه وتعالى بالسموات والأرض وبما فيهما بحالة بصير تمكن في مكان ينظره وما فيه، والجامع بينهما حضور ذلك عنده، وجوز أن يكون مجازاً مرسلاً باستعماله في لازم معناه" كذا ذكره الآلوسي.

(٤) التحرير ٧/ ١٣٣ مجلد ٤ وينظر روح المعاني ٧/ ١٢٩ مجلد ٥.

سلف الأمة الصالح على أن تعالى بذاته في السموات، وبعلمه فيهما.

ومما جاء من أقوالهم المعضدة لـــهذا قول شيخ الحنابلة الإمام الزاهـــد أبي عبد الله بن بطة في كتابه (الإبانة) تحت عنوان: (باب الإيمان بـــأن الله علـــى عرشه بائن من خلقه وعلمه محيط بخلقه) فيما نصه: « أجمع المـــسلمون مـــن الصحابة والتابعين أن الله على عرشه فوق سماواته بائن من خلقه، فأما قولـــه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ ..﴾ [الحديد:٤] فهو كما قالت العلماء: علمه» (١).

وهذا ما حفز الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) وذلك في كتابه (العلو للعلي الغفار) وفي معرض نقله لما ورد عن أبي الحسن على بن مهدي تلميذ الإمام أبي الحسن الأشعري، لأن يقول: « إن قيل: فما تقولون في قوله:﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ..﴾ [الملك:١٦] ؟ قيل له: معنى ذلك أنه فوق السماء على العرش كما قال: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ .. ﴾ [التوبة:٢] أي على الأرض، وقال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ..﴾ [طه:٧١] .. فإن قيل: فما تقولون في قوله:﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ؟، قيل لـــه: إن بعـــض القـــراء يجعـــل الوقـــف في ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ثم يبتدئ ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾، وكيفما كان فلو أن قائلاً قال: فلان بالشام والعراق ملك، لدل على أن ملكه بالشام والعراق، لا أن ذاته فيهما» (٢).

فقد وضح من خلال ما نقلناه عن خيرة أهل العلم، صحة قول القائلين بجواز الوقف على قوله: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ وصحة البدء بها، بل وأن في البدء بهـــا ترسيخ لما انعقد عليه إجماع الأمة وانعقدت عليه قلوبهم .. هذا وفي إعـــراب

(١) الإبانة لابن بطة ٢٠٧، وينظر: ٢٣٨ ، كما ينظر: العلو للذهبي ص ١٧٠.

(٢) العلو للذهبي ص ١٦٩.

النسق الكريم في هذه الآية المحكمة أقوال عديدة لما يتعلق بإعراب شبهي الجملة فيها، وقد اقتصرنا من ذلك على ما اختص به الحديث هنا وتحقق منه المراد من إساغة البدء بقوله عز من قائل:﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ والوقف عليه، ووقفنا على ما أضفاه ذلك من ثراء في المعنى بل واتساع في إتمام الفائدة.

هذا وقد أغرب الأشموني حين ذكر أن ضمن ما يمكن حمل المعنى عليه ويدخل في أوجه الإعراب ويحسن معه الوقف على ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ : «جعل (هو) ضمير عائد على ﴿ٱللَّهُ﴾ وما بعده خبره، وجعل قوله:﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ متعلقاً بـ ﴿يَعْلَمُ﴾ ، أي يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض»[1]، لكون عبارته موهمة ومشتماً منها القول بإنكار أنه سبحانه في السماء وعلمه مع استوائه على عرشه بكل مكان وهو ما استقر عليه معتقد أهل السنة، ولكون الخطاب في الآية موجهاً لبني البشر القاطنين في الأرض لا في السموات، اللهم إلا إذا وسع الدائرة وعمم الخطاب فجعله بحيث يشمل الملائكة .. ولكن يعكر عليه حتى على القول بالشمول أن في ذلك من التعسف والخروج عما يقتضيه ظاهر السياق وفوات المناسبة والارتباط ما لا يخفى.

كما لا صحة لقياسه هذه الآية على قوله تعالى:﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا ..﴾ [الكهف:١،٢] على تقدير: أنزل على عبده الكتاب قيماً و لم يجعل له عوجاً، لاختلاف أمر التقديم والتأخير فيما بينهما ولوجود الفارق إذ يستقيم المعني معهما في آية الكهف ولا يستقيم في آية الأنعام كما أوضحنا .. ولازم قول الأشموني عدم البدء أو الوقف على

(١) المنار ص ١٢٧.

قوله: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ لتعلقه – وكذا قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ – بالفعل الذي وليهما، كما تشير إلى ذلك عبارته بأنه « ليس بوقف –يعني على ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾– إن جعلت الجملة –يعني جملة ﴿يَعْلَمُ﴾– خبراً ثانياً أو جعلت هي الخبر و﴿ٱللَّهُ﴾ بدل، أو جعل ضمير هو ضمير الشأن وما بعده مبتدأ وخبره يعلم» (١).

وقد فطن الطاهر ابن عاشور لبعض ما أخذته هنا على الأشموني، وأوضح أنه « لا يجوز تعليق ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ بالفعل في قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ لأن سر الناس وجهرهم وكسبهم حاصل في الأرض خاصة دون السماوات، فمن قدر ذلك فقد أخطأ خطأ خفياً» (٢)، ومن ثم صح له أن يجعل «قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ جملة مقررة لمعنى جملة﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ »، وأن يعلل بالتالي لما ذهب إليه بقوله: « ولذلك فصلت لأنها تنزل منها منزلة التوكيد لأن انفراده بالإلهية في السموات وفي الأرض مما يقتضي علمه بأحوال الموجودات الأرضية»، لكن ذلك يكون بالطبع لدى الوقف على ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾، وهو كما سلف أحد الوقفين السائغين .. والنكتة في « ذِكر السر– في كل ما تم تقريره– أن علمه دليل عموم العلم، وفي ذكر الجهر استيعاب نوعي الأقوال ، والمراد بـ﴿مَا تَكْسِبُونَ﴾ في قوله بعد:﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ جميع الاعتقادات والأعمال من خير وشر، فهو تعريض بالوعد والوعيد، وتخصيص ذلك بالذكر مع اندراجه فيما تقدم على تقدير تعميم السر والجهر، لإظهار كمال الاعتناء به لأنه مدار فلك الجزاء ، وهو السر في إعادة ﴿يَعْلَمُ﴾ ، وعلى التغاير بين المتعاطفين يكون

(١) المنار ص ١٢٨ ، وينظر: البحر المحيط في تفسير الآية.

(٢) التحرير ٧/ ١٣٣ مجلد ٤.

العلم هنا عبارة عن جزائه وإبقائه على معناه المتبادر إلى الذهن.

والخطاب في الآية لجميع السامعين فيدخل فيه الكافرون من بـــاب أولى لكونهم المقصود الأول من هذا الخطاب لأنه بالنسبة إليهم تعليم وإيقاظ، كما يدخل فيه أيضاً المؤمنون لأنه لهم تذكير»[1]، وذلك بعض ما يكتنفه ســياق الآية من نكات بلاغية، وإلا فالحديث عن تفصيل ذلك لا يقف عنـــد حـــد، وحسب هذه الدراسة أن تشير إلى ضرورة أن تكون وجوه البلاغة حاضرة في أذهان أرباب الوقوف حتى يجتنى من ذلك ثمرة التدبر التي بها ينال المؤمن ثوابه من سماع أو قراءة كتاب الله العزيز على النحو المأمول أو يشير إلى أن معرفـــة ذلك لازم لمواضع هذا اللون من الوقف على وجه أخص.

(١) ينظر السابق ، وينظر: روح المعاني ٧/ ١٣٢ مجلد ٥.

الخاتـــمـــة

هكذا ندرك من خلال هذه الصور التي سنح بتحليلها والوقوف علـــى بعض أسرارها الوقت والمقام وهي في مجموعها غيض من فيض وقليل من كثير .. ندرك ما تحققه المعانقة بحق ، من نهاية البلاغة وكمال الإعجاز، ومن غاية الاختصار وجمال الإيجاز، وكيف عد كل وقف استلزمته واقتضته تلك المعانقة بمثابة الآية، وأن لو جعلت دلالة كل وقف على حدة لكان في ذلـــك مـــن التطويل والإطناب ما لا يخفى.

ومما ينبغي التنبه إليه – بعد أن اتضح لنا واحد من معالم الثراء في المعنى ولون من ألوان التوسع في الأداء – أن نشير إلى أن ثمة ألواناً وصوراً أخرى من وقوف التعانق تصب في الإطار نفسه، وأن تيك الألوان والصور تحتاج إلى أن نكشف عنها في مستقبل الأيام بمشيئة الله إن كان في العمر بقية وســـاعة أن يأذن .. وما ذلك إلا سعياً في استكمال هذا العمل الجليل وأملاً في إبراز المزيد مما زخر به كتاب الله تعالى من كنوز وأسرار ذاك النبع الفياض بكل معـــاني الحسن والبهاء، والثريّ بجميع آيات الشرف والسناء.

وليس ذلك بالشأن العجيب ولا بالأمر الغريب على هذا الكتـــاب العزيـــز الذي أشبه النظم وليس بالنظم وضاهى النثر وليس بنثر، فأخذ – لأجل أسلوبه الفريد ذاك – بالألباب وجلب في صفه القلوب وجذب إليه العقول .. والـــذي فتح باباً جديداً في الأسلوب البياني والخطابي الفصيح هشت له النفوس وطربت منه القلوب وطابت به الأرواح.

ويبقى القول بأن الأمر يحتاج إلى مزيد من الاســـتقصاء والتـــعرف على

مواطن التعانق وصوره ومقاماته، ومزيد من الدراسات الجادة المتعمقة التي تكشف عن أسراره ومواطن إعجازه، لتقف من ثم على أوجه بيانه وبلاغته.

والله نسأل أن يجعلنا أهلاً لتحقيق ذلك أو شيء منه، أو أن يقيض من يقوم بهذه المهام الجسام، وهو سبحانه الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أهم مراجع البحث

١- **الإتقان في علوم القرآن** لجلال الدين السيوطي، دار مصر للطباعة.

٢- **إعراب القرآن** لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د.غازي ط لجنة التراث بالعراق ١٩٧٧م.

٣- **أمالي السهيلي** لأبي القاسم عبد الرحمن الأندلسي، تحقيق: محمد البنا، ط دار السعادة.

٤- **إملاء ما منّ به الرحمن** لأبي البقاء عبد الله العكبري، دار الفكر المصرية ١٩٩٣م.

٥- **إيضاح الوقف والابتداء** لأبي بكرالأنباري، من مطبوعات مجمع اللغة بدمشق.

٦- **البحر المحيط** لأبي حيان، مطبعة النصر الحديث بالرياض.

٧- **البرهان في علوم القرآن** للزركشي، ت أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل بيروت ١٩٨٨م.

٨- **بصائر ذوى التمييز** للفيروبادي، تحقيق الطحاوي ، ط المجلس الأعلى بالأزهر سنة ١٤٢١.

٩- **البيان في غريب القرآن** لابن الأنباري ط٤ دار الكاتب للطباعة سنة ١٣٨٩.

١٠-**تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** لابن مالك، ط وزارة الثقافة لسنة ١٣٨٧.

١١-**تفسير التحرير والتنوير** للطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع.

١٢-**تفسير أبي السعود** للعمادي، دار إحياء التراث العربي بيروت ط٢ ، ١٩٩٠م.

١٣-**تفسير غرائب القرآن** للنيسابوري على هامش الطبري، دار المعرفة ١٩٩٢م.

١٤-**تفسير القرآن العظيم** لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، مكتبة مصر بالفجالة.

١٥-**تفسير القرطبي** الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ط٣، دار الغد العربي ١٩٨٩م.

١٦-**جامع البيان في تفسير القرآن** لابن جرير الطبري، دار المعرفة بيروت ١٩٩٢م.

١٧-**الجنى الداني في حروف المعاني** للمرادي ط١، دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤١٣.

١٨-**حاشية الشهاب** للخفاجي تحقيق: المهدي ط١، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٧م.

١٩-**الدر المصون للسمين** الحلبي ،تحقيق: د. أحمد الخراط دار القلم دمشق ١٩٨٦م.

٢٠-**دراسات لأسلوب القرآن الكريم** د. عضيمة ط١ لسنة ١٣٩٢ مطبعة دار السعادة.

٢١-**رصف المباني** للمالقي، تحقيق د .الخراط من مطبوعات مجمع اللغة بدمشق سنة ١٣٩٥.

٢٢-**روح المعاني** لأبي الفضل شهاب السيد محمود الآلوسي، دار الفكر ١٩٩٧م.

٢٣-**شرح جمل الزجاجي** لابن عصفور، ط لجنة إحياء التراث بوزارة الأوقاف العراقية.

٢٤-**شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر لسنة ١٣٩٨.

٢٥-**شرح طيبة النشر** للنويري، ط لجنة إحياء التراث بمجمع البحوث بالأزهر ١٤٠٦.
٢٦-**شرح (كلا) و(بلى) و(نعم) للقيسي**، تحقيق: فرحات، ط دار التراث بيروت سنة ١٩٨٣م.
٢٧-**الصاحبي في فقه اللغة العربية** لابن فارس، ط الهيئة العامة لقصور الثقافة سنة ٢٠٠٣م.
٢٨-**علل الوقوف** لابن طيفور السجاوندي، تحقيق: العبدي مكتبة الرشد بالرياض ط١ ١٩٩٤م.
٢٩-**العلو للعلي الغفار** للذهبي ط٢، ١٣٨٨ المكتبة السلفية لمحمد الكتبي بالمدينة المنورة.
٣٠-**الفريد في إعراب القرآن المجيد** للهمذاني، ط١ دار الثقافة بقطر ١٩٩١م.
٣١-**قضايا التركيب في لغة العرب** د. محمد سعد ط١ سنة ١٣٩٩ دار التوفيقية.
٣٢-**الكافية في النحو لابن الحاجب** بشرح الاستراباذي، ط دار الكتب العلمية بيروت.
٣٣-**الكتاب لسيبويه**، تحقيق: د. عبد السلام هارون ط مكتبة الخانجي سنة ١٤١٢.
٣٤-**الكشاف عن حقائق التنـــزيل** للزمخشري، دار الفكر ط١، ١٩٩٧م.
٣٥-**لسان العرب** لابن المنظور، دار المعارف المصرية.
٣٦-**المحرر الوجيز** لابن عطية الأندلسي، تحقيق: المجمع العلمي بفاس، مكتبة ابن تيمية ١٩٩٢م.
٣٧-**معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء** لمحمود خليل المصري، ط الشمرلي.
٣٨-**معاني القرآن** للفراء، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢، ١٩٨٠م.
٣٩-**معاني القرآن** وإعرابه للزجاج .ط١ عالم الكتب بيروت ١٩٨٨م.
٤٠-**مغنى اللبيب** لجمال الدين بن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي.
٤١-**مفاتيح الغيب** للإمام فخر الرازي ط١، دار الغد العربي بمصر ١٩٩١م.
٤٢-**المقتطف من عيون التفاسير** لمصطفى المنصوري ، ط٢ دار القلم دمشق ١٩٩٦م.
٤٣-**المقصد لتلخيص ما في المرشد** لزكريا الأنصاري مطبوع بهامش منار الهدى، الحلبي.
٤٤-**المكتفى في الوقف والابتداء** لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.
٤٥-**منار الهدى في بيان الوقف والابتداء** لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، ط الحلبي.
٤٦-**نظم الدرر في تناسب الآيات والسور** للبقاعي، دار الكتب العلمية ط١ سنة ١٤١٥.
٤٧-**نهاية القول المفيد في علم التجويد** لمحمد مكي نصر،ط الحلبي ١٣٤٩.
٤٨-**همع الهوامع للسيوطي**، ط دار البحوث العلمية بالكويت سنة ١٣٩٩.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٨٠
المبحث الأول (بلى).. دلالتها وأثر الوقف عليها والبدء بها في إثراء المعنى	
أولاً: أصل (بلى) واستعمالاتها	٨٥
ثانياً: أثر الوقف على (بلى) والبدء بها في إثراء المعنى	٨٦
١- (بلى) بين الاستئناف بها والاستئناف بجملة الشرط ونماذج للتطبيق	٨٦
٢- (بلى) بين الاستئناف بها وبما يترجح أو يغلب عليه التعلق اللفظي	٩٥
٣- (بلى) بين الاستئناف وما يترجح أو يغلب عليه التعلق المعنوي	١٠٢
المبحث الثاني: دلالة (كلا) وأثر البدء بها والوقف عليها في إثراء المعنى واتساعه	
أولاً: دلالة (**كلا**) في اصطلاح النحاة من حيث اللفظ والمعنى	١٠٩
ثانياً: الوقوف على (**كلا**) والبدء بها وأثر ذلك في اتساع المعنى	١١٣
المبحث الثالث :أثر البدء بـــ(الكاف) الجارة مع مدخولها والوقف عليهما في إثراء المعنى	
أولاً: الوجوه الإعرابية للكاف المقترنة باسم الإشارة البعيد وأوجه دلالتها	١٢٨
ثانياً: أثر البدء بالكاف المقترنة باسم الإشارة للبعيد، والوقف عليهما في إثراء المعنى واتساعه	١٣٣
ثالثاً: أثر البدء بالكاف المقترنة بغير اسم الإشارة والوقف عليهما في إثراء المعنى	١٤٧
المبحث الرابع: أثر البدء أو الوقف على الباء و(على) و(مِن) و(في) ومدخولاتـــها في إثراء المعنى	
أولاً: البدء بالباء مع مدخولها والوقف عليهما وأثر ذلك في اتساع المعنى	١٥٤
ثانياً: البدء بـــ(على) مع مدخولها والوقف عليهما وأثر ذلك في اتساع المعنى	١٦٣
ثالثاً: البدء بـــ(من) مع مدخولها والوقف عليهما وأثر ذلك في اتساع المعنى	١٦٨
رابعاً: البدء بـــ(في) مع مدخولها والوقف عليهما وأثر ذلك في اتساع المعنى	١٧٥
الخاتمـــة	١٨٢
أهم مراجع البحث	١٨٤